

أي مثل ضمان الغصب وفيما شعاريته لو عاد إلى الوفاق عدا وهذا ويراعى ضمان كافي العارى وجعل  
 الخاتم يفتح التام وكما في الختم الذي يمسك الصلابة ويمنع الأصبع الصغرى قد تم واستعمال الأخت  
 وفيه إشارة إلى أنه لو جعل الخاتم فوق خاتم لم يرضى إلا إذا كان من تحمل الخاتمين كما في قم وجعل في أصبع  
 أخرى إبهام أو سبابة أو سبلى أو بنصر حفظ سواء كان الحافظ رجلا أو امرأة وقالوا مشايخنا أنه قد عرى  
 منها في ضمانه وقام في العارى ولا يخفى أنه لو قال وجعل الخاتم في غير الختم حفظ لكان مغنيا عن  
 وإذا طلب المدين دينه في بلد العقد لم المدين باحضار منه ان لم يكن للرهن سنة حل فبينة الآتي إلا إذا  
 وضع الرهن بالتفاتها عند عدل فم لا يوم به وفيه اشعار بأنه لو لم يقدر على احضاره اصله مع قيامه لم  
 يوم به كما في الذخيرة فيسلم كل دينه عند احضاره ليستعين الحق أو لا ثم يسلم منه وفيه ضرب إلى أنه  
 الدين لم يومه وتسليم بعض الرهن كما في الهداية وكذا أن طلب دينه في غير بلد العقد باحضار منه قبل  
 لا يومه ان لم يكن للرهن سنة حمل أي ثقله ولا يخفى ان المدة ترفع سنة الحمل وفيه اشعار بأنه إذا كان للمدين  
 اجبر الراهن على قضاء الدين ولا يومه بالاحضار لكن ان طلب الراهن العقيل يخلو على الثبات ما  
 الرهن كما في الذخيرة وعليه يكون بضم الميم ورفع المزة جمع مونة حفظه أي ما يحتاج إليه في حفظ نفسه الرهن  
 كاجرة الحافظ والمبيت وماوى الغنم فلا يلزم شيء منه لو اشترط على الراهن كافي الذخيرة وعلى الراهن ان  
 لو يكن في الرهن فصل مولى بتقنية أي ما يحتاج إليه نفس الرهن كالطعام والثياب واللباس وأجرة الطبيب  
 والراعي والعلف وسق البستان وكري الأضفار وتقليم الفحل وحبال القرم وغيره باصلي وعليه اجرة الراعي  
 وجعل الأبق بالضم أي اجرة راد من الراد وملاواة البرج أي معالجته وغنم الدواب واجرة الطبيب وفلانة  
 الجنابة ينقسم ذلك بالمخصص على المضمون أي ما دخل في ضمان الرهن والأمانة أي ما لم يخطر فيه منه وهذا  
 إذا كان الدين وقيمة الرهن سوية فله رهن عبداً بالف قيمة الفدان فيبقى فيه رجل من مسيرة السفر فيجعل  
 عليه نصفان وعلى هذا المداواة وقالوا مشايخنا هذا إذا جرح عند المدين والنفقة الراهن وقيل أنه على المدين  
 في الحالين كما في الكرمات وإذا كانت أكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة كما في المنة وأما ان  
 الراهن إذا غاب فاتفق المدين عليه شيئا بل أنه فهو مقطوع إلا إذا جعل القاضيه ديناً على الراهن فيقيم أو لم يقيم  
 لم يرجع عليه عند أكثر المشايخ وعنه لو اتفق بالقضاء وهو حاضر لم يرجع وعند أبي يوسف يرجع حاضر أو غا  
 كما في الذخيرة لكن في قم أنه لو كان حاضر أو غا في الاتفاق فابن القاضيه يرجع عليه وفيه فصل لا يصح  
 كما في المعقوبات بعد ما في الشف وغيره من شأنه ولو لم يقسم ولو من الشريك شيء مما قد ذكره من نصف  
 الدار شاعراً أو طارياً أو هباته الغنم في النصف مثلاً أو ما جعل لأن هذا الشيء يرجع إلى العمل الرهن وما

أي المدين

الى الحل فالبقاء كالابتداء وقد قالوا باستثناء الهبة من هذا الاصل لانها لا يحتاج الى القبض الا عند العقد  
 بخلاف الرهن فان حكمه دوام القبض كما في الكرمات وغيره من الفلن انه منقوض بالهبة وعن ابي يوسف  
 ان الطاري غير باطل فالباطل بالايكون مالا او لا يكون المقابل مضمونا فلو قبض مشاعا لم يدخل في ضمانه  
 وعن محمد انه دخل في ضمانه ولو قبض من زنا لم يكن رهنا لا يتعدى العقد وانما لا يصح بالبطلان لان بعضهم  
 قالوا انه فاسد فلو قبض مشاعا كان مضمونا ولو قبض من زنا عارضا او الفاسد ضل الباطل ويستثنى  
 ما كان الرهن اشبه فانه لو كان رجل على رجلين ديني على كل واحد رهنا جديا مشتركا بينهما جميعا  
 رهنا واحدا جاز ولو رهن كل نصيب من العبد لم يجز كما في الذخيرة ولا يصح رهن ثمر على ثمر دونته اي النخل  
 كما رهن زرع ارض او غنمها دونها اي الارض وفيه اشارة الى انه لو رهن ما هو لها جاز انه يدخل في الارض في  
 الرهن وذلك معلوم معين والانه لو فصل احدهما عن الآخر وسلم اليه مفصلا او امر المثلين بالقبض جاز  
 ولانه لو رهن الارض دون النخل جاز هذا رواية ولم يجز في ظاهر رواية والى انه لو رهن بناءا الارض لم يجز  
 كما في الذخيرة ولا يصح رهن المروفر وعده اي المدبر وام الولد والمكاتب ولا يصح بالامانات اي بمقابلة امانة  
 منها كالوديعة والعارية والمستاجر والشفعة ومال المضاربة والشركة والمضاعة وفيه ما ذكره في ذيل  
 عمر وربعة واخذت بدين عمر رهنا لم يجز وفيه اشعار بان له لو اخذ برهنا لعلية او بركة الاجارة رهنا  
 جاز كما في النظم ولا يصح بعين مضمونة بغيرها من الثمن وغيره مثل البيع في ذيل البائع حتى لو اشترى عينا  
 ولم يقبض فاخذ من البائع رهنا بها كان باطلا ولا الم بضمن البائع بشئ مبعوثا له الرهن وقال الشيخ الاسلام  
 انه فاسد لان البيع والرهن مال وللفاسد ملحق بالصحيح في الاحكام كما في الكرمات وذكر في المبسوط انه  
 جاز الرهن في ضمن بالاقراض قيمته ومن قيمة العين وبه اخذ الفقيه ابو سعيد البرقي وابو الليث وعليه  
 الفتوى كما في الكبرى وغيره ولا يصح وبطل بمقابلة القصاص بالنفس وما دونها حتى لو كان لرجل على رجل  
 دم بعد فروع لقائه به رهنا لم يصح وكذا اذا جرح رجل جارا جرحه في القصاص فوهن الجرح به لا يمكن  
 الاستيفاء من الرهن وفيه اشعار بان اذا قتل رجل عدنا صالحا الى علمه لم يعلم او قتل رجلا خطأ فقطع  
 القاض على عاقلة بالدية فاخذت الى بالدية رهنا جاز وكذا اذا جرح جارا جرحه في القصاص  
 فقطع القاض للجرح بالارش فاخذ به رهنا جاز كما في النظم وصح لعين مضمونة بنفسها وهي ما يضمن  
 عند الهلاك بالمثل في المثل او بالقيمة في العيني كالغصن وبذلك لطلاق والكتابة وغيرها وهذا التفصيل  
 ما في المبسوط وقال شيخ الاسلام ان الرهن بالاعيان باطل كما في الذخيرة وصح بالدين كما هو لو كان ذلك  
 الدين موعودا بان رهن شيئا لم يضمن المثلين كذا اي عشرة دراهم وانما يجزى به لانه لو لم يعين المبلغ لم يكن

مضموننا في الاصح من الروايتين وعن ابي يوسف عليه الصلوة والسلام وعن محمد بن الحسن اقل من درهم وعن  
الشيخين ان يقرضه ما شاء كما في المسئلة لكن في الكبري ان قول الدواوين جعله بغير صفة مضمون العا واللام  
او سكونها اسم من الهلاك في يد المدين عليه اي الذي خبره بملكه بما وعد من المسئلة كعشرة دراهم وهذا  
اذا كان المسئلة مساويا للقيمة او اقل واما اذا كان اكثر من القيمة فهو ضامن لها كما في الكفاية وغيره واما  
اقل من القيمة فلهذا لا يقرضه في الظن انه لو يلقن للمدين غير متعارف لانه لا يعلم ذلك ولو سلم لاسلم  
انه يتبدل كما لا يخفى على واقف هذا الكتاب واعلم انه لو سلم فقال المدين لا يكفيك فابعت في هذا  
البعث الكفاية فبعت فملك الرهن كان عليه اقل من الرهن ومن المسئلة كما في الذخيرة وغيره وصح الرهن برأس  
المسلم ومن الصرف قبل الافتراق ولم يجمع عندنا في الاستبدال وان كان الاستبدال اخذ بصورة ومعنى  
الاستيفاء في الرهن اخذ بغيره فان العين امانة والمضمون هو المالك الصحيح بمقابلة المسلم فيقبل الافتراق  
وبعدا عن زفر وروايتان فان هلك رهن راس المال ومن الصرف وظن ان الضمير شامل للرهن المسلم فيه  
فاقبل بالابتداء فان ما بعده ككلامه في الشرح نادر باعصوت عابطة في المجلس اي قبل الافتراق  
فقد اخذ اي استوفى المسلم اليه راس مال السلم والبائع صرفه لثمن الرهن بوفيه شعاعا ويد في رهن  
سواوية لراس المال ومن الصرف واكثر فان كانت اقل لم يجمع الا بقدره كما اشار اليه فقال ان افتراق  
المتبايعان تفرق الا بئان قبل نقد اي اعطى راس مال ومن الصرف وقبل هلك الرهن بطلت اي السلم  
لعلم القبض حقيقة ولا حكما فان المدين لم يصرف ايضا الحق الا بهلاكه وانما لو يترك حكم رهن السلم  
وهذا مستوفى لمعناه يعلم من حكم الرهن بخلاف حكم اخوة ويتم الرهن ويلزم قبض عند غير المدين  
وفيها اشعار بشرط كون العدل عاقلا بالغ الا انه القادر على القبض كما في الحصر شرط باتفاق المتعاقدين في  
العقد وضعت اي الرهن عنده اي العدل ولا اخذ اي اخذ الرهن لاحدهما اي الرهن والمدين منه اي العدل  
وفيها رد الى انه لو لم يشترط الوضع فوضع جائز اخذ كالشيء الذي لا اختيار ولا ان يرد في العدل لاجل  
يضمن كضامن القيمة قد بلغت القيمة او عدل آخر لانه خائن كما في الذخيرة وهكذا اي الرهن معه اي العدل  
سواء كان في يد او يد امرته او ولد او خادمه او اجبره هلك ومن لا كالمدين فان وكل الرهن العدل  
من نحو المدين ببيع اي الرهن مطلقا او عند انتماء اجل الدين صح ذلك التوكيد بالبيع مطلقا وعند  
حلول اجله بشرط ترتيب للف كذا في قنم وغيره في تخصيص المأجول من الظن وفيه لزم المالك تأجيل دين  
الرهن لم يفسد الرهن بخلاف تأجيل نفس الرهن لانه ينافي دوام الحس كذا في المنية والى انه لو وكل غير  
عاقل فباعه بعد بلوغه لم يجمع وهذا عندنا خلافا لما وعلم ان العدل الذي يقبض الرهن حتى حل الدين



بطل الرهن كما في قسط فان شرط هذا التوكيل في عقد الرهن لم ينزل الوكيل لان من فواع العقد بالغرل  
 عزل الراهن فبقى بقاء العقد وفيه رضى لان لم ينزل الوكيل لان من فواع العقد بقاء الراهن لان الراهن لم  
 ينزل بل ايضا المرتبة وفيما لا خلاف ولا انه لو وكل بعد الرهن انزل وهذا في الرواية وقال الشيخ الاسلام الصحيح  
 انه لم ينزل كما في الذخيرة لكن الصحيح انه انزل كما في قسط ولم ينزل هذا الوكيل موت احدهم الراهن او المرتبة او  
 غيره وفيه شعاع بان لو وكل بعد الرهن ومات الراهن انزل على ما قال بعض المشايخ ولم ينزل عند غيرهم كما  
 في المصنفات الاموت الوكيل فانه رفع الرهانة فلا يقوم وارثه مقامه وعن ابي يوسف ان وصيه يقوم مقامه  
 وهذا خلاف جواب الاصل وفي التخصيص شعاع بمقام الرهن فاجب ان يراهن على البيع كما في الذخيرة فان حل  
 الاجل والراهن او وارثه بعد موته او غيب والى الوكيل ان يبيعه اجبر بالاتفاق الوكيل على البيع اجماع  
 القاضى اياما احتج باع فان لم يبع باع القاضى عندهم وقبل لم يبع عنه كما في الكرماني وفيه رضى الى انه لو حضر  
 الراهن لم يجبر الوكيل بل اجبر هو فان ابي باع القاضى عندهم او لم يبع عنه وان لم يبع بعد الرهن لم  
 يجبر الوكيل كذا ذكر الكرخي وروى عن ابي يوسف والصحيح انه يجبر كما في الذخيرة كوكيل المدعى عليه بالتمس  
 المدعى بالخصوصية اى جواب لا دعوى غائب بتركه ولباها اى الى الوكيل الخصومة فانه يجبر الوكيل على  
 الخصومة ليلابطل حقه واذا باع الرهن اعد الوكيل بالبيع فالتمس رهن وان لم يقبض لم يمتنع  
 بالبيع فلهذا اى التمس بغيره لعدله كملكه اى الرهن في المرتبة فيستقطب من الدين بقدر التمس وفيه اشعار  
 بانجاز ان يبيع الرهن بكل من الجرمين وان كان الدين حنطه كما في الذخيرة **فصل** وقف على اجارة  
 المرتبة وعن ابي يوسف نفذ بيع الراهن بلا اذن المرتبة رهنه كما وقف على اجارة الراهن بيع المرتبة  
 الرهن فان اجاز حله والا فلا وله ان يبطل ويبيعه رهنه ولو هلك في يد المشتري قبل الاجارة لم يجز ان يبا  
 بعد وللراهن ان يضمن ايها ساءه وتماه في شرح الطحاوى ان اجاز مرتبة البيع او قرض الراهن دينه  
 اى الراهن ومن الظن انه للرهن او المرتبة فانه الاقرب نفذ البيع فلا ضرورة الى عقد جديد فيملك ملكا  
 صحيحا وقيل ملكا فاسد كبيع الفضولى وعن ابي حنيفة انه يحتاج الى عقد آخر كما في الذخيرة وفي موضع من  
 المبسوط ان يبيع جاز وفي آخر فاسد وفي آخر باطل ويؤلى الكل الى الموقوف وتامه النهاية وفيه شعار  
 بانه لو باع بلا اذنه من رجل ثم من آخر فاجاز بيع الآخر كما في الراهدى وصار منه رهنه في الرواية لان  
 للبدل حكم البدل وعن ابي يوسف انه لا يصير رهنه الا اذا شرط المرتبة عند الاجارة ضرورة التمس وهذا هو  
 الاصل كما في الذخيرة وان لم يجز المرتبة البيع وسمع لا ينفذ في القول الاصح لان حله الجس لا يجز في موقوفه  
 ونفسه في رواية ابن سماعه كعقد الفضولى حتى لو استغفله الراهن فلا سبيل للمشتري عليه واذا كان موقو

هذا آخر



صلب المشتري الى فك الرهن فيسلم البيع او رفع المشتري هذه الحادثة الى القاضى ليضغ البيع فيه  
 اشعار بان الراهن اذا تصرف في الرهن بلا اذنه تصرفا يقبل الفسخ ويجوز ذلك التصرف في حق المرتين اصلا  
 ولم يطل حقه في الحبس الا بعد خضاع الدين كالبيع والاجارة والكتابة والهبة والصدقة والاقل وان  
 تصرف تصرفا لا يقبل الفسخ نفذ من مطلق الرهن واليه اشار فقال وصح بلا اذن المرتين اعتناقه اى الرهن  
 موسرا او معسرا وقد يبرره واستيلاؤه وهذه فان فعلها اى فعل الراهن هذه الافعال الثلاثة حال كونها  
 في اى وجه في صورة كون دينه حالا في الحال سواء كان حالا في الاصل او موقلا ثم حل اخذ من الفاعل لها  
 الدين ولو جبر لان اجله قد انقضى ولا يضمن القيمة لانه يقع منقصة بقدر الدين فلا فائدة فيه الا اذا كان  
 الدين من خلاف جنسها خبست الدية كما في النكاح وفي دينه الوجه والمقتضى ليقول وسواء اخذ  
 منه قيمة اى الرهن لا تقضى في حق المرتين حال كونها رهنا عنده ولا ضرورة التقدير يكون كما نحن الى  
 اجله دفعا لا ضرورة فقبضها جاز اذا كانت من جنس حقه والمحل بكسر الحاء فان مضاعف مكسور وان فعلها  
 فقيرا او الى مما في بعض النسخ معسرا ففي صورة العتق اى الاعتاق سعى في اقل من هذه الثلاثة من قيمته  
 اى قيمة العبد يوم الاعتاق او يوم الرهن ومن الدين اى سعى المرتين العبد لتصيل العتق عنده وتكليه  
 عندهما في اقل من هذه الثلاثة وقضية الدين سواء كان حالا او موقلا الا اذا كان من خلاف جنسها  
 ورجع المرتين على الراهن بقيمة دينه ان فضل على السعاية كما في الذخيرة وشرح الطحاوى وغيره في التفسير  
 الداقص اى ان كانت قيمة اقل من الدين سعى فيها وان كان الدين اقل سعى فيه ورجع العبد للمسا  
 بما سعى على سيده الراهن ان صادف غنيا وان فعلها معسرا في اختياره اى عتق من الدين والاستيلاء اى  
 ذلك المدبر المستولدة في كل الدين سواء كان حالا او موقلا ان كسبها الى المولى بخلاف العتق ولذا  
 لا يزداد على قيمته وقيل ان كان موقلا سعى المدبر في جميع القيمة وجسمها رهنا مكانه ولا يرجع للمدبر  
 المستولدة على سيده غنيا لانه ماله وانطافه اى الراهن رهنا كاعتاقه اياه غنيا ففيه دينه حالا <sup>خذه</sup>  
 او موقلا قيمته رهنا الى اجل ولا ضرورة الى قيد غنيا لاستعمال السعاية عليه واجبة لاراهن ولا مرتين ولا  
 عبالة اقل على الاجبة فتمت منه قيمة يوم اقله وكان الضمان رهنا مع اى المرتين فلو كان الدين <sup>الغا</sup>  
 كقيمة الرهن فالتلف الاجبة وقيمة خمسمائة ضمن خمسمائة وصار رهنا وسقط من الدين خمسمائة  
 كما انها هلكت باقته ومن اعاره موقوفته رهنه واعاره احدهما باذن صاحبه اخر اجنبيا مستطعن  
 المرتين ضمانه اى الرهن فله هلك في يد المستقر هلكا بغير شيء ولا يسقط شيء من الدين ولكن منها  
 اى الرهن والمرتين ان يرد اى الرهن المعار من الاجبة حال كونه رهنا لان لكل حقا والاصل في ذلك

ان الضمان يتعلم بملك لعارية ولا يرتفع عقد الرهن وان مات الراهن المستعير من الرهن قبل اداء  
 اى الرهن المعاد الى المرتهن فالرهن احم بالرهن من سائر غرامه اى الراهن لبقاء العقد فلا يكون  
 الرهن بينهم ولا يجمع العدم وهو مشترك بين الدين والدين المراد بما خضع الاعارة اذ يدعى الاجازة  
 الرهن بتحل عقد الرهن وينبغي ان يذكر الوديعة اذ حكمها حكم الاعارة كما في الذخيرة ومن رهن اذن من قبل  
 الراهن باستعمال رهنه في ذلك الرهن قبل علم او بعد ضمن الرهن كالرهن لبقاء الرهن وان ملكه حال علم  
 بالاعتد لا يضمن لانه يدعى عارية حتى لا يسقط شئ من الدين وكذلك لو قرأ المرتهن من المصحف الرهن  
 باذن الراهن فملكه حال اذ رهنه ويعد الفراغ ضمن لان عاده رهنه وفيه اشتعاريته لو استعمل  
 لغرضه فملكه حال استعماله ضمن والضمان رهن كما في الذخيرة ولو باجر سكنه الدار للمرتهن فوقع  
 بسكنه داخل ضرب بعضه لم يسقط شئ من الدين لانه صار بالاجرة عارية ولو باجر الدار بالبيتان او لغيره فلا  
 بأس به ان لم يكن مشروطا ولا صار رضاء فيه منفعه فيكون رهنه كما في الجواهر ومع استعاره شئ لغيره ذلك ان  
 الدين لدان اطلق المعبر المعاد الذي اراد الراهن رهنه عن قيد او قيد بقيد يجرى المطلق او المقتل عليه  
 اى الاطلاق والتقييد فان اطلق فللراهن ان يرهنه بى جنس وقدر او مرقم او مكان شاء و  
 ان قيد بواحدة منها لم يخلو اذ لم يكن اداء جنس اسهل من جنس اخر وكذا في البواقي فالحكم الراهن و  
 المستعير في قيد وملك المعارض هو القيمة يتماها المستعير بتعديده بالتسليم او الرهن بالقبض فخرج  
 الرهن بالدين والضمان على الراهن وفي الاولى ملك الراهن المعارض يترتب عليه حكم الرهن في رواية  
 ابن سماعه لتأخر الملك عن الرهن فان سلم او اقر رهن ثم ضمن صح الرهن لا يضمن الراهن بالتسليم فله  
 الرهن وترتب عليه فخر الرواية لثبوت الملك بالتعا على قبل الرهن لا يضمن بالقبض بلا تسليم الا ترى  
 انه لو قبض مال انسان واعطى يد له ثبت بيع بالتعاط وان تأخر التسليم عن العقد بالقول كما في الكبرى  
 ان وافق المستعير بقيد بالمعبر وملك وصار اعييب فقد ردين او فاه اى قبض من المستعير مقدار دين  
 اى هذا العقد ومنه ان ذلك المعارض كان قيمته مثل الدين او اكثر ضمن فيه الدين وان كانت اقل وجب على  
 الراهن للرهن بقية الدين ولا يمنع الرهن عن دفع الرهن المعاد الى المعبر فانه يجبر على دفعه اذا قبض  
 المعبر ودية اى الرهن ولو غير رضاه لان المعبر له حق القضاء لتخلص ملكه بخلاف ما اذا تبرع اجنبى  
 بقضاء دينه فان للرهن ان يمنع عن دفع الرهن ج ولا ضرورة الى قوله وفك رهنه ويخلص ملكه عن دينه  
 الفن العمل على عدم استناع قبول الدين فان ما بعد من قضاء الدين يابى عنه الا العمل على الجواز ورجع  
 المعبر اخص الى المرتهن على الراهن المستعير لا يخلص غير متبرع كما هو المشهور ولكن في فاضل ان لا يرجع

اليه بقيمة المعارض لو كانت قيمته النازلة من هذا الثاني باذن المعير وقضاهما المعير لو رجع الابالانث  
 ولو هلك المعارض الراس اى فيه قبل رهنه او بعد فله لا يضمن الراس لانه يستوفى الدين منه وجناية  
 الراس على الرهن اى فعل محرم صده من الراس على نفس الرهن العبد او طرف منه مضمونة اى ضمن الرهن  
 والضمان رهن لتعلق حتى المزين به فالرأس كالأجنبي في الضمان وجناية المزين على الرهن تسقط من دينه  
 بقدر هاس الاستقاط اى تلك الجناية بقدر هاس دين له حال هو دهرام او دناير فلاضافة للعبد فان كان  
 الدين غيرها كالمكيل لم تسقط شيئا منه وكان الدين على الراس والجناية على المزين لكنه لو عوقب <sup>سقط</sup> بعينه  
 بنصف دينه عند كفا في الخلاصة وجناية الرهن عليها اى فعل محرم من الرهن على طرف الرهن والمزين  
 عمدا او خطأ او على نفسه ما يرجع لعدم الدفع بان قتله خطأ او شبه عمد او عدا والرأس جناية  
 وعلى ما له كالعبد هذا اى ساقط من درجة الاعتبار شرا اما بالنسبة الى مال المزين الراس فلا خلاف  
 فيه لانه جناية المولى على المالك وكذا بالنسبة الى مال المزين لان التطهير عن الجناية واجب عليه فلا فائدة  
 في وجوب الضمان وعندنا ان كان القيمة اكثر من الدين يعتبر بقدر الامانة واما بالنسبة الى نفسه عند  
 هذه الامر ولما عند ما فيه هذه لانه يفيد فائدة هي دفع الرهن اليه فبطل الرهن ولو ابطل الرهن الجناية من  
 رهن بحال وفيه شارة الى ان الرهن لو قتل الراس المزين او الاجنبى يقتص لانه حتى لو ادم وعطل الرهن  
 والى ان جناية عا ولدهما وعلى مال غيرها كالأجنبي وتامة في الزاهدى وتامة الرهن اى يراه من المتولدة  
 من الاصل كالولد واللبن والصوف والوبر والعقر والارض والثر وقوام الخياط رهن كالمستحق للموتولة  
 كالكسب والعينة والصدقة ليس برهن نجس الاول دون الثانية فللرأس ان يأخذها من المزين لكن انما  
 يحال لاصل في ان هلك يهلك بلا سقوط شيء من الدين الا الارش فانه اذا هلك سقط من الدين ما  
 باذانه لانه بدله حرمه فقال مقام البدل هلك الاصل وفيه التمام هو ولو حكما كما اذا هلك الراس او المزين او  
 اجنبى من التمام بالاذن فانه لم يسقط حصته ما اكل منه فرجع به على الراس وكذا اذا هلك الاصل بعد اكل فانه قسم  
 الدين على قيمتها ورجع على الراس بقيمة ما اكل الكل في شرج الطحاوى فله التمام بقسط اى لهما كقيمة  
 ان يقسم الدين على قيمة اى التمام يوم الفك لا قبله وعلى قيمته الاصل يوم القبض لا بعد ويستقط حصته  
 الاصل من الدين فاذا ولدت الجارية الرهن بالثمن وطلت قيمة كل الف صار لها فلا يوجد منه بل ارجاء ولو هلك  
 افنتك الام والنف ولو هلك افنتك الوارد بمخماية كما لو نقص قيمةها ولو نقص قيمة الولد حتى تغيب الام بمخماية مثلا  
 افنتك الام بثمن الدين والولد بثمنه ولو صار قيمة الولد الفين افنتك بثمنه الدين والام بثمنه فرجع المزين  
 على الراس بثمنه الا في هذه الصورة وعلى هذا البواقي وتبدل الرهن برهن اخر يصح كما اذا رهن الراس على

انك كفى بين اذنه

بالدرهم



بالعندهم ثم حرام بجارية وقال خذها كان العبد فرد المدين العبد له فيها نصيب وهذا وإن لم يقبضها  
 فهو ملك الثاني بعد ذلك الأول ملك أمانة وقيل بشرط القبض لأن المدين على الثاني يد أمانة فلا تنوب  
 عن يدهما كما في الهدية وهو المختار عند قدم على ان اقامة الشيء مقام عيم انما يكون اذا كان الأول عن مكانه  
 بغير هذا ما قبض غاية ما في الباب ان يجعل ضيقا في ضمن اقامة الثاني متعانة وقام في الكرماني والزيادة في  
 تسليم زيادة قصدية احتراز عن قضيتي كالتعاقب فيه اعاد الرهن يصح قبل قضاء الدين لا بعده فكان الاصل و  
 الزيادة محسوسين عند المدين ويقسم الدين على قيمته اذ لو قبض وان زادت بعد فلو رهن عبدا بائة ثم  
 عبدا كان قيمة كل مائة فهلك احدهما سقطت حصون منه والزيادة في الدين لا يصح عند العراقيين ومن خلافها  
 لو الاول استحقاقا فاذا رهن عبدا بائة قيمته مائتان ثم اخذته مائة على ان يكون العبد رهنا بالمائتين ثم  
 مات فانه يسقط الدين الاول فيفضل من العبد مائة ويسقى الدين الثاني بلاء رهن عندكم واما عند  
 شق بونه الدينان جميعا ولو هلك الرهن في يد المدين بلاء تعد كما اذا منع عن الرهن بعد الهبة او الا  
 اى براء المدين الرهن من الدين بان يقول ابرأتك فتمتلك من هلك الرهن بلا شيء وضمن المدين لو هلك الرهن  
 في يده بعد القبض لى قبض المدين الدين من الرهن او غيره تبرعا او هلك الرهن بعد الصلح اى صلح المدين  
 مع الرهن عن الدين على عيني او بعد الحوالة اى حوالة الرهن المدين بالدين على رجل سوله كان للرهن  
 عليه دين ام لا فانه ضمن قياسا واستحسانا لعدم وجود الدين بخلاف ابراء ولا لو ابرأ ربا الدين للمدين  
 بعد اذ كان له ان يسترده كما في الهدية وشروطها وفيه اشعار بان للرهن اخذ الرهن من المدين بعد  
 الحوالة كما في موضع من الزيادات وفي موضع آخر انه ليس له في يد المدين في هذه الصورة ما قبض من الدين  
 وبذلك الصلح وتبطل الحوالة بالهالك للحصول الاستيفاء كما في النظم وغيره وفيه اشعار بان الدين ليس اكثر  
 من قيمة الرهن ولا ينبغي ان لا يبطل الحوالة فيما زاد عليه لان الاستيفاء التام لم يتحقق والى ان الصلح لا يبطل  
 ولا ضمن لو رهن رجل من اخر عبدا يساوى الف درهم بالف درهم ثم تصادقا اى توافقا الرهن والمدين على  
 ان لا دين له عليه ثم هلك الرهن في يد المدين هلك حال كونه مضمونا بالدين الموجود ليقوم بالشك  
 بعد التصديق في اخذ الرهن من المدين عاملا بعض الشايخ وقد نص محمد في الجامع انه هلك امانة وانه  
 ذهب بعض الشايخ كما في النسخة وهو المصواب على ما قال الاجمالي كما في الكفاية وقالوا لا خلاف فيه كما في  
 والاحسن ترك العاطف في النسخة وغيره انما اذا تصادقا بعد هلك الرهن فهو مضمون وفيه قولان  
 عندنا ان عبدا بكر حطقتا العبد ثم ظهر ان الكرم لم يكن على الرهن كان الكرم على المدين لان الكرم كان  
 عليه النظم ووجود الدين من حيث النظم لقيمة الرهن فيرجع على المدين بالقيمة الرهن والرهن المضمون

مضمون عند أصحابنا وعن أبي يوسف أنه فيكون مضمونا ويكفي ما في هلاك الرهن بما يراعى في باب حسن  
 المحتتم **كتاب الكفالة** أو لا يعدل الرهن لأن الطالب ليس المراد للوثيقة هنا وهي لغة النعم أو الضمان مطلقا  
 كقولك طلبت عذبة وعلم وكره كما في القاموس ويعلى أن المعنى الثاني في الأصل بالباء فالمعنى الذي يعمد  
 بعن المدينين وكلامه الذين في الكفالة بالنفس كما قال العلامة الشافعي وذكر الأسيحا في أن يطلق على الكفالة  
 وباللام للمدين ويقوم الطالب والضامن الكفيل ولو امرأة كما في المغرب وغيره ويرى ضم ذمة أي نفس  
 كفيل إلى ذمة أخرى أصيل والذمة لغة العهد وشرا على عهد جرى بينه وبين الله تعالى يوم الميثاق أو  
 وصف صارية الإنسان مكلفا فالذمة كالنفس والعقل كالشرط ثم استعير على القولين للنفس والذمة جعلت  
 الجزئية والمحال فقولهم وجبت ذمة أي على نفسه وتمازى الأصول في المطالبات أي اشتراك كل من الكفيل والآل  
 في حيز طلب المكفول نفسه أو دينه أو عياله واجبة التسليم كالمغصوب والعارية ولا يلزم من لزوم المطالبة  
 الدين على الكفيل ألا ترى أن الوكيل مطالب بالدين وهو على الموكل لا غير وفيه إشارة إلى أنه يشترط أن يكون الكفيل  
 مكلفا آخر فلا يصح أن يكون صبيبا وعبد كما في الخزانة وإلى أنه في محل شروع لكن الكفالة عندنا لا تكون إلا  
 يكون أوله ملكة وأوسطه ذمة وآخره غرامة فعليك بالسلامة كما في الخزانة ولا يخفى أنه تعريف للمكفول فلا يعد  
 وثيقة لطرف أو جواب أنها في الكفالة بالدين ضم ذمة إلى أخرى في الدين والاستيفاء من أحدهما كالمكفول  
 وغاصب الغاصب عما ذهب بعض المشايخ لأنه صار دين دينين وهو معقول ولا يصح شبه الدين من غير  
 من عليه الدين وصحة العتق من الكفيل للضرورة وهما في القولين الأول والأصح أي من الثاني كما في الصلابة والبرهان  
 كما في الاختيار وغيره لما ذكرنا من أنه يجعل الدين دينين وهو قلب الحقيقة لأن معناه عند المحققين الكفالة  
 واحد من الواجب والمكن والتمتع أو الأمر والدين فعل واجب في الذمة هو هنا تملك مال بلا عن غيره كما في  
 الكرماني وغيره وهو إما متلبسة بالنفس أي نفس الأصيل فهي ضمان للأصيل إلا أن كل مصدر يعدي يجر مجازا  
 أن يجعل ذلك الحرف خبرا عن ذلك المصدر كما قالوا في إليك الميراث فقد كملت بالنفس والما إلى أن في المغرب  
 ونعتقد هذه الكفالة بكملت أي نحو كملت زيد العزم وكنت نفسه أي زيد وفيه إشعار بأنها تعتقد وتخرج بحد  
 الإيجاب وسبب أنها لا تصح بلا قبول الطالب في المجلس عند الطرفين ولا يعدلان يستعان بما يأتي ويقان  
 معناه يحصل الإيجاب لكفالة ونعتقد بكمل بما أي بكفالة بحسب وغيره مما صح إضافة المطلق إليه من جزم  
 يعرف عن جميع الدين كالبدن والروح والراس والوجه والرقبة أو من جزم شايك كالحس والبرص والبعض والجزء  
 وما ذكرنا من قبول الفعل بالمصدر يظهر أنه معطوف محذوف بكملت لا على قول نفسه على تسامح كما ظن وكذا تعتقد  
 بضمته لأنه تخرج بموجبه كما في الهداية وفيه إشكال لأن الضمان مراد بالكفالة كما في المغرب والصحاح والقاموس

وغيرها وفيما شارة الى انه لو قال بذه فتم فهو كغيره كافي العمادى والى انه لو قال انا خاص لك حتى تنقذ معا او يكون  
 كغيره كما روى ابو جعفر لكنه كغيره رواية ابو سليمان كما في المحيط او بقوله هو الذي عداى احضاره بقرينة على  
 انه هو ضم الى بقية الدلائل على انهم العشرة الكفالة او انا به او لا يصلح نعيم او قيل اى كغيره من نعيم وعامة  
 او قيل قبالة كما في القاموس فلو قال قبول كروم صار كغيره وقيل لا وقيل ان اردا الكفالة والافراد كما في  
 العمادى ويعود الاول الى التام القبول بقرينة وفيه روى الى انه لو قال انا شاة منست واشاة منست لم  
 يصح كغيره لكنه صار كغيره في العرف وبه يفتى كافي المضارب والى انه لو قال كفلت بنفس فلان الى شاة على  
 ان كغيره على ذلك لم يصح كغيره اصلا وهذا اجله لمن يكتسب منه الكفالة ولا يريد ان يصح كغيره وتلك في العاد  
 ولا يجب ان يكون عليها اى لا يجوز للعاقبة جبر الاصل على اعطاء الكفيل في حد من الحد وكذا القذف والارزاق  
 قصاص النفس او الاطلاق لانه في الكفالة فان لم يكفل لانه روى انه ان قيام العاقبة عن المجلس فاذا  
 حضرت والا على سبيل كافي الكروالى وغيره واجبر عليها عند ما في خلا القذف وقيل في حد السرقة انهم  
 وفيه اشارة الى ان الاصل لونه بها فيها صح وهي غير صحيحة في الحالة لله تع وهي حدان وناو بها الحر والرقعة  
 والى ان اجبر عليها في التبريات وعلى جرحه بلاقصاص كما في المحيط والى ان المديون بالدين الموجل لاراد  
 ان يغيب جبر عليها كما في النتنه وخلاف في الرواية وعن عابن الايمه ان المصلحة في الاول جبر الناس كما  
 في الحر والرقعة وعن التبريات الكبير ان كان المديون معروفا بالتسويق جبر عليها كما في القنية والاطلاق شعر  
 بان يجبر عليها بمجرد الدعوى وان كان المدعى عليه معروفا كما في الدعوى وعن رها ان ايمه الكافي انه لو قال  
 لى عليه دعوى لوجبر قبل بيان الدعوى كافي الشية ثم اشار الى الحكم فقال ويلزمه اى الكفيل بالنفس احضار  
 المكفول به اى الاصل الذي عرف مكانه مطلقا اى في وقت لم يعين ان كانت الكفالة مطلقة اى في وقت عين  
 احضاره فيلزم ان كانت موقتة ان طلب احضاره المكفول له اى الداي فان لم يحضر الكفيل الاصل جبر عليه  
 الحاكم والقاضي لانه ظالم بمنع الحق وفيه اشارة الى ان جبره ولو لم يظن الرواية وقيل لوجس اوله لان  
 الجبر جزء المصلحة وقيل لا يجبر ولا اذا ثبت الكفالة باقراره والى انه لو لم يعرف مكانه لم يجبر لانه كونه فان  
 عرف مكانه انه لم يملك الحاكم مدة ذهابه ومجيشه كما في قضم وغيره فان جبر عن احضاره لم يجبر بل يلازمه حتى يحضر  
 كافي المهورات فان ادعى الكفيل على الداي ان المديون غاب ولا يدري مكانه اقام على ذلك بيتة اندفع مطالبة  
 الداي كافي الشية ويبر الكفيل بالنفس يموت كغيره من المديون لانه سقط الضمير عن الاصل وفي الاضافة  
 اشعار بان موت الكفيل غير محل للكفالة وليس كذلك فان لم لو اخذ به وارثه باحضار المكفول كافي العمادى  
 وغيره ويبر بتسليمه اى الكفيل ولو حكما كوس المكفول الى المكفول ان لم يقبل حيث يمكنه خاصته اى في

الاداء

الاداء منست انا خاص لك حتى تنقذ معا او يكون  
 كغيره كما روى ابو جعفر لكنه كغيره رواية ابو سليمان كما في المحيط او بقوله هو الذي عداى احضاره بقرينة على  
 انه هو ضم الى بقية الدلائل على انهم العشرة الكفالة او انا به او لا يصلح نعيم او قيل اى كغيره من نعيم وعامة  
 او قيل قبالة كما في القاموس فلو قال قبول كروم صار كغيره وقيل لا وقيل ان اردا الكفالة والافراد كما في  
 العمادى ويعود الاول الى التام القبول بقرينة وفيه روى الى انه لو قال انا شاة منست واشاة منست لم  
 يصح كغيره لكنه صار كغيره في العرف وبه يفتى كافي المضارب والى انه لو قال كفلت بنفس فلان الى شاة على  
 ان كغيره على ذلك لم يصح كغيره اصلا وهذا اجله لمن يكتسب منه الكفالة ولا يريد ان يصح كغيره وتلك في العاد  
 ولا يجب ان يكون عليها اى لا يجوز للعاقبة جبر الاصل على اعطاء الكفيل في حد من الحد وكذا القذف والارزاق  
 قصاص النفس او الاطلاق لانه في الكفالة فان لم يكفل لانه روى انه ان قيام العاقبة عن المجلس فاذا  
 حضرت والا على سبيل كافي الكروالى وغيره واجبر عليها عند ما في خلا القذف وقيل في حد السرقة انهم  
 وفيه اشارة الى ان الاصل لونه بها فيها صح وهي غير صحيحة في الحالة لله تع وهي حدان وناو بها الحر والرقعة  
 والى ان اجبر عليها في التبريات وعلى جرحه بلاقصاص كما في المحيط والى ان المديون بالدين الموجل لاراد  
 ان يغيب جبر عليها كما في النتنه وخلاف في الرواية وعن عابن الايمه ان المصلحة في الاول جبر الناس كما  
 في الحر والرقعة وعن التبريات الكبير ان كان المديون معروفا بالتسويق جبر عليها كما في القنية والاطلاق شعر  
 بان يجبر عليها بمجرد الدعوى وان كان المدعى عليه معروفا كما في الدعوى وعن رها ان ايمه الكافي انه لو قال  
 لى عليه دعوى لوجبر قبل بيان الدعوى كافي الشية ثم اشار الى الحكم فقال ويلزمه اى الكفيل بالنفس احضار  
 المكفول به اى الاصل الذي عرف مكانه مطلقا اى في وقت لم يعين ان كانت الكفالة مطلقة اى في وقت عين  
 احضاره فيلزم ان كانت موقتة ان طلب احضاره المكفول له اى الداي فان لم يحضر الكفيل الاصل جبر عليه  
 الحاكم والقاضي لانه ظالم بمنع الحق وفيه اشارة الى ان جبره ولو لم يظن الرواية وقيل لوجس اوله لان  
 الجبر جزء المصلحة وقيل لا يجبر ولا اذا ثبت الكفالة باقراره والى انه لو لم يعرف مكانه لم يجبر لانه كونه فان  
 عرف مكانه انه لم يملك الحاكم مدة ذهابه ومجيشه كما في قضم وغيره فان جبر عن احضاره لم يجبر بل يلازمه حتى يحضر  
 كافي المهورات فان ادعى الكفيل على الداي ان المديون غاب ولا يدري مكانه اقام على ذلك بيتة اندفع مطالبة  
 الداي كافي الشية ويبر الكفيل بالنفس يموت كغيره من المديون لانه سقط الضمير عن الاصل وفي الاضافة  
 اشعار بان موت الكفيل غير محل للكفالة وليس كذلك فان لم لو اخذ به وارثه باحضار المكفول كافي العمادى  
 وغيره ويبر بتسليمه اى الكفيل ولو حكما كوس المكفول الى المكفول ان لم يقبل حيث يمكنه خاصته اى في



موضع يقدر المكفول <sup>بعض</sup> على اعادة المكفول بان يكون فيه حاكم فلو سلم في برية فيها قاضي يرى عنها وعن  
 ان التسليم في الرستاق لم يبرأ لان اكثر قضاته ظلمة كما في الميتة فعلا هذا فلما برأ في زماننا ولو سلم في بلد  
 فيه حكام من لم يصدق للحرب وفيه رضاء لانه لا يشترط ان يتولى سلك اليك بحجة الكفالة ولا ان يسلم بعد  
 الطلب كما قال الشيخ رحمه الله في الشرح الاسلام انه لم يبرأ الا بعد الطلب كما في المحيط والاشارة لم يبرأ التسليم احيى  
 وان قال سائلا نعم لو قيل المكفول لبرأ كما في قسم وتسليمها اي المكفولة بنفسه الى المكفول له اي بلان قال دفعته  
 نفسه اليك من كفالة فلان فلو لم يسلم على هذا الوجه لم يبرأ كما في النهاية وغيره ههنا اي حيث يمكنه محاصرون  
 شرط وقت الكفالة تتعلق بالبرائتين تسليم هذا المقاضى لوجود الاستيفاء وهذا في زمانهم وانما في زماننا ان  
 شرط ذلك لم يبرأ الا بالتسليم في مجلس المقاضى لفساد اكثر الناس وبريقتهم كما في المضرات وغيره وفي الكفالة  
 بالتسليم انصار ياتون لوقد المكفول له لا حتى لا قبل المكفول عنه لم يبرأ الكفيل عن الكفالة كما لو اخذ من الكفيل  
 كفالة اخرى كما في النظم وان مات المكفول فلو صبه او وارثه فالتبته اي الكفيل به اي المكفول له ليعتد مقام الميت  
 وفيه رضاء الى ان لو سلم الى وجه فلو سلم اخوان يطالبه بالاحضار وكذلك ان سلم الى ثلث كما في المضرات ولا يخل  
 من الوجه والوارث ان يطالبه بالاجتماع وليس كذلك فان الوجه مقدم على الوارث كما في الهدية والحق فيهما  
 فلو قال بالاولى كما في الرقابة فلان احسن الامكان الاستدلال بالتقديم وان كفيل رجلا بنفسه الى المالكين بالالكفالة  
 انه اي الكفيل ان لم يواف اي لم يات الكفيل من المكفول له به اي المكفول عنه فالوقاية عند المالكين ليعتد لثان  
 بالهدية علماء هو القياس عند البعض فلو لم يذكر في الاسلام وقاضيان في نزع الجامع فعليه المال التعليم ويحتمل  
 وجه اخر للمال الذي عليه لكنه مجهول ثبت باقر الكفيل او بينة المكفول له وما يدرهم ثلاثا سواء اقر الكفيل  
 انها بين او لا وما يدرى سوى الدين وما يدرى له على اخر فان هذا الاربع صح الكفالة عند الشنخين خلافا لمحمد تأويله  
 في المحيط وغيره وصح ذلك الكفالتان الكفالة بالنفس والكفالة بالمال والقياس ان الثانية لا تنفع لانها يجب  
 لوجوب المال والتعلق بالاحضار في هذه الازالة ترك القياس بالتعامل فان لم يسلم الكفيل بنفسه المكفول  
 الى المكفول له خلاص الكفيل للمال ولم يبرأ من الكفالة بالنفس سواء اوى المال ولا لانها وقعت مطلقا غير  
 مقيدة بادام المال كما في المحيط وغيره من الظن انه يبرأ بالاداء فان مات المكفول عنه في هذه الصورة قبل انقضاء  
 المدد ضمن المال فلهذا تركته لتحقيق الشك وأما ذكر هذه الشرطية وذات المدد لم يضمن لان الكفالة تنحل  
 بموته كما في الكافي فليس الشرطية السابقة تظهر عنها كالمضى وفيه شطآن بانه لو مات الكفيل قبل الانقضاء لم  
 يضمن المال وليس كذلك فانه اخذ من تركته كما في النهاية وهي ام كفاية بالمال اي بنفس المالك وبغيره يتحقق  
 كاحضار الامانات ونحوه وما لم يمنع المالك في بيع الكفالة بالنفس والمال معا كما مر وفيه شطآن بانه يكفل السلم

عن الذي يلزم من هذا ان كان الموضع لا يوصف كافي العاري فيصح الكفاية بالمال الكفاية  
اي حاله كملت بهما على اطلاق او ضابطه نحو كملت بما بايعت احداهما وان جعل الكفول به جملة شعاع  
فلو كانت فاحشة غير متعارفة لم تقع وفيه من انما تبطل جملة الكفول به وعنده من ان مضافه هو من  
بجملة الكفول به في المضافة والى ان جملة ما غير مضافة في الكفاية بالنفس وهو على هذا التقدير  
ايض الكلى في النهاية اذا صح منه اي لم يستطع من التعاقبات الابداء او لا بد من كافي شروح العارية وغيرها  
فيخرج من ثمن البيع بشرط الخيافة فانه سقط بالبيع وكذا بل الكفاية فانه سقط بالتعجيل كافي المشايخ في  
النظم انها تصح بيد الكفاية ويشكل بين ميت مفسد فانه صحيح ولو صح الكفاية به كما ياتي فالاحسن ان  
يزاد او بالموت والظرف متعلق بقوله فيصح نتيجة للسابق ولا يلزم من ان الكفاية بالثمن لو صح ولذا قال  
في العارية ان الكفاية بالاعيان المضمونة تصح وفيه اشعار بان الكفاية بالنفس يصح بدون الدين كما  
مضو كملت بما وجب لك عليه من مال الكفول به محمول وفيه اشعار بان لوقا لما قيد ذلك فلان هو  
على اثرات فاقول ان شيء هو كليل وفيه تركه كافي قضا او كملت بما يدرك اي كملت وفيه البيع  
من ضمان الدين وهو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع كافي الادبكي اوضح ان المبيع ان لم يمتد كافي  
الكرمان فالكفول به محمول لاحتمال استحقاق الكل والبعض فيضمن الكفيل الكل والبعض والى ان يفتح  
اخص من السكن او يوصح وان علق الكفاية بالشرط ملائم اي لو كان لوجبه با مكان استيفاء الكفول  
او فاعده او وجوبه نحو ان جاء الكفول به او غاب الكفول به او ما بايعت انت فلان انما انعت شيئا  
من فلان فاشارة كما بعد وفيه من ان كل من قبله او كثيرا او مرارا بخلاف ما لو قال اذا بايعت  
شباكاه عارية كافي الخزانة وفي ذكر فلان اشعار بان من وجوب معلومية الكفول به في المضافة فان  
فلان علم لانا كما تقر يا وما ذاب اي ثبت او وجب من الذوب لك عليه اي فلان او ما غصبك  
فلان فعلى واجب وانما لو يوصح بالخبر عند اشارة الى ان الكفاية بالنفس كما تكون مرسله يكون مضافه كما  
في قسم التعديل فتسليم ما وجب عليه او تسليم من وجب ذلك عليه واجب على وفيه اشعار بان الشرط  
لو لم يكن ملائما لصح الكفاية والى ان يفتقر وان علق الكفاية بمجرد الشرط اي بالشرط الجود من الملازمة فلا  
يصح الشرط ويصح الكفاية كما في كافي وغيره فلا تسامح فيه كما ظن ويمكن ان يقال ان المضاف تلك الكفاية  
كافي التحفة والمصريات كان صحت البيع فتسليم كذا او النفس على واجب كما هو ليس الاستثناء تحقير بالكفاية  
بالا كائن وان كلف مالك عليه من مال محمول ضمن ما قامت به من قدره دينه وان لو تم دينه فالكفول  
للكفول فيما يعرف به مع الحلف على العلم كافي قسم وغيره وانما يحلف على التيات في فعل الغير اذا رجع الى ما

يدنو المحالف وما نحن فيه ليس من هذا القبيل كما ظن لأن ذلك الفعل تسليم الزيد وهو فعل الاصيل حقيقة  
 وصدق الاصيل في العقد الزيد على حق نفسه اذا احيى وفاته انشاء بمعنى فقط فلم يصدق على الكفيل لم يطأ  
 الطالب عند ذلك الزيد فلما اوفى بما ذاب لك عليه بالث وقال الطالب بالفين وصدق الاصيل في ذلك  
 لم يلزم على الكفيل الا االف الا اذا ظهر انه معاند في ذلك فيلزمه الا ان كان عاقل الا امام الشيخ ولا يفتقر  
 بما ظن في هذا التمام من الاطاب في الكلام فلا ملأ كونه هو هو الكفاية والسلام واذا طالب الدين للكل  
 له احدهما اي الاصيل والكفيل فلا بد من مطالبة الآخر لان لم مطالبة الكل بخلاف قضيتين احدهما يصح  
 اذا تضمنت تملك وقع الكفاية بالنفس والمال بامر الاصيل بالكفاية وبلا امره سواء كان بخطاب المكلف  
 او اجنبية كما قال الكفيل بنفسه فلان او بالمال او لفلان فقال كملت فان امر الاصيل وقت العقد بالكفاية لا  
 سوانه كانت صحيحة او فسد كما في الامارى رجع الكفيل عليه اي الاصيل بما كلفه حياد كان او في وفاء فكل  
 بغيره وقيل الطالب منه للذوق فانه رجع عليه بالحياد لانه ملك بالاداء ما في ذمته وفيه اشعار بان  
 لم يامر بالكفاية لم يرجع بما ادى لانه متبرع ولا مرشاه للرضا فلو كلف بجزءه ما ادى له وفيه المطلوب لا  
 رجع الكفيل عليه فلزم الطالب الا لم يرجع لانه لم العقد به فلم يتغير في قومه والنياد من امر من رجع  
 امره شرعا فلا يرد ما اذا كلف من حجه بغيره بالاداء واداه فانه لا يرجع عليه وكذلك اكمل الاجنبية عن عقد فانه  
 لا يرجع الا بعد العتق ولا يرجع المولى عليه اصلا كما في المحيط وغيره بعد اداية اي الكفيل الا قبله وانما حصل اداه  
 لانه لو دفع الكفيل الى المكلف بعد اداء الاصيل غير عال لم يرجع عليه كما في التبرع وان لم يرد له وان الطالب  
 من يكفل له بالمال ما مر وطبها اي داره اية او اداه المالك للملازمة في الاصل شدة المطالبة بقوله فان  
 لازم فلا تاتي صاحب مصاحبة لا بعقبها سفارفة لازم الكفيل اصيل حجة بخلصه اي داره على هو حتى  
 بخلصه فالجمل معطوفة على الشرطية دون الجملة اعني رجع عليه كاطن وفيه اشعار بان لو كان الكفيل المراد بالاداء  
 والاصح انه استاجر بها امره ليلانه ما كما في الم وان حبس الكفيل حبسه اي الاصيل الا ان كان قسما من احد  
 الابوين او الجد من حبس لم يحبسهم به بشرق قضاء الخاصة وبلوه اي ابراه الطالب الاصيل وتاجيله  
 سري ذلك الابراء والتاجيل بالنسبة للكفيل فلا يطالب الدين وفيه اشارة الى ان اداهه سريه فان كان  
 تخليفه سري اليه وهذا غير ظاهر اليه كما في اذا ادعى العكس اي ابراه الكفيل وتاجيله لا يسي الى الاصيل الا بغير  
 الفرج تابعه للاصناف الكلام سري لان ابراه الكفيل الاصيل صحيح بدون قبوله وهذا غير صحيح في ابراه الاصيل  
 عن دين المرفق فانه يتوقف على قبوله وتام في المحيط فان صالح الطالب الكفيل عن الفين الذين ابراه على مائة  
 منها رجع الكفيل ابراه على مائة الف وفيه اشعار بان يرى كل منهما بالصالح وان الطالب يطلب



الاصل في دعائه انه لا يصل اليه الامانة وذكر الامانة في فلوصلها على اية فالحكم كذلك كما في المحيط وان  
 عن الالف على جنس آخر من سبيل الامانة او غيرهما في الفرجع على الاصل لانه بالصلح ملك ما في ذمة الاصل  
 وان صالحه من جهة الكفالة من مطالبته لا يبرأ الاصل لان المدين لا الكفيل ولا يبيع ويحل كما في الطلبة يتعلق  
 البراءة عنها اي تعليق كل من الطالب والكفيل براءة الكفيل من الكفالة بشرط محض ليس للطالب فيه منفعة  
 فهو ان قلم زيد فانت او تاروي من الكفالة وعنده لا يبيع لان عليه المطالبة فكان اسقاطا كالطلاق وانما  
 يصلح ان في الامانة على كفاية المتعلق ذكر في المحيط انه لو كفل بنفسه رجل عا ان مقى راي الطالب بنفس  
 فان تاروي منها كان جازما كسائر البراءات اي مثل تعليق باقي البراءات مما يتعلق به فصولا لا ان جاء زيد فانت  
 يرفع من ضمن هذا البيع او من مراكبه وغيره لما ذكر في الفتاوى ان التعليق بشرط كانت صحيح كما اذا  
 اعطى مديون ليعاد ادين كذا من دينه فقال المدين ان اعطيتك فقد ابرأتك عنه ولا يبيع الكفالة بال  
 يمكن استيفاء من الكفيل كما اذا كفل رجل عن جاني الطالب بالحد وداى بنفسه هذا العقد المرفق  
 الزنا والشرع والقصاص فان النية لا تخرى في العقوبة هذا الا ان مستدركها من ان الكفالة بالانفرد  
 والمال ولا يبيع بالامانة المضمونة بغيرها مثل الكفالة عن البائع للمشتري بالبيع اي بالية على معنى  
 لو ملك قبل القبض وجب عليه قيمته وانما يبيع لان العقد قد انفسخ بالهلاك على الاصل فاطنك في  
 الكفيل وفيه اشعار بانما يبيع تسليم البيع لان التسليم بعد نقد الشئ لان على الاصل الكل في الكفيل  
 بخلاف الشئ فان دين جميعه وهو مستدرك كما لا يخفى ولا للمؤمن فانه مضمون بغيره ولذا لو ملك  
 لم يجب على المدين شئ كونه في الاختيار انما تصح على الاصح بالمضمونة بغيرها كالبيع والمؤمن وتصل  
 بالعمالة القديمة قبل المملوءة والعربى بعبء الامانات سواء كانت واجبة التسليم كالثانية والثالثة  
 او غير واجبة التسليم كالبراقى لك في الخفة انما تصح واجبة التسليم كالبيع والمؤمن وغيره كالماله  
 والعارية والمستاجر وبالمنفعة والشركة فانها غير مضمونة والمنفعة كون المكفول مضمونا على الاصل  
 والحمل على دابة مستأجرة معينة بان استاجر زيد عن غيره دابة معينة للحمل كذا فكذا يكون زيد لغيره  
 بذلك الحمل على تلك الدابة لم تصح تلك الكفالة لانه لم يثبت له الولاية على دابة غير فلو كفل بالحمل على  
 دابة غير معينة يصح لانه قادر عليه وفيه اشعار بانما تصح الكفالة بتسليم دابة مستأجرة معينة للتسليم  
 من غير تصرفه بالامان بالامانة وانما يبيع اجازة دابة غير معينة وهو الاصح كما في المحيط وغيره وبخلافه  
 صلا كذا اي مستأجر معين لانه لم يفقد عليه فان كفل بتسليمه جازا للقدرة عليه كمن ولا يبيع مستأجر  
 انما مات الرجل مسلما عليه بين فكل من غيره لم يبيع لانه كفل بلدين ساقط لان الدين هو الفعل

حقيقة وهو قد سقط في الدنيا بالموت وصحته يقتضي قيام الدين في الدنيا وهذا عنه وما عندهم ان يبيع  
 عنه لانه كمال دين ثابت ولم يبعد سقط في الآخرة والغسل من الفس او صار ذات فليس بعد ان كان دارهم  
 او دنايهم استعمال كان افتقر كما في الطلبة ولا يقع عند الطرفين بلاقبول الطالب للكفالة في المجلس اي  
 مجلس عقد هاسو له كمال بالنفس او بالمال او اما عند يوسف فتخرج موقعا على الاجازة وقيل نافذ ولا يحق  
 الرق على اختلاف المشايخ واثره فيما اذا مات الطالب قبل القبول فانه يأخذ الكفيل به عنه وفيه اشارة الى  
 انه لو وجد الخطاب والقبول من المطلوب او قال اجب كقلت لفلان عن طلق فبلغ الطالب فيقبل  
 بصره عندها كما في المحيط والى انه لو كفلوا الكفول عنه غايب واحاز الطالب جميع الكفالة كما في قسم الا اذا  
 كفل الوارث عن موقعه في موضع من الموت مع خيبة غريبة فانه يبيع الكفالة بلاقبول الطالب عندها  
 وفيه اشارة الى ان صحة الكفالة لا تتوقف على تسمية الكفول ولا كما في النهاية والى ان المبيع لو لم يبالا  
 بالكفالة صار كبيع عند يوسف وفي رواية عنه وما عندهم غير فلا يبيع كنفلا كما في قوله في انه لا حاجة  
 الى كونه المبيع فاما وفي الهدية اشارة الى ان الخلاف قالوا انما يبيع اذا كان له مال وفي الاختيار قبل هو  
 وصية حتى لا يقع اذا لم يكن له مال وقيل يبيع لم حاجة الى ابد منه وفي الواهدي كماله الحارث عن الربيع  
 بانه بغيره الطالب بقدر التركة يجوز وقوله من موثقه ميراثي لانه لو امر اجنيا بالكفالة فكذلك يبيع  
 من قال انها تقع نظر الى المبيع كما في النهاية وقوله مع غيبة عن ما يجرده الا ببيع لانه يبيع وقوله  
 بلاقبول الطالب ولا مال للكفالة لانه ليس يدين صحيح كما وكذا يدل اسماء عتق والعهد اي لا يبيع  
 الكفالة بالعهد لانهما شتر بين معالي الصك القديم لانه وثيقة والعقد لان العهد العقد وهو  
 لا يفرقه وغيرهما فان اشترى شيئا فضمن له رجل بالعهد لم يبيع لانه يبيع العبد فيلزم البيان والاطاعة  
 في خطه والرواية وعندهما ان ضمان الدار كما في غاية البيان والخصاص اي فلا يتخلص عن الاختلاف وما  
 هو ضمان الدار يبيع وما لا خلاف كما في الغاية وغيرها ولا يبيع عند بيع مال المضاربة ضمان المضارب  
 الا من عن الشري لرب المال او ضمان المضارب ولا يبيع عند بيع مال الوكالة ضمان الوكيل بالبيع الذي لو  
 لان المال امانة في يد المضارب والوكيل كما في الهداية فقد استدل به هاتان بحكم الامانات وضمان  
 اخذ الباعين الشريكين حصصه صاحبه من عبد شتره بينها بامامه بصفقة واحدة فلو باعاه  
 صفقة من كان من كل نفسه ثمانية من احدها الا يبيع الضمان لانيان يبيع كل من الآخر لا يخلو  
 الا ضمان احد الشريكين في دين شتره لآخر كما في التمام والاحسن تفصيل العاسد ثم الباطل فان انا  
 منها الكفالة بالكتابة وضمان الدين المشترك والمضارب والوكيل ويطر ما سواها على ما يشعر به كلام

المحجور والغصولي وغيرهما ينبغي ان يكون الاخير من الاربعة باطلاين وصح ضمان الخارج موقفا  
 ان سامة فانه من مطالب جهة المقاتلة او غيرهم بدلا عن منافع الحفظ او غيرهم وقيل ايده بالمو  
 الذي يراه الامام في كل سنة دون المقامعة التي على الخارج فانه يجب في الذمة وغيره اشعاره ببيع  
 ضمان الزكوة مما لا يدرك من شئ كما في النهاية وغيره وضمان النوايب جمع النايبة اي الحارطة ونحوها  
 ما يقرب السلطان على الرعية كصحة الحج وحفظ الطريق وذهب للدرهم وابواب السك وكذا  
 الانتهاء واصلاح الرعي فلما دبر واجب يحسن طاعة للامام وقيل ما يزيل من جهة سلطان ولو غير  
 عن ولكن يعلم ولا يفرض به ليلما يجسر في الزيادة ولا ان اكثر النوايب في زمانها ظلم وكذلك من تكن من  
 دفعه فمخير كذا في المتن وقيل لا يصح الضمان باياخذ الظلمة في زمانها ظلم او قيل بيع وعمل القسوة  
 كافي النهاية وذكر في اكثر ما في انه يصح لخصم المحجور اذا لم يكن في بيت المال ما يكفيهم وتعاونوا على البر  
 والتقوى وضمان القسمة اي ضمان احد تقسيم قيم بين الشريكين عند طلب احدهما وان اشنع الآخره  
 وقيل انه فعل غير مضمون وقيل ان ما كان من الديون دينا في كل وقت ضمانه وغيره راب فقسمه  
 وما ذكره من التفصيل ظاهرا قد استدل به قوله وان كانت ملك النوايب والقسمه بغير حق والآخر حال  
 لا يبرأ من عبد حتى يعتق كمال اقر عبد محجور باسهم لا كره كان به المولى او باعه انسان او اقرضه  
 هو امر انكعت بغير اذن وكفل احد به حال على من كفل به اي المال مطلقا غير مقيد بوصف النعمان او التايل  
 اذا اكفل غير معروفه ياء الى انه لو استملكه عند معاينة او اذن فاقربدين فهو عليه الحال والى انه لو كفل  
 من جملته ليس بحال ويحل دعوى بيع من ضمان الدار في باع دار او كفل عنه بالدرك وقبول الثمن  
 على الاضغاق ثم ادعى الكفيل انها ملك له او لو كلفه بطل دعوى لانه ينافي احكام البيع ويحل دعوى بيع من  
 شاهد كتب بنفسه ياء او غير ام شهد بذلك او شهد عليه عاصك او قبالة البيع طرف كتب فيه اي ذلك  
 باع فلان ملكه ياء عاصك انا فلان او لانا او غيره مما يدل على صحة البيع فان في تلك الشهادة اقرارا بانه  
 باع ما هو ملكه لان ذلك ما كتب شأنه الى ذلك فلا يصح دعواه وفيه زنا الى انه لو قال احد اكتب شهادتي فيه  
 فكتب للمار شهد بذلك صح دعواه كما لو كتب باع فلان داره وقدا قرانه باع ملكه بخلاف دعوى ثا  
 كتب فيه شهد على اقرار العاقدين بان كتب قد اقر بالبيع عندي او جرى البيع بشهادتي او شهد فلان  
 بالبيع او غير مما لا يدرك على صحة فانه صح هذه الدعوى لانه ليس فيه اقرار بالملكية ولا يخفى ما في هذه المسألة  
 ههنا عند ذوق الالباب من رعاية اللطافة في ختم الكتاب كتاب الحوالة او رد دعوى الكفالة لانهما  
 يخص بالدين ولا يشمل العين بخلاف الكفالة وهي لغته والى على الانتقال فانما اسم من احلت زيدا بكذا





لا يشترط حصول المحيل والمحتال عليه كما في النهاية والى الحوالة في الشرح ليست بعقد وهو عقد  
 ان يقول للدليلين اللذين احلت بمالك صلتين الدين على زيد وقال الدان قسيت كما في المستصحب  
 المحيل من الدين الذي احله للمحال على الحال عليه والتعريف وان حامل من تركه ذكر لتوطئة قوله الا ان  
 جرى حقه كيعلم اي يهلك الدين المحال به بموت المحتال عليه اي بسبب موته حال كونه مفلسا اي لم  
 يتركه عينا ولا دينيا ولا كفلا او حلقه اي يحلف المحتال عليه منكر الحوالة موصوفة بقوله لا يثبت للمحيل والمحتال  
 كافي قس وخرج المحطاي فالاكتفاء بالمحتال ظن عليها اي على تلك الحوالة فانه عند تحقق احد هذين  
 الامرين عاد الى المحل وعنده ان لا يعود وقال اي الصاحبان ان النوى يكون باهو عنده من الامرين وثبت  
 فله القاضى اي بتفليس القاضى المحتال عليه وقضايه بافلاس حين ظهر عليه حال حيوته وفيه شعار  
 بان له لو عاب المحتال عليه بحيث لا يدري مكانه لعسره لم يرجع المحتال على المحيل بالدين لكنه لو ما طلع  
 فجاء المحال الى المحيل وقال ان زخريه كبري من نبيد هه فقال المحيل سهل است من كبري ان ميتوكم كرفت  
 رجع المحال بالدين على المحيل بطريق الحوالة كما في الجواهر والاحسن تاليف لمرامه المذكورة فانه حكم  
 مشترك بين قسمي الحوالة المطلقة ان يحيل بما كان للمحيل على الحال عليه او لم يكن له عليه دين او عين  
 والمقيدة ان يحيل بالدين احدهما ولو غصبا فاشار الى الاولى فقال وتصح حوالة من من دين  
 او عين بلا شيء اي بلا ذكر شيء يجب للمحيل على المحتال عليه فان اداه فعلا الا ان يرجع با داه على  
 المحيل لا في ذميه بامره وعلى الثاني يرى المحيل والمحتال عليه كافي فخر لكن لو احل امانة من من المنة  
 ولم يكن للمحيل على المحتال عليه شيء ولا للمحتال على المحيل لم يرجع الحوالة ولذا لو قبل المحتال عليه فلا شيء  
 عليه كافي المنة ثم اشار الى الثانية فابدا بالعين فقال وتصح بداهم الوديعة اي بال امانة  
 كديت الوديعة وغيرها وبها المورد المحتال عليه من موجب هذه الحوالة بهلاكها اي بملك الدارم  
 وبالدراهم الغصوبة اي با يكون مضمونا على المحتال عليه ولم يبرأ العاصب المحتال عليه بها كما لا يها  
 فالت الى ضمن فكانها باقية بخلاف الوديعة وتصح بداهم المحيل عليه وبها به ثم اشار الى حكم آخر  
 من الحوائين فقال في المقيدة فلا يطالب به احد اي لا يطالب احدهم المحتال عليه بشيء من الوديعة والغصوبة  
 والدين الا المحتال فلا يطالب المحيل وفي الحوالة المطلقة للمحيل المطالب به للمحتال لا يطلب وليس  
 للتقديم فايذ ظاهر ولا يحل الحوالة ولو مقيدة باخذ ما كان عليه اي المحتال عليه من الدين و  
 الغصوبة او ماعت من الوديعة فالمحيل ان ياخذ الدين او العين من المحتال عليه لا المطلقة لانه  
 لا يتعلق بحق المحتال عدم الاضافة اليه بخلاف المقيدة فانه ليس لان ياخذ منه لانه خاص بشعرا

بالوكالة فلو دفع اليه من وكبره السفينة وهي لغزوة ربيعة بضم السين وسكون القاء وفتح التاء اسم  
 السفينة بفتح السين اقراض ما لا يملكه صد بقاء وقيل بقية فكذا لم يذكر بعد تمام المعنى علمه وان  
 احتمل ان يكون من تيمنه فقلنا لسقوط خطر الطريق اي شراقة على الهلاك في الطريق فيكون وان لم يذكر  
 المنفعة فليس بالناكح اذا ذكرت والا فلا بأس به كما في النهاية واما ذكره في السوالة لانه حال النظر في  
 على المستوفى ولا يخفى ما في سقوط خطر الطريق من رعاية حسن الاختتام **كتاب الوكالة** واما ما عطف بالوكالة  
 لانه وان اشتمل كل على تفويض امر لكن الوكالة بهذا نفع وهي لغزوة بالغنم ويكسر اسم من الوكالة كما في  
 الصحاح وغيره بالكسر وفتح مضد يحل فهو وكيل فعيل بمعنى منقول لانه موكل بالامر اي مفوض  
 اليه وقوام الوكالة الحفظ والوكيل الحفيظ بها بعلاقة السببية كما في المغرب يطلق الوكيل على  
 الجمع والموت كما في الناسوس وشريعة تفويض التصرف الى غيره اي اقامه احد غيره مقامه في فعل  
 معلوم مرفوع الحكم شرعي كالنكاح والطلاق المرفوع للحل والحرمه فان اللام للبعد فلا حاجة الى  
 زيادة امر شرعي كما ظن ويخرج عنه ما اذا قال انت وكيل في كل شيء فانه لم يصير وكيدا لجمالة التصرف  
 وفي الاحتكام يصير وكيدا الحفظ **كتاب الوكالة** وكذا يخرج عنه ايضا وان يات به بالولاية  
 المنفصلة اليه دون القابلية به المتبادرة ويدخل فيه بوكيل سلم ذميا ببيع مال غير متقوم كما باق في  
 اشعاره وان القبول بشرط فلو قال وكلتك بطلاقها ولم يقل المحاطب قبلت ولا ردوت ثم طلقها  
 وقع احتكاما لانه دليل القبول كما في المبسوط وفيه ايماء الى ان القبول بشرط ولو حكما وبشرط كلام  
 الهداية وشروط اي شرط نفس ذلك الوكالة ان يملك الموكل اي يقدر الموكل على التصرف المفقوف  
 عليه والاعمال بوكيل باطل فلا يشك ان خلاف عادته في اختياره في دون رايها فان المسلم لا يملك بيع  
 الخمر والخنزير وبشرطها وقدمه عند خلافا لها بوكيله الذي في تصديق بالثمن ويختل ويقتب  
 لانه قادر عليه وان استمع بعرض النهي كما في المضارب وان يعقل اي يدرك الوكيل ذلك النحر  
 بان يعلم ان البيع مثلا سالب للملك وانتهى جالب له وان هذا الغائب والحش وفيه كسر كما في  
 الكرماني فتوكيل الجعير والمجنون باطل وقيل فاسد فلو كبر وافاق لا يجلد العقد كما في المحيط  
 وشروط حكمه ان يقصد اي التصرف بان لا يملك فيه ولا فلا يقع عن الموكل وفيه رفر الى ان المعنوة  
 يصلح ان يكون وكيدا لانه يعقله ويقصد وان لم يرجح المصلحة عن المفسدة والى ان علم الوكيل  
 بالوكالة لم بشرط حكما فلو وكل ببيع عبده وطلاق امرأته ففعل الوكيل قبل العلم باطل خلافا  
 كما في المحيط وغيره فتوكيل الغائب العاقل بقرينة الاتي او الحر الجعير او العبد الجعير او ابنة المدة



من جهة الولد والمولى العاقل مثلها أي مثل الحر والمأذون فيجوز توكيل المولى البالغ أو الحر الصبي أو  
العبد الصبي أو البالغ مأذونين فالأقسام ستة عشر حاصل من ضرب أربعة في أربعة فمن الظن  
أنها تسعة من ضرب ثلثة في ثلثة وضح توكيل المولى البالغ أو المأذون صبيًا عاقلًا وعبدًا صبيًا  
أو بالغًا حال كونهما مجبرين عن التعريف فالأقسام اثنا عشر من ضرب أربعة في ثلثة ويرجع الحق  
أي حقوق العقد الواقع عن هذا الصبي والعبد إلى موكله بالآلة أيها القصور أهليةها وفيه محار  
بأن الحقوق يرجع إلى الوكيل المأذون منها وهذا إذا وكل بالبيع وأما إذا وكل بالشراء فإلى الموكل  
سواء كان الثمن حالًا أو موجدًا كما في المحيط وغيره بكل ما صوصفه وإلى من الموصوله والظرف المتركب  
بكل عند بعده أي محصله الإنسان بنفسه أي شئبه بنفسه أو بولائه نفسه عن الغير كالبيع والهبة <sup>العقود</sup>  
والوديعة وغيرها ولا يشك في توكيل المسلم الكندي ذميًا أو مسلمًا ببيع الحر أو زراعيًا أو بالتوكيل ببيع  
السلم والاستقراض كالمثل فإن الكفاية للأولين والثالث مستثنى بقرينة الآتي والرائع مختلف  
فيه كما سيجي وضح التوكيل ولو لم يرخص الخصم بالخصوصية أي الجواب المبيع أو الدعوى الصحيح كما  
في المستصفاة أو الجواب إقرارا كان أو نكاحًا أو كفاي التلويح وقال بعض الشايخ أنه لم يعمم بل رضاه  
الصحيح أن الخلاف في التزوم كما في الظهيرة فعنده لا يلزم وعند هائلز وهو المختار فلا يرتد الوكيل  
بإلزامه كما في النهاية وغيره وافقه بعض المتأخرين بالتزوم عند تعنت المدعي عليه وبعد عن عند  
إضار المدعي وهو المختار عند إمام المرحوم وشمس الإسلام وهذا كله إذا كان مقيمًا أصحها وأقلها  
لزم بالإجماع كما في الظهيرة وفي حكم الوضوء المحدثه التي إيمدها الخرج الاستدلال كفاي  
النهاية فلو وكلت بالخصوصية وتوجه إليها اليه يمين بعث للقاضي إليها عداة مستحلفًا وشاهدًا على  
أو النكول وتمامه في خزانة المفتين والإطلاق شعريًا أنه صار وكيلًا في هذه الصورة بالانكار والإقرار  
جميعًا وإن يستثنى الأقل عند محمد خلافاً لأبي يوسف كما في الظهيرة في حق كل الزوج والمراهة ولو  
على الناس أو عديم أو معهم أو بالعكس وضح بإيفائه أي أداء كل حق واستيفائه أي قبضه الآتي  
حد صدق له استيفاء في حدين الحدود وقصاص بغيره موكلة عن المجلس كما إذا قل الموكل وجب  
لعمل فلان حداً وقصاصاً في النفس أو الطرف فوكلتك أن تطالبه منه فإن استيفاهما بدو حضور  
الموكل باطل بالإجماع لسقوطها بالشبهة وفيه روي إلى أنه صح التوكيل بإثبات الحد والقصاص خلافاً  
لأبي يوسف وإلى أنه صح التوكيل باستيفاء التعزير كما في ترجع الطحاوي ويرجع الحق أي حقوق  
شعور قصد من غير الصبي والعبد المجبرين إلى الوكيل دون الموكل ولذا جاز للوكيل أن يوكل غيره

بهذا الحق ولا يجوز للموكل كفاي النهاية وانما اكتفى بالحقوق لان الملك ثبت للموكل ابتداء  
 كما ياتي في كل عقد فيه مبادلة ملك بملك كما في بيع سوما سلم وقد يشر اليه تنكير وفي الاطلاق  
 رز الى انه لو باع بحضرة الموكل في رجوع الى الوكيل كما في الصغر لكن الصحيح انها ترجع الى الموكل  
 كما في الجهر والى انه لو وكل غيره بالبيع مباح بحضرة الحقوق الى الوكيل الثاني هو الصحيح كما في الخلف  
 والى انه لو اضاف العقد الى غيره في رجوع الى الوكيل في العمادى قال شرف الدين المعاجزى انها لا ترجع  
 اليه وفي الخصيص انما في الخلاف كما لا يخفى وشرا وان اضاف الى الموكل وخلافه في العمادى وقبله الوكيل  
 بالشراء فالحقوق الى الموكل لا غير كفاي الخانة واجارة وشجار وصلح عن اقراره وان كان فان الحقوق  
 فيه الى الموكل المدعى عليه ثم اشار الى تفصيل الحقوق فقال فيسلم الوكيل المبيع الى المشتري في الوكالة  
 بالبيع ويقبضه اى المبيع عن البائع في الوكالة بالشراء ففيه استعمال ويقبض من مبيع في البيع  
 عليه اى الوكيل من مشترى في الشراء وان لم يدفع اليه الموكل كما في الصغر ويخاصم بالفتح في الاحتقاق  
 والعيب فلو احتق المبيع رجوع المشتري بالثمن على الوكيل بالبيع ان فقد الثمن اليه وان فقد الى الوكيل  
 رجوع عليه ولو جعل المشتري بالبيع عيبا واثبت العيب عليه بوجه بقاء اذن الثمن من الوكيل ويخاصم  
 بالكتف الاحتقاق اى احتقاق المبيع فيرجع الوكيل بالشراء الى الثمن على البائع دون الموكل والعيب  
 اى عيبا لم يبره الموكل بالشراء الى الثمن على البائع وهو في يد وان سلم الى الموكل فلم يبره الا برضا  
 الموكل الكل في شرح الطحاوى واعلم ان المضمون قد يقد في كثير من السبل اعتمادا على الناظر للمنتفع  
 كما ترى فلا وجه للقول بالتساع هنا حيث لم يذكر قيد وهو في يد والى بالعيب مقيد كما قلنا  
 ويخاصم بالفتح في طلب شفعة ما اشترى من عقار فالشفيع يخاصم الوكيل بالشراء وهو اى العقار  
 في يده اى الوكيل بخلاف ما اذا سلم الى الموكل فانه يخاصم دون الوكيل لانتهاء الوكالة فتقيد في شفعة  
 معطوف على ما قد مر من قوله في الاحتقاق بقية المعنى المراد فلا تساهل بانه معطوف على ما هو معطوف  
 لكل من الفعلين كما ظن وفي قوله وعليه من مشرعا انما يانه متى صار الوكيل بفعله مدعى عليه لوجه المدعى  
 على هذا الفعل التسليم المبيع وغيره متى كان متبرعا بالبيع الموكل عليه يقبض المبيع والرجوع في العيب  
 والاحتقاق فان كان حيا وكل موكل بهذه الاعمال والافان تبرع وارثه ولا فوكل الموكل كاذن الم  
 لكن في الخطة ان الموكل لم يباشر بنفسه فاذن العبد على الوكيل وفي مبيع فقم ان الرد بالعيب على الوكيل  
 الوكيل وفي ما دون المحيط اذا عاب الوكيل او مات فالحقوق يستحق الى الموكل وفي الظهيرة لو اقر الوكيل  
 بالبيع في قبض الثمن وكل الحاكم الموكل يقبضه وينبغي ان يكون حقوق الاجارة والصلح على ما ذكرنا

ثبت الملك للموكل أي موكل الوكيل بالشراء وإن أضاع إلى نفسه ابتداء فإن الوكيل نائب في حق الملك  
 أصيل في حق الحقوق وانتقال مبادلة حكمة عند الكسبي وهو المختار عند طاهر الدباس وأوله  
 عند القاضي أبي زيد وهو الأصح كما في النهاية وغيره فلا يعتق قريب وكيله شراء أي شري الوكيل  
 فيه بنيت الوكيل لأنه ثبت الملك للموكل وإن كان بعائق الانتقال فإنه لا يستقر ملكية الوكيل بل ينقل  
 من ساعته والملك المستقر شرط لثبوت الملك العتق كما في الكرماني فالقريب لا يعتق بالاتفاق  
 كما ذكره المصنف فالأولى أن يرفع عليه ظاهر فيه أثر الخلاف ويرجع الحقوق للموكل في كل عقد ليس فيه  
 مبادلة ملك بملك كما في كساح وخلع لأن الوكيل فيهما سفير أي حاكم في غير ذلك يلزم عليه شيء مما  
 في الكفاية وغيره وصلح عن الكا لانه فداء يمين للموكل دون إقراره فانه مبادلة وصلح عن دم  
 عمد وشركة ومضاربة وفي عتق مال وكفاية وقصدق وهبة واستيهاب وإعارة واستعارة وإيداع  
 ورهن وإرثان وإقراض أي أعطاه مال إداره بعينه فلم يدرك الاستقراض لما في الإيذان أنه لا يبيع الوكيل  
 به وعليه الفتوى كما في الترتيب فالأشهر أن باطل أي يبطل أنه على الأصح الروايتين فلا يطالب على المجهول  
 وكيل ببيع بالمر ولا وكيلها أي تزوجه بتسليمها إلى الموكل ولا يبدل الخلع للزوج لما مر من غير فيه وللشراء  
 من البائع الوكيل الثمن من موكل ما يبيع أي موكل وكيل ببيع ليس عبداً وصبياً مجزئين لما في إضافة  
 البائع عمدة فإن دفع الثمن من الوكيل الثمن إليه أي الموكل صح الدفع لأنه حق ولا يطالبانيا  
 أي لا يطالب ببيعة الوكيل الثمن طلباً أو طالبانياً فهو مصلح أو حال ويجوز أن يكون الفعل محلاً  
 والمفعول لا يطالب الثمن أو المشتري طلباً أو مطلوباً ثانياً لا فائدة في الأخذ ثم الدفع ولو كان للمشتري  
 على الموكل دين وقع المناقضة كما في الهداية وهذا حيلة للوصول إلى دين لا يوصل إليه فصل في بيع  
 وفصد بيع الوكيل أي وكيل بوكالة مطلقة وشراؤه أي شراء ذلك الوكيل فلو قيد بتعميم المشتري صح كما إذا  
 قال بيع من شئت فباع من يردني هدية له أي لذلك الوكيل للولاد أو تزوجته أو غيرهم للتمتع فلا يبيع  
 لو باع من نفسا وولده أو ولد ولد الصغير وإضافة البيع للعهد فلو باع بأقل من القيمة بغبن  
 فاحش لم يبيع بالاتفاق وكذا بمثل القيمة أو بغبن يسير في رواية صحيحان عندها فلو باع بأكثر من  
 القيمة صح بلا خلاف كما في النهاية وغيره وفيه رفر إلى أنه لو باع من هؤلاء بأم الموكل صح كما في العارفين  
 والظاهر لو لم يبيع ولو عين الثمن فدفع إليه الثمن من ماله أو مسكه لم يبيع لأنه وكيل بالبيع لا بالشراء  
 وقبل لو علم الموكل بذلك وقت دفع الثمن إليه كان بيعاً بالتعاطي كما في المنية ولأنه لو باع من الموكل  
 وأيد أو عبده صح كلفي الخزانة صح عنده بيع الوكيل بيعاً مطلقاً وليس الإضافة على نحو ما مر من الثمن أن الظن

الاضمار باقل من الثمن ولو غنيا فاحشا او كثر منه وما ذكره ليشتمل كل بدل فان القيل والميل  
 اصاب في فلم يكن ذكره استطراديا كما على والعوض بالسكون وميل غير المحرم والنسيئة وتأخير  
 الثمن مطلقا وقال لا يبيع الا بالنقدين بمثل القيمة او بما يتعاقب فيها او باجل يسير كما في الترتيب  
 ولو باع الى حدين سنة صح عنه خلافا لما ولو باع فذلك واحد لثمن صح عنه خلافا لا يبيح  
 وقبله انما الى ان لو سمي الثمن مباع باقل لم يبيع ولو باع بالكثر صح كما في النظم والى انه لو لم يبيع بالنقد  
 فباع بالنسيئة لم يصح كما في قضي وكذا بالعكس كما في الترتيب وصرح عند بيع نصف ما وكل واحد من  
 البعض كالعبد كما في الخلق ببيع مطلقا وعند ما اذا قسم البعض لم يصح مع النصف الا اذا باع  
 باقية قبل ان يختص لان الشك عيب وصرح اخذ اى الوكيل بايع وهذا ولو قليلا بالانفاق الا اذا  
 امر باخذ فانه لم يصح عندهما ان باخذ هذا قليلا ليجب نقصان ما يتعاقب من مثله كما في الصوى او  
 كنهلا بالثمن للاستيفاء فلا يبيع الوكيل الثمن للوكيل والقيمة للراهن ان صاح الوهن في يده  
 اى الوكيل اولن توفى اى هلك ما على الكفيل من الثمن فان مات الكفيل او المكفول عنه سقطت كفا  
 الكريان وقيل عندهم ان الوكيل اى من وكل ثمة شئ غير معين وان كان الثمن يسمى بمثل القيمة  
 اى باقوم القومون كلهم وفي رواية عليهم يتعاقب اى يتحمل الناس بها وى اى تلك الزيادة على رواية  
 ما قوت به مقوم واحد من الكل قد بين من ظن برغبة الناس انهم برغبون في ذلك الشئ بذلك  
 القدم من الدارم فابله صلته وليس حال فلو اشترى ذلك الوكيل شيئا بعشرة دراهم فاشتق الموكل  
 اخذه فلكونه غالبا عنده فغير المشتري على المقومين فقوم بعض عشرة وبعض عشرة فهو داخل  
 تحت تقويم مقوم فهو الغبن اليسير فلزم الموكل وان لم يقو احد منهم بعشرة فلا يدخل ولا يتعاقب  
 فهو الغبن الفاحش فلزم الوكيل هذا هو الحد الفاصل بينهما وبه يفتى كما في بيع الصقر وهو صحيح  
 وقال شيخ الاسلام ان هذا التحديد فيما اذا لم تكن له قيمة معلومة في البلد كالعبد واما اذا كانت معلومة  
 كالحجر وغيره فالزيادة لا تسد على الموكل وان كانت فلست لان اعتبار التقويم انما يكون فيما يحتاج اليه  
 كما في المحيط على رواية الجامع عن محمد بن ابي سفيان عن اهل اقل وعن نصر بن يحيى انه في العشرة  
 في العوض زيادة نصف درهم وفي الجوان زيادة درهم وفي العقار زيادة درهمين كما في شرح المحرر  
 وذكر في بيع الخوازيمة درهم وفي العوض درهم يارده وعن الحسن بن عيسى وذكر في الترتيب انه في الكل درهم عند  
 بعض وفي الكل ان ما ذكره تفسير الفاحش عند بعضهم وعليه يدل كلام الهذلي لكن في الاولية اكثر  
 الكتب والضابط اليسير الغبن اليسير جامع عن حبيب فالعين والحامو اتفاقا شأن الى العوض في البيع





فترى صرح تعرف كل بدون اجانة الامر الا اذا كان فوكيلا في خصوصية فان لكل منهما ان يتخاصم لكن على  
 وجه لا ينفوت فابدا فوكيلا بان يوصى الامر بينهما او انما انفراد احدهما بالانكاح وفيه من الاثر لا يشترط  
 حضور صاحبه فخصمته كما قال الجمهور وقيل بشرط ولا يشترط لاي قبض احدهما بدون الامر كما في الكافي  
 وفي رد وبعثة كصناعة وبيع عارية ومغصوب وقضاء دين دون قبض الوديعة والدين وطا  
 وعنى فان لاحدهما ان يطلق ويعتق دون صاحبه وفي الكفاية اشارة الى ان لكل واحد من وكيلين وقال  
 لا يطلق احدهما دون صاحبه فطلق احدهما ثم طلق الامر واجاز لم يجر وكذا العتق كما في المحيط وذكر  
 في الهداية لو قال طلقها ان شئت لا ينفذ احدهما به والظاهر ان الاحتياق كذلك لم يعضد فان كان  
 الطلاق والعتق بعض لم ينفذ احدهما الا اذا اجاز الموكيل والوكيل الامر لا يصح وبطل بيع عبد  
 صغير المراسم من مشري لوفته او بيع مكاتب صغير المسلم او ذوق مال صغير فان ولداهم الاكبر لا يصح  
 فلم يصح لطريق الاول المسلم قيد الكل وان لم يصح بيع الاولين مال صغير الكافر ايضا فان اراد القوم  
 اكثرى الاكل كما في غير فليس تساع كما ظن ولا شراؤه اي شراؤه كل من هو له شئ من بالغ للصغير المسلم بالمال  
 شراؤه للصغير والم فصح والافصح نحو لا يصح تصرف عبدا ومكاتب وكافر في مال صغير المسلم لان  
 البيع من التعريفات لم يصح منه كما في الكفاية ولا من الذوق والسنان والحوي والمرد في مال ذلك الصغير  
 لانقطاع ولاية الكفار عن المسلمين كما في الكافي والامر بشراء الطعام اي طعام غير الحية محمول على الامر  
 في صورة دفع درهم كغيره بحيث يشتري بها الخبز والخبز والدقيق فلو اشترى حبة الخبز على الامر  
 كما لو اشترى بها شعير او لحما او فاكهة لا يجوز عليه وفي دفع الشئ الى الوكيل اشعاره بان لو لم يشر به لا يقع  
 له لا يصح التوكيل وعلى الخبز درهم قليلة بحيث لا يشتري بها في العرف الا الخبز فلو اشترى بها غيره  
 لا يجوز على الامر وعلى الدقيق درهم من وسطه بحيث لا يشتري بها في العرف الا الدقيق فلو اشترى غيره لا  
 يجوز عليه كما في المحيط وغيره وقبل القليل مثله درهم الى ثلاثة والمتوسط مثل الربعة الى خمسة او سبعة  
 كما في الكفاية فالسبعة على هذا ان كان من الكثرة كما ظن وما في المتن وان ذكر في الهداية بلفظ قليل لكنه  
 ذكر وهو مرجح عنده وعليه دل كلام الكرماني وغيره وقالوا ان الطعام في عرف الكوفة على البر ودقيقه  
 وفي عرف غيرهم على ما يطعم وهو القياس وقال بعض مشايخنا انه ما يمكن اكله ولا دام كاللحم والمشودون البر  
 ودقيقه وقال الصمد السهيد وعليه نقض كما في الذخيرة والامر بشراء الطعام في متخذ الوليمة اي طعام  
 العرس والنفقة اذ فتح اسمهم ان على الخبز ولو كانت الدرهم او توسطت للعرف ولا امر بشراء حوا او ذوق  
 او بفعل مع بلايين الشئ وينصرف الى ما يركب مثل الموكيل ولذا لو امر قاض بشراء حوا لا يجوز عليه ان يشتري

منقطع الاذن او الذنب منه كما في الخط والامر بشره وادبهم ان ذكرتهما وحملتهما ويقع عاذا  
 وكل فيه وجواب الخط اذ يصح ان ذكر احداهما كما في المحيط وذكره المضاربات ان ذكر الثمن يكفي ومن  
 ابي يوسف لا يدين الثمن والمصرف الامر بشره حتى غير معين يصح ان علم جسد المبيع في النكاح من  
 وجه وذكر ثمن عين ذلك الثمن اتيه فوجاهوا الاحسن قوله الصفة فان النوع صار معلوماً بحرفه وفيه  
 الثمن كما في الهداية وعن ابي يوسف انه ينصرف الى ما يليق بحال المكيل وفيه اشارة الى انه لو كان المعلوم  
 من كل وجه كالشاة والبق يصح وان ايدى كرا الى ان جهالة وصف الثمن غير مانعة كما في المحيط لا يصح ذلك  
 الامر بذكر الثمن ان تحضر جهالة جنس بان جهالة الجنس من كل وجه فهذا النوع با علم ضمانه كما لا يخفى وفيه  
 اشعار بان لو باين نوع ذلك الجنس صح واديد بالنوع الجنس السائل كالحمار كذا ذكره المصم واحداً بهوفان  
 الحمار ليس بجنس سائل عندك كذا في حق السائل للذكر ولا نفي المختلفين في بنو آدم والنوع السائل  
 للبيع والكتان والقطن والذابة السائل للفرس والبغل والحمار عرفاً كافي الهداية وغيره اى كل طرف  
 اقيم الرابع كما في علم العربية وفي المفردات انها الغرس خاصة وصدق عدم الوكيل لانه امين بشره  
 عند ولو عيناً من الثمن انه يشعر بعدم النقيض عيناً قوله شربت عبداً معبداً للام بآت العبد  
 وقد قال الامير على شربه لنفسك ان وقع الامر الثمن الى الوكيل وفيه اشعار بان لو اختلفا وهو صحى صدق  
 الوكيل بالطريق الاولى كما في الهداية ولا ينعى الثمن فالامر المكيل صدق لانه انكر الثمن وفيه اشعار بان  
 ان كان حيا صدق الامر بالطريق الاولى عنه ولما عدها ملكاً ذلك اذ هو كل بغير معين والاصدق الوكيل  
 وقاعة الهداية والوكيل بالشراء محبس المبيع اى المشتري وانما اخوانه عليه انما شروا ولم يرد ان اظهروا ثمنه  
 بعد ظهور المراءى من امر طرف الحبس بقبض ثمنه وان لم يجمع الوكيل الثمن الى بائعه الا انه يذكر محمد  
 لعل وما في المتن من الامام الحلواني كافي الذخيرة وفيه اشعار بان ان يطلب الثمن من المكيل وان لم  
 يره من مال نفسه الى البيع كما في الصنعة وان هلك المبيع في يد الوكيل بعد الحبس مستهلك بالعار سقط  
 عند الطرفين الثمن قل او كثر لا يميزه البائع من المكيل فمضى الوكيل ضمان المبيع ولما عده في ضمان  
 فوجب قيمته بالغة ما بلغت وعند ابي يوسف ضمان الرهن فلو كان الثمن خمسة عشر والقيمة عشرة رجع  
 على الرهن خمسة عندا ولم يرجع ثمنه عند الباقي ولو كان بالعكس رجع المكيل بخمسة عندا وسقط عند الم  
 ليس بوكيل لشرائه على عين اى معين ولو بلا تسمية ثمن شرأه لنفسه لانه نفع وعادل بلا علم المكيل فلو  
 شرى لنفسه كان للمكيل واحترز بالشراء عن النكاح فانه لو وكل لشراء لمرأة بعينها فشرى لغيرها لنفسه فلو  
 كان الصنعة وفيه اشعار بان لو وكل بشرائه غير معين كان الشراء لنفسه الا اذا دفع الثمن من ملا المكيل او

نرى الشاهد كما في المذنبات فان شترى بخلاف جنس البسم كالليل ناله الجنس احسن فانه لو اشترى بأكثر  
من اثنين وقع المشتبه الى الوكيل وفيه اشعار بان لم يسم ثنا كان في حكم البسم لان العرف في العقود  
التقوية **فصل** للوكيل بالخصوص في الدين والعين القبض عند علمه بان لا يتم لها ظهور ولا رجلا  
ان يدعى ويثبت ما له على فلان ولا يرد عليه فاسم علم الوكيل لا يثبت الا ان كان له ان يقبض ويحضر  
او ينفق كثير من المتأخرين من المتأخرين بل وسمي قد وعبرم الان اي بعد عمرهم بخلافه اي بان ليس له  
القبض لان ما رجع الابل بالخصوص كما قال العلماء لظهور المكر والخيانة في الوكالة والجهل والتسليم في القبض  
نعم بالله واهل الاسلام من هؤلاء كما قالوا في نيف وخمسائة فقبض عليه ما في نيف وتسعماية  
وفيها اشعار بان للوكيل بالقبض عند علمه بان لا يرد عليه وفيه اشعار بان في المداينة وذكر في آخر  
ان الاول نظم الرواية الا ان يحكم عرف القمار به ينفق والوكيل يقبض الدين المخصوصة فلما قام هذا الوكيل  
البينة على الدين او اقيم عليه ان سكر استوفاه او ابره بقبل خلافا لما كان قبض الدين عنه قبض بطل  
حقه وعندهما قبض بعينه وتقبل على الوكالة عندهم وفيه رد الى ان القامه لو وكل يقبض دين الغائب  
لم يكن له الخصومة والى ان الرسول والمأمور يقبض الدين ليس له الخصومة كما في الذخيرة والى ان لو ادعى الغريم  
الاستيفاء لم يحلف الوكيل في دفع الطالب الى الوكيل ثم يتبع الوكيل ويستحلفه كمال الديانة والى ان الوكيل  
يقبض العين لا ينفق كما صح به فقال لا يكون للوكيل يقبض العين المخصوصة لان الرسول هو اقام البينة  
عليه باع من موكله بسم في حق البيع وفيه اشعار بان لم يدفع الرديعة الى الوكيل يقبضها بدينه <sup>ثالث</sup>  
الوكالة وان اقربها الموضع كما في دعوى الخلعة ويقصر هذا الوكيل اي يتوقف على حضور الوكيل فغيره  
وكل يقبض العبد كما في يذللون ويذل المرأة اي يقصر هذا الوكيل ينقل المرأة الماشية الى موضع كذا ويتوقف  
على الحضور وينقل الوكيل اياها ان اقام العبد المحجة الى البينة على العتق اي عتاق موكله اياها واقامته  
المرأة المحجة على الطلاق اي تطليق الموكل اياها فصار بلا شبهة ما في العتق والطلاق لانها اقامت محجة على  
وكيل فغيره وكذلك يجب اعادتها لو حضر موكله بخلاف خصم اليد صح اقرار الوكيل الى وكيل المدعى او المدعي عليه  
بالخصومة عند القامه لان محل الخصومة فلا وكل رجلا بالخصومة مدعى فاقرب استيفاء او ابره به <sup>رابع</sup>  
فاقر بوجوب الداء عليه لان الخصومة شاملة له كما وفيه اشعار بان لو اقر ذلك الوكيل صح بالتطليح الاول  
وبانه لو استثنى الاقرار صح وصاؤه كبدل الالبان كما لو استثنى الاقرار صلا وكبدل بالاقوال كما في الذخيرة وذكر في  
العتق ان لو استثنى الاقرار صحمة الطالب صح والامام صح وقال محمد بن ابيهم ببيع لا يبرأ اقراره على موكله المدعي او  
المدعى عليه للطرفين عديم اي القامه غير ان ثبت ذلك الاقرار بالبينة خرج عن الوكالة لان القامه



وقال ابو يوسف صح اقراره عند غيره ولو كان لا غير عزل وكيله وكالة من رسالة او معلقة لان الوكالة  
حقه فلو قال غير ذلك عن الوكالات كلها الغزل عن الوكالة للرسالة بالاجماع كما في الصغير ولو قال كما  
في تلك فانت وكيل لم قال رجعت عن الوكالة المعلقة الغزل على قوله كيزيد الشايع وبه يفتي كما في الروا  
وقيل المختار ان تلك اخرج بمحض الوكيل ما خلا الطلاق والعناق وتوكيله بسؤال الخصم وبطل  
في جرد الوكالة فان محجود ما عدل النكاح فصح وفي رواية لم ينعزل بالجموع ولو وكل الدين عدي بوط  
بيعه داره بسؤاله عند اجل كل له عزله قبله كما في الجواهر واصنافه الوكيل للعهد فانه لا يعزل وكيله انما يعلق  
بوكالة التحق الغير الا بوضعه كوكالة في ضمن كساح او من كان في الذخيرة وفيما يشاء الى ان يولي وكالاته  
ثم عزله قبل وجود صح عليه الفتوى وانما يبطل تعليق الغزل بالشرط كما في الخلاصة وقف عزله الوكيل  
على علمه اي الوكيل سماع منه او رسالة ولو من عبد صغير ولد اجبره عدل الغزل وان لم يصدق فيه ونجس  
غير العدل لم ينعزل الا بالتصديق وعندهما الغزل اذا ظهر صدقه كما في المحيط ولا يعدل ان يرجع ضمير  
عدله الى الموكل والمحظ وقف عزله الوكيل بنفسه عن الوكالة على علم موكله كما في الكراماني وبطل الوكالة بالبيع  
او الشراء ما عدا بيع موت حله اي الموكل والوكيل وبطل التحقيق من القبض والتسليم والرد والعي ونحو  
التي كان حيوانها كما في العارضي وذكر في فضل الوكيل بالشر من المحيط ان الوكيل لو مات فحق الزيادة لم يعب  
لوارثه او وصيه فالموكل في رواية ولو صح القاض في اخرى ويستثنى منه ما اذا باع الوكيل بالبيع الجازم ثم  
مات الموكل فان لم ينعزل كما اذا وكل الوكيل وكيله ثم مات موكله الاول فان لم ينعزل وكيل الوكيل كما في النسخ  
وبطل السب جنون اي جنون احدهما بحيث لم يبرأ البيع والشراء كما في الذخيرة فلو اخطأ عقله بالبيع  
بحيث لم يبرأ الشراء لم يبرأ الموكل كما في الكبري جنونا مطبقا بكسر الهمزة مستوعبا وشرعة مستوعبا  
شراعه وبه يفتي واكثر السنة عند ابو يوسف وستة كالم عند محمد كما في بيع الصغير وهو الصحيح كما  
في الكافي وغيره واعلم ان الوكالة انما تبطل بالموت والجنون اذا كان الموكل ملك عزله الوكيل واما اذا لم يملك  
كالعبد يملكه من طاعة في الامر باليد فلا ينعزل بموته وجنونه كما في الصغير وخاقه بالكسري ولو  
احدهما جازا لم يوجب حال كونه مرقدا وان لم يحكم القاض بالحق وقلا تبطل بيان حكمه فلو عاد احدهما لم  
تأثر الوفاة ولا يحكم لمعاذ يعود الوكالة عندهم وان حكم به لم ينعزل الوكيل عند محمد خلافا لابن عوف  
كما في الكراماني واما ذكره لا يتلوا مع الحاق لان تصرف المريد وان نفذ عندهما لكنه موقوف عند ذلك  
بطل العزم من حاله كان الموكل كاتب اي اذا وكل كاتب وكيله بالبيع مثلا ثم صار فيما يبطل وكالاته وكيله  
فان وقع تصرف في مال الغير بغير امره واما فصل كذلك للتنبيه على العامل الجهد للمالك ان ما بعد لم يشترط

علم الوكيل لما استلزمه وحججه اى الموكل حال كون الموكل باذنه اى اذا جرح عبده الماذون الموكل عن  
 التصرف بطل وكاله وكيله بالمر والاطعام بشر ان المكاتب والمذون اذا وكل رجلا بالتفاسخ او بالتفاسخ  
 لم يطل كونه بالغير او الجرح كما في النهاية وتبطل الوكالة في حق من لم يوكل صحوا من الشركيين بسبب التفاسخ  
 هذين الشركيين من شركة عنان او مناه وحمه وفيه نظير كفاي المستصحب وفيه خلاف على ان الوكالة باقية  
 في حق الموكل وان كان في دالة اللفظ على ذلك خفاء واستدل صاحب الكفاي على ما ذكرنا في الجمع ان  
 احد المفاوضين لو وكل رجلا بالتفاسخ افرق لم تبطل الوكالة في حقه وفيه خلاف في غير ذلك على ان في  
 النظم لو وكل احد من المفاوضين او كلاهما رجلا لم ينعزل وكان وكيله لكل منهما على حدة فان فعل احدهما  
 كفعاها ولو وكل الشريك عنان رجلا ثم افرق انما انزل لوجاه بالانفراق ولو وكل احدهما رجلا لم ينعزل  
 الا اذا كان الشرط بينهما ان يتصرف كل على حدة في الغنم او وكل كلاهما ينبغي ان لا ينعزل فحق كل منهما وان لم  
 يعلم اى بيت الموكل او جونه او لحاق بها او جرح او جرح او افرقهما او وكيل اى وكيل كل من الموكل الميت  
 والمجنون والملاحق والمكاتب والمذون والشريك لا ينعزل حكمي والعلم شرط للنعزل الحقيق كما في الجواهر النظم  
 وغيره فافهم الحكم عام لكل من الستة فلا وجه لتخصيص المصم والشايعين بالشك في لا ينعزل وتصرف الموكل فيما لا  
 ينعزل في بيع الوكيل عنه سواء علم به او لا كالباع والهبه مع التسليم والاعتاق والتدبير والاستيلاء والكتابة  
 واما اذا كان تصرفا للغير عنه كما اذن العبد للفقارة او رهنة او اجرة فلا ينعزل فلا يبيع الموكل بالبيع  
 والوكيل مضافا لغيره ما عند ابي يوسف والشرعي من الموكل عند محمد لا يبيع ملكه فهو اولى كما في الاختيار  
 وغيره ولا يخفى انه معطوف على انفراق الشركيين فيكون مقيدا بالقيود فان الاصل اشراك المعطوفين في  
 القيود واما لم يقدمه لانه لا يناسب الحكم على قوله لم يعلم فلا يروى ان الاحسن فانه لا ينعزل وما نحن على ما قيل  
 العلل من غير ما نحن الاختصاص والله اعلم بالصواب **كتاب الشركة** او يبعد لولا كاله لانها كالكفاية  
 للشركة كما سيظهر في اللغة بالكسر والضم كما في القاموس اسم ومصدر مركب كذا بالكسر فهو مركب اى  
 مشارك كما في الديوان وغيره في كالمشاركة خلط الملكين كما في المفردات ويطلق على العقد كما في النهاية  
 وفيه عدة اختصاصات بين الشركاء من اجل واحد كما في المضاربات ولما كان قريب من المعنى قسم هذا تعريف فقال  
 صديان اى انهما شركتا في اى اختصاص احدهما في سبب ملك فلا حافه بمعنى الملك كما في الغوب وهو تعا  
 ان يملك انسان فصاعدا عينا وهو صديان اختيارية بان يشترعا عينا او يتهما او يوصى لهما فيقتلن ولو  
 يتولى عليهما في دار الحرب او يخلط ما لهما او غير ذلك وجريته بان اخلط بحيث يتعدا من غير الغير  
 بينهما او يراه الا او غير كما في الاختيار وغيره وهذا باعتبار الغالب فان من الجوزية الشركة في العقد كما اذا

الرجح بوسط دار بينهما فانهما كان في الحفظ كما في النظم فلو تبدل عينا بامكان اولى وكل من هذين  
 الاثنين لا يجهل فيما اى الاستماع عن تصرف مخر فيما كان لصاحب حصته ولو باع احدهما لمصنوع  
 من بناء مشترك من اجنب بل اذن شركة لا يجوز وكذا النوع والنجور ولو باع من شركة جاز عن هشام  
 كافي مع الصغر وانما قيد بالمضران احدهما ان يصعد على سطح دار مشتركة بينهما كما في المسئلة والمختر  
 زراعة ارض مشتركة بينهما وبين غائب اذا انقضت الارض فلو انقضت ارض او زادت ارضه فليس له ذلك كافي  
 غصب الكبرى وشركة عقد اى شركة القابلة للوكالة اى افعلة العبد بقرينة الاتى وكما اى ما بينهما  
 فان الركن يطلق على جميع الاوجه كافي قياس المكشف وانما ذكر بعد العقد وفعالته المجاز لا يجب  
 بان يقول احدهما شاركته في عموم التجارات او في نوع منها والقبول بان يقول الاخر قبلت وحكما  
 الشركة في الرجح وشروطها اى شركة العقدان لا يعلان ذكرهم سمة من الرجح والافساد الشركة لاحتمال ازالة  
 رجح غير وهى اى هذه الشركة ان يعضد اوجه جميع الوجاهى الطريق منها شركة مفوضة ويقال شركة المناوضة  
 وكانت لانها اعظم بركة بالحدوث وهى لغرض المساواة والمشاركة معاولة من التفويض كان طرأ على هذا  
 ما عنده الى صاحبه كما ذكر ابن الاثير وفيه اشعار بان المزيد قد يشق من المزيد اذا كان اشتهر وهو خلاف  
 الشهور وشركة شركة اى عقد شركتين متساويتين او اكثر لا باس بذلك لفظ الشركة لما مر في الحوالة  
 فالمشكلة ان يكونا بالغين فلا ينعقد بين صبيان ماذولين او جه مانولين وبالغ ملامن التقديين  
 او غيرهما ما باق والمراد للتساوى من حيث القدر اذا كانا من جنس واحد ونوع واحد ولما اذا كانا من جنس  
 اثنى من جنس واحد وعين كالسوم مع الصحاح فيشترط ذلك التساوى في القيمة فلا يكون مالا واحدا فاضل  
 في القيمة ليصح في ظاهر الرواية وعى ابي يوسف فيصح كافي الذخيرة وشار بلفظ المتساويين الدالة على  
 الشبوت الى ان لو كان لاحدهما من جنس ذلك المال ما ابدخل في الشركة فسد المناوضة كافي فقم والى ان يرضى  
 بعد الشركة ما عا الناس من الديون او زاد قيمة احد المالكين قبل الشراء او زاد بعد الشراء بالافساسة  
 كاهية الصورة كما في الذخيرة ولا باس بان يكون لاحدهما عقار او عر ومن كافي الشارح وحرية فلا يجوز بين  
 الحر والعبد ويؤجر بين دين حر ومكاتب ودين مكاتبين ودين يفتقر بين المسلمين والذابين والكتبا  
 والحرى والمسلم والمرتب للدين مسلم وكذا على الطرفين ويكره عند ابي يوسف ويتوقف بين مسلم ومسلم  
 عنه لا عند كافي النظم ومن الشرح عموم التجارات والتساوى الرجح ولم يذكر المسئلة ومنها لفظ  
 المناوضة اذا العوام فلما يعلمون شروطها كافي الذخيرة وغيره وفيه اشعار بان لو ذكر كل الشروط سواء اخرج  
 العقد او العبرة للمعنى كافي المبسوط وغيره فلا باس بتركها مع ذكر الشروط وكلها وتنضم المناوضة للوكالة

في غير كل واحد وكذا عن صاحب حقوق عقد كل تصرف في الآخر كما تصرف في نفسه والكفالة في غير كل  
عن آخر فيما يتحقق من ضمان التجارة والغصب والاستملاء وشترى كل من المتخصصين كما قال الله  
احداها لانه شئ لنفسه لتضمن الوكالة الاطعام اهله وكسوتهم وغيرها مما لا بد منه كنفق نفسه  
وكسوتهم والادام وجارية الخدمه وكل دين من واحد بما يقع فيه الشراكة من العقد كالشراء وغيره  
المجايز والفاسد والاجارة ضمن الآخر لتضمن الكفالة والشتر على ترتيب الصفقة بالتدبير الحسن  
واحترا بما يقع فيه الشراكة مما لا يقع فانه لا يقع في الآخر كالنكاح والخلع والصلى عن دم جد وفي النكاح  
ان كل مال من احدى افعال الاخر ايعا الا اقر او باظهر وادى الجناية وعق دم محرر ومعلم ما يدى عليها  
الا اذا علمت احدى افعاله البتة والآخر على العلم وفي شرح الطحاوي لو كفل احدا بالانفس لا يوجب له  
الآخر بالاجماع ولو كفل بالمال لا اخذ بعينه خلافا لما وان ورثت احدى ما يقع فيه الشراكة او وهبه  
او تصدق عليه او اوجده ما يقع فيه الشراكة من التفتين وغيرها وقد قبض المارث او الموهوب او هو  
غيره وانما لا يثبت الفعل لانه معطوف باو فيشترط قبض كل كافي شرح الطحاوي والنظم وقاسم المصنف  
والنصف وغيرها وعارة الهدية كما ان بعينه فلا يشترط قبض شرط الهبة فقط كالمثل مما  
المعروفة في جميع التجارات لانها المساواة والتخصيص غير ظاهر فانه اذا فقد غط من رطلها صارت  
عنه كافي شرح الطحاوي وغيره وفي العوض والعقار المقبوضين من جهة المارث والهبة او الوصية  
او غيرها ويستثنى من العوض غير الفلوس الا في العقار داخل في العوض بقى العمل معاوضة لا زائد  
فيقول الشراكة ومنها شراكة عاتق ويقال شراكة العنان اما بالكثر اما اسم كافي الديوان من العنان مصداق  
يعني بالضم والكثر اي عرض فكا عن لما غنى واشتركا فيه كافي المقياس او العن بمعنى الحبس فكا من  
بعض مال من الشراكة لو اشتركا من بعض المصداق فكا في الاختيار والامانة عاتق عارضه فكا ان كل واحد  
يعارض الآخر كافي الديوان وهو شراكة بين اثنين كل واحد منهما حر او عبد مسلم او ذمي او حرة او ذمي  
او بالغ او امرأة في كل تجارة او نوع منها كالتجارة في الدقيق وفيه اشعار بان المعاوضة لا تكون الهبة  
وذكر شيخ الاسلام انها قد يكون خاصة بهم كافي الذخيرة وتصح ببعض ماله او مال كل منهما دون بعض  
وتصح مع فضل مال احدهما وتساهل الربح بينهما ومع تساوى ماله مع تفاوت الربح بينهما فيصح بالمعنى  
الاولى في الاول مع تفاوت الربح وفي الثاني مع تساويه سواء كان العالم كلاهما او احدهما فاقسام  
ثلاثة بصر الملك الكل صحيح لكن لم يجمع ملكا للعل لصاحب الاكثر والربح بينهما او لاحد المتساويين  
اقل فان شرط ذلك كان باطلا والربح في الاول اثنان وفي الثاني بينهما كافي المغني وغيره مع كون مال



احدهما درهم صحاح او مكسور ايضا او سودا اي ربة الفضة وبالمال الاخر دناير سواء كانا متساويين في  
 القيمة او لا وفيه شعار بان المعاوضة لا تصح مع اختلاف راس المال وهذا راية عن الشيخين وفي  
 ظاهريه انه يصح انما تساوي في القيمة كافي المعنى وتصح بلا خلط خلطا لا في وفيه شعار بان في  
 المعاوضة يشترط الخلط وهذا قياس وفي الاحتجاج لا يشترط كافي المبسوط وغيره وكل من اتبع  
 مطالب يفسر مثله لمنعه من الوكالة والوكيل اصل في الحقوقي لا غير اي لا يطلب بهن من شيء صلحه  
 لانه لا يضمن للوكالة ثم اي بعد المطالبة يرجع على تركه بحصة من الثمن ان اداس مال لانه وكيل في  
 حصة وفيه شعار بان ان اداس مال الشركة لم يرجع كافي المضرت وبانه لو لم يوده اصلا لم يرجع عليه كما  
 انما في المقي الهذلي ولا ينافي ما في الوكالة ان الوكيل يرجع على الموكل وان لم يوده كما في لا يبين الوكالة  
 المبرجة القوية والمضمرة الضعيفة وفيها كما لا يخفى ولا تضمن اي المعاوضة والعنان الا بالتمكين  
 اي الدوام والمعاينة فلا يجوز بالمسوغ منها في الروايات كلها فان قيل العوض كافي المعنى و  
 القوس المناقضة اي الرخصة فان الشركة تصح فيه عند محمد والمشرع عن الشيخين انها لا تصح كافي المعنى  
 والقوي على قول محمد كافي المضرت وقال الاستيعاب في المبسوط انها تصح به على قول الكل لانها حرة  
 فبما يصلح الناس كافي الكافي والتبر اي جوه الذهب والفضة قبل ان يضربا ويطلق على  
 غيرهما من المعدنيات كالنحاس والحديد واكثر اختصاصا بالذهب ومنهم من جعل في الذهب حبيفة  
 وفيه شعار بان كما قال ابن الاثير والنفقة القطعة المذابة من الذهب والفضة كافي المغرب والمراغير  
 المشروية فهو مستهكة بالتبر ولما لم يذكر في الكافي ان تعامل الناس بهما اي التبر والنفقة فان لم يتعامل  
 بهما لم يصح كما اذا لم يكن في ذلك عوضا لهم وظم المذهب معا لا تصح بهما كافي المبسوط ولا تضمن الا بالتمكين  
 فلهذا والنفقة بعد ان يباع كل منهما اي التبر يكون نصف عرضه بنصف عرض التبر الاخر حتى صار مال كل شريك  
 بينهما شريك ملك ثم يعقدان شركة عقد معاوضة او عتانا فصار نصف مال كل مضمونا بالثمن على حصة  
 فان حصل الربح مال مضمون عليهما فصح وكذا لو باع نصف عرضه بنصف درهم الاخر ونفا بضائمه  
 عقدا عقلا معاوضة او عتانا وكذا لو كان مالهما ما يختلط بالخلط كالكيلى والوفى كلاهما من غير  
 واحد مختلط فوقع بينهما شركة ملك ثم يعقدان كافي شرح الطحاوى وهذا اذا تساويا قيمته فلو  
 تفاوتا بان يكون قيمة متاع احدهما اربعة اية وقيمة الاخر اية باع صاحب الاقل اربعة اقسام خمس  
 الاكثر ولو كان احدهما احرر قسم بينهما نصفان او عتاه فقيمة الجيد والردى كافي المعنى ثم راس المال  
 بعلى عروضا وفيه شعار في خلاف المذكور في المبسوطات وهذا مالها اي مال المعاوضة والعنان

كاف او مال احدهما قبل الشراء من جهة المالك يفسد بها اى الشركة وان كان المال محل العقد فلو ملكه  
 مال احدهما فاشى الاخر بالكان الشى لخاصة وهذا اذا طلق العقد واما اذا قيد بان قال ما يشترى  
 كل فشرى لو اشترى ثم هلك كان الشى مشتركاً شركة عقد كما قال محمد فنيض مع كل منهما جميعه وقال  
 الحسن ان شركة ملك فلا ينفذ الا في نصيبه كفى المنة وغيره واما الهالك يقع على صاحبه حاله  
 قبل الخلط يدايتها او يدها هلك لانه باق على ملكه وهو بعد الخلط يقع الهالك عليها لانه لا ينفذ  
 ولو اكتفى بالسابق لكفى ولكل من شركته مضافاً عنان ان يرضع اى يجعل المال بصناعة ويودع و  
 يضارب اى يدفع مضاربة ويوكل بالتصرف كالبيع والمال يده اى كل منها امانة فلا يضمن الا بالثقة  
 كما في اكثر المتداولات لكن في النظم ان لكل من المتضاربين ما ذكره وان يغفل شخصاً ويؤجر ويستأجر  
 ويستقضى ويكاتب ويأخذ عبداً لشركة ويشترك شركة عنان ويخاسم ويدين ويتقضى ولا يهب ولا  
 يتصدق ولا يفاوض غيره ولا يقرض والشريك شركة عنان لا يضارب ولا يوكل ولا يرضع ولا يفاوض ولا  
 يهب ولا يتصدق ولا يدين ومنها شركة الاعمال وشركة الايدان وشركة النضج وشركة المضايح جميع حصة  
 كالصايف والعميلة او جمع صناعة كسائل در رسالة فان الصناعة كالصناعة من جهة الصانع وعمله ولذا  
 يقال شركة الحرفة وشركة التقدير قبول العمل والفاية على صاحبه كما في الطلبة وهى شركة الصانع اى  
 عاملان يدهما اى لا عرض لكل ولا عين فلا يشترط كون كل عاملاً فان هذه الشركة باعتبار المال  
 والشكل تقبل العمل صحيح من يحسن مبالغته ذلك العمل ومن لا يحسن لانه لا يتخير على التقبل  
 اقلته العمل برون ان يقيم باعوانه واخره وكل واحد منهما غير عاجز عن ذلك كما في المبسوط كما  
 او حياط وصانع عليه ان المضاد العمل والمكان ليس بشرط وان اختلفا في امكن شرطاً في امكن  
 اشارة الى ان شركة الدلالة وقال المرعشاني انه غير صحيح والى ان شركة الحلالين كما في النسيئة  
 ذلك تقبل العمل اى محل العمل فان العمل عرض لا يقبل القبول وفيه اشعار بان تقبل كل منهما شرطاً  
 ذكره النسيئة ان احدهما لم يقبل والاخر عمل جاز وقد اشرنا اليه وذكره في الخلاصة انه لو كان من احدا  
 ومن اخر عمل فسد الشركة باجر بينهما يتساوى او يتفاوتت تحت هذه الشركة فغيره يخفى كره القول وان  
 اشترط العمل نصفين والمال الى الاجل ثلاثاً مثلاً ولا يخلو الكل امان عن اشعار بان هذه الشركة تكون  
 مفوضة وعننا عند اجتماع الشريطة والمطلق ينصرف الى العنان فانه المتعارف كما في الكافي ولا  
 كلاس الشريك في شركة مطلقة عمل قبل احدهما فلا يرد ذلك العمل ان يأخذها ايها شارة ويطلب  
 كل منهما الاخر وان لم يعمل الا احدهما ويصح للآخر الدفع اى دفع الاجر اليه اى كل منهما ملك لى لا مرفق

بينهما وان عمل احدهما ومنها شركة الوجوه اى شركة ابتداء الشكر اذا لمال لم ولا عمل ولا يقال العاشر  
المقاييس وفيه مجازين وجوه كالا ينفى وهي ان يشرك في نوع او اكثر كما في المغز حال كونها ملابسة  
بلا مال ولا عمل فبشرط الوجوه ما اى بابتداء الماد بالنسبة وبمبدأ بالتقدم والنسبة كما في النظم فتصح  
شركة الوجوه معاوضة اذا وجد شرطها وهي ان يكون من اهل الكفاية وتضمن المشرى عليها نصفه  
وكذا ان المشرى واستغنى بلفظ المعاوضة كفى المضرب ومطلقة اى شركة الوجوه عنوان بالرف  
الان تخصص شركة الوجوه بذلك للخلو عن شئ وذكر في المصنف ان المطلق عنوان ويصح  
اذا وجد شرطها وهي ان يتقبل العمل ويعمل على السواء ويتساوى في الربح والوضعة ويكونان  
اهل الكفاية فان لم يوجد واحد منهما فعنان هذا الان شرطها في المواضع الثلاثة قد اختلف  
ولم يتعرض في المتفاوتات بانها في كل منها حقيقة والنظم انهما في الاولى حقيقة وفي الباقين مجاز  
ترجيحا على الشك وكل من الشريكين في شركة الصايع والوجوه وكيل الاخر عنهما وقيل ايضا معاوضة  
للكان تحقق ذلك فان شرطها في شركة الوجوه مناصفة المشرى بينهما في المعاوضة والعنان او  
مناصفة المشرى في العنان فالربح بينهما كذلك اى مناصفة او مثالثة وشرط المفضل اى فضل الى  
في هذه الشركة عائد للمالك باطل لان استحقاق الربح بالصان يتبع للملك فيقدر بقدر ولا يصح الشركة  
في نوع البيع فيه الوكاله فلا يصح في اخذ المباحات اى في كل شئ مباح اخذها كاخذ الصيد والحر  
والسبلة وفراجال والاراضي والاستثمار والاعجار ولا تربية والمجصر والحشيش والحب وغيرها  
من موضع مباح اخذها كما اذا اشرك على ان يسلم من طين او ارض لا يملكه ولا يطبخ اجرها فاسدة  
كما في المغز فخصت المباحات اذا اخذت من اخذها فلاحق فيها لمن لم يأخذها ونصفت بينهما  
ان اخذها معا لا سواهما في الاخذ وان اخذها منفردا فخلطها وبيعها قسم الثمن بينهما على اقله  
ملكها فان لم يعرف قدر ملكه كان منها صدق كل الى النصف مع اليقين واقيم البينة عليه في الزيادة  
كما في المغز واللعين في البيع او القطع او الربط او الحمل او غيره وصاحب العدة اى المالك ما يحتاج الى اخذ  
البينة نحو الدابة والاكاف والجوايق وهي بالضم في الاصل ما اعد لم يحدث كما في المقاييس اجر المثل  
على العامل ولان لم يأخذ العين وصاحب العدة ماله قيمة ولما بالاجماع كما في قرض ولا يزداد اجر المثل على  
نصف القيمة اى قيمة المباح ليعم الاخذ ان كان له قيمة ولا ينبغي ان يكون الحكم فيه بالقياس  
والقياس عند ابو يوسف لانه رخص به وهو المختار عند المصنف بناء على تقديمه وهذا اصل جليل استدلال به  
صاحب الكفاية وغيره خلافا لمحمد فان عنده اجر المثل بالغ ما بلغ وهو المختار عند صاحب المصنف على

عليه كلام الكفاية وكذا ما يأتي من كلام المص في المضاربة والربح في الشركة العاسية كما إذا عين أحد  
دراهم مسماة على قدر المال فالشوط باطل وبطل شركة العقد بالموت أي موت أحدهما والجنون أي  
بجنون أحدهما مطبقا للثاني أي لحاق أحدهما بالآخر والحرب موت كل واحد إذا قتل أحدهما ثم إذا جرح على  
أحدهما سلم علم الآخر أو أكل في الوكالة ولم يترك أحدهما مال الآخر بعد الحل بلا أدلة فلو ادعى أحدهما  
لم يجر فإن أدن كل منهما لصاحب بالأداء ولا يرد أي متعاقبة بأن أدى أحدهما ركوة مال صاحبه ثم أدى  
الأخر ضمن الثاني للأول وإن لم يعلم بأداء الأول وقال ضمن إن علم والافدا كما في شركة المبسوط  
الصحيح أنه لا يضمن عند ما علم وعلى هذا ما إذا وكل بأداء الركوة ثم أدى بعد أداء الموكل كما  
في الكفاية وإن أدى بأعينة صاحبه معاول يضمن عند ما كافي الزيادة والعناية وذكر في الكافي  
أن كلامها المضمن لصلاصدها في ذلك لأداء المضاربين في ختم الكتاب والله أعلم **كتاب المضاربة**  
أورد بعد الشركة لأنها كالقاعدة للمضاربة لاشتغالها عليها في اللغة صده مضارب فلان فلان في  
أي الجور شقة من جهة الأرض إذا سار فيها كما في المغرب وكلاهما مجاز من الضرب كما في الأساس وإنما  
أثر هذه المادة على المعاوضة التي هي لغة أهل المدينة من لفظة مضربون في الأرض وهذه الهيئة  
لأن سائر المضارب غالباً وتسبب رب المال وفي الشريعة عقد شركة في الربح بأن يقول رب المال دفعته  
مضاربة أو معاملة على أن يكون لك من الربح جزء معين كالنصف والثلث وغيره ويقول المضارب  
قبلت فيه من المان كلام الإيجاب والقبول كمن والطلب للشركة وأخره من من أو عتيق  
البدن فيها رب الأرض فإن الحاصل من الزراعة يسمى في العرف بالمخارج ومن الشركة في رب المال  
لاخر فانه شرط مفسد للمضاربة كما في الكرمان فلم يكن التعريف جامعاً لفظ الربح من رجل أو أكثر  
وعلى من رجل من رجل آخر وأكثر فالتعريف بالقبول كمن يخرج عنه ما إذا كان العمل بينهما فانه مضاربة كما يأتي  
وهي المدافعة المفهومة من التعريف أي حكماً أو أي أوقات المضاربة وهو أن يكون بعد  
القبض وقبل العمل فإنه أمين ج لانه قابض بأذنه بلا وثيقة وغير ذلك وإنما يعرف الأول لأن  
الوصف فيه ضعيف بدون الوصف ومن كما بينه الرشد وتوكيل كما عند علمائه لا تصرف في ماله  
بأمر وشركه حكماً أن ربح المضارب لا يخلفه بعض الربح ويحجب حكماً أن خالف رب المال المانع  
للمضارب لكنه يربط عند الطرفين ثم رتبة الوقاية على الشائخ في المشهور وتبعه المص  
وبعضاً حكماً أي بضعاً فإن الأمم يستعمل معنى الصدء كالعطاء بمعنى الإعطاء أن شرط عند عقد  
المضاربة كل الربح للمالك وفرض حكماً أن شرط عند كل الربح للمضارب أي العامل وإنما أثر على

في زمان واحد من كل من الشريكين وإن  
لم يعلم بأداءه فسطيع أي يضيء صاحبه



اشارة الى ان الدفع بلفظ المضاربة لم يصح مضاربة كما في الذخيرة واجارة او شركة او من اركانها فاسد  
حكم ان فسلت المضاربة وبما يتبين من تفسير الضمير ويجوز من زيادة قوله حكما ظهوره في دفع ما ادعى  
المضاربة من التساهل وهو ان المضاربة عقد شركة في الربح فكيف تكون اجارة ولا يرجح له  
اي المضارب بل لا يرجح له بل يرجح للمضارب او لا يرجح وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف اذا لم يرجح  
لاجر كما في الذخيرة ولعل رده بعث على ذكر ما ذكره في الاجارة ولا يرد اجره على ما شرط عند ابي يوسف  
وهو المختار كما اشترط ابي في الشركة خلافا للمعتمد فانه عندنا يجب اجره على الغاما بلع اذا ربح كما في الكوا  
وفيه اشعار بان الخلاف فيها اذا ربح واما اذا لم يربح واجرا المثل بالغاما بلع لانه لا يمكن تقديره  
بنصف الربح المعلوم كما في الفصولين لكن في الوقعات ما قال ابو يوسف مخصوصا اذا ربح  
وما قال للمعتمد فيما هو اعم ولا يضمن المضارب للمال يهلكه فيها اي المضاربة الفاسدة وهذا  
ظاهر الرواية ويرى في كافي الوقعات وعن محمد انه يضمن كافي الكرامان وقال الطحاوي  
انه لا يضمن عنه خلافا لهما والاصح انه لم يضمن عند الكل كافي العارضي كما لا يضمن في المضاربة  
الصحيحة لانه يضمن ولو اذبح المال ان يضمن المضارب بالمهلك يقرض للمال منه ثم يأخذ منه  
صار مضاربة ثم يضع المضارب كما في الوقعات ولا تنفع المضاربة الا بالبيع فيه الشركة من  
التقنين والتبر والفلس المتفق لكن في الكبرى اشارة المضاربة بالتبر والتبر وعن الشيخ  
انه يصح بالفلس لم يصح عند محمد وعليه الفتوى فتفسد بالعروض الا ان يقول الدافع معه  
واعمل به مضاربة في ثمنه فانه اجاز لانه اضاف المضاربة الى الثمن كما في الهداية والاسلمية الى الاصل  
الى المضارب على وجه الكمال ليقوم من العمل فلو شرط ان يكون المال كله ليدفع في يد المالك فسد المضاربة  
وان كانت لا تبطل بالشرط الفاسد كما في العارضي وفيه اشعار بان شرطه على رب المال مع المضارب  
فسد وعن محمد بن ابراهيم الضري انها تفسد اذا شرط العمل معا واما اذا شرط ان يتصرف كل من رب  
المال والمضارب منفردا متى بدا له جاز كما في النهاية والاسباب شيوع كل الربح بينهما حتى لو شرط ان يذكر  
احدهما في دار صاحبه او يكون له درهم مستأمة فسد العقد فان كل شرط يرمي قطع الشركة يفسد المضاربة  
ولما جاز من الشروط فباطلة غير مفسدة كالترايط والوضيعة على المضارب وذكر شيخ الاسلام ان الشروط  
الفاسدة لا تفسد المضاربة على الإطلاق كما في العارضي وفيه اشعار بان شرط الربح وراي للمال مع  
او ليس للمال فقط بينهما فسلت المضاربة كما في الاختيار وفي الاكتفاء روي انها تنصح وان لم يكن للمال  
ولا الربح معلوما وفي العارضي وغيرهما انها لا تنصح والمضارب مضاربة صحيحة او فاسدة في مطلقها

أي مطلق المضاربة غير مقيدة ببلدة أو وقت أو سلع أو شخص أو نوع أو مكان فلو دفع المال إلى  
 أن يعمل به في الكوفة أو في البصرة ففقدته كما في المضاربة وغيره وقد سمي في الاختيار المطلقا <sup>لعمامة</sup>  
 والمقيدة بالخاصة أن يبيع عنه يتعقد ونسبة ولو بعين فاحش وفيه خلاف الصالحين كما  
 في النجعة إلا باجل لم يعهد عند الخلد فانه يجوز عندهما خلافا لابي حنيفة والكافي انه لم يجوز بلا  
 ذكر الخلاف وإن اشترى بغير نقد ونسبة بعين يسير فلو اشترى بعين فاحش فخالف وإن قال له  
 اعمل ما لك في الذخيرة والأطلاق مشعر بجواز تخلفه مع كل أحد لكن في النظم انه لم يجز مع امرأته  
 وذلك الكبير العاقل والدليله عنده خلافا للصالحين وابن زياد ونحوه ولا يشترى من عبده  
 الماذون وقيل من مكاتبه بالاتفاق وإن وكل بما إلى البيع والشراء نقد ونسبة ويسافر بالمضاربة  
 برأيه أو عنه فلا يسافر وعند أبي يوسف يسافر إلى موضع يقدّر على الرجوع إلى أهله في يومه <sup>مخوف</sup>  
 أو لثقة ولا يسافر سفر مخوف أو إلى الناس عنه في قولهم كما في قسم ويضع أي يستعين المضارب بالجد  
 في التجارة كما في النهاية ولو كان السعيان رب المال فيبيع ويشترى المضارب وفيه اشعار بان البيع  
 إلى رب المال غير مفسد إلا ان رده مذهب زفر فقال ولا تقصد المضاربة هي تأكيد فيحتاج إليه  
 بأبضاع رب المال فلو لم المضارب رب المال ان يبيع ويشترى لجاز في قولهم كما في الواقعات ويوقع  
 ويعبر أو عية لها ويؤمن ويؤمن ويؤمن ويستأجر ويؤجر ويؤجر ويؤجر على الأيسر والأعسر  
 أي على أيسر وأعسر معاملة من المشتري فإن كل ذلك من أنواع التجارة ولا يقصر المضارب لأن يخرج  
 كاحد الشفعة والعق والكتابة والهبة والصدقة ولا يستدين أي لا يستقرض على المضاربة كما إذا  
 اشترى سلعة بثمن دين وليس عنه من مال المضارب <sup>بما</sup> يتخلف من جنس ذلك الثمن فلو كان عنده من جنس  
 كان شراءه على المضاربة ولم يكن من الاستدانة في شيء كما في شرح الطحاوي إلا باذن المالك بالأقراض والاستدانة  
 فصار كغيره من التبرعات فإذا اذن بالاستدانة فاشترى بينهما نصفان وكذا الدين عليها  
 ولا يغير موجب المضاربة فخرج مالها على ما شرط ولا يضارب المضارب لأحد في مالها ولا يخلطه أي مال  
 المال بالمال المضارب والأضمن وهذا إذا لم يكن الخلط متعارفا في تلك البلدة والأضمن به  
 على ما قالوا في قسم إلا باذن أي اذن رب المال بالمضاربة والخلط أو باعمال ربك فخرج بضارب <sup>مخلط</sup>  
 فلو قبل هذا وقصر أي قال رب المال للمضارب اعمل برأيك فاشترى ثوبا وقصر بماله أي غسله من  
 قصر وقصر بالضم قصر وقصر بالفتح أي من قصر الثوب بالتشديد أي جمع فغسله أو عمل المتاع <sup>المشترى</sup>  
 من بلد إلى بلد على رابة مستاجر بالمال المضارب فهو من الفعلين نزع المضارب برأيه

بالم على رب المال لانه استدانة بلا اذن صحيح بخلاف ما اذا صبح بماله امرأى بخلاف ثوب شترى  
صبح امرأى بخلاف صبح ثوب شترى فاصوفاً او موصولة او موصولة له او موصولة له او موصولة له في الصور  
كما صبح به الجوهر واكثر ارباب الجوهر عن السواد فانه لقضاء عند بخلاف اللحم فانه زيادة في غير  
لم يقسم بعد البيع ثم عاقد صبح المضارب وقيمة الثوب الابيض المضاربة بخلاف النفاق  
والجمل فانه لا يصير شريكاً في مالها بل قائم حتى لو قصه بالشا حاصراً كما وسائر الامان كالجوهر ولم يذكر  
اعتماداً على الغصب ثم شرع في حكم المضاربة المقيمة فقال ولا يجاوز المضارب بدلاً عنه المالك بل لا يكره  
بعد المضاربة ما لا يستقيم ابتداء به من احدين الا لفظ الستة كما اذا دفعت مضاربة بالكوفة  
او في الكوفة مرفوعاً او جريحاً او عداً ان تعمل به بالكوفة او فاعله بالكوفة او لتعمل به بالكوفة  
بخلاف ما اذا استقيم ابتداء به كاعمل بالكوفة بالواو وبدونه فانه مشورة من رب المال للمضارب وكان  
قال ان فعلت كذا فوانفع واحسن كذا في المحيط وغيره وكذا سبعة بالكس اي متاعاً عينة باحدين  
الانما سبعة والثمن ثمانية كذا في النخبة فيقول مثلاً دفعت مضاربة في الكرياس وفي قم  
لويحيى فاشترى غيره كان الرج على ما شرط الا ان يقول ولا تشترى غيره ولا بعد ان يكون اشاق  
الى تعين نوع من التجارة فلو قال دفعت له ان يعمل في الثياب او الرقيق او الطعام فقد  
كفى شرح الطحاوي ووفقاً عنه بما ذكرنا فيقول دفعت مضاربة بالصف او الخريف او البيل في  
النسب ان الثعبان ان يقول في الصف لاني الشتاء او الخريف لاني الربيع او في البيل لاني الليل  
وتخصاً عنه اي ذلك المذكور المالك بما ذكرنا فيقول دفعت مضاربة لبطان فلومع واشترى من غير  
ضمن كذا في النخبة وذكر في الحواشي ان اشترى من غير جاز في رواية فان جاوز المضارب عنه اي عما  
عنه المالك ضمن المال وكان له ربحه وعليه ضيعته لانه صار مخالفاً وفيه اشعار الى انه اصل الزمان  
واجب بنفس المجاوزة عنه لكنه غير قار بالاشراء فانه على عرضة الزوال بالوفاء وفي رواية الجامع  
انما ضمن الا اذا اشترى والاول هو الصحيح كما في العمدة والى انه لو قال لا يبيع الا في موضع كذا  
من البلد كان له ان يبيع في كل البلد كما في النظم وذكر في النخبة انه قال لا تعمل الا في سوق كوفة كان  
لان يعمل في غير سوقها والى انه لو قال لا يبيع الا مع الاحرار والعبيد والبنات لا الصبيان او الرجال  
وقالت المضارب فخالف كذا في النسب ولم يملكه حكم المخالفة في البيع والشراء بالنقد والنسيئة  
التي المطلقة ان مخالفة ولا يزوج عند الطرفين عبداً من ماله بامرة وامته منه برجل ولم يزوج عبداً  
بالم بعد الحرة وقال ابو يوسف ان يزوج الامه لا يزوج بخلاف وهو وجوب النفقة على الغير وفيه اشارة الى

ان لا يحمل المضارب على جارية المضارب ربح او لا وان به او لا كما في المغلبيات ولا يشترط على المضاربين  
 يعق على ربح المال من قومه او مخلوف بعقده بان قال اشترته مني فخر فلو اشترى من يعق عليه فلهما  
 وضمن دفع المضارب ولا يشترط من يعق عليه اي المضارب ما ذكرنا ان كان المضارب ربح وان لم يربح  
 في نصيبه الا ان يفسد نصيب ربح المال عنده ويعق عندها ولو فعل هكذا واشتره ضمن مال المضاربة  
 لانه مشتري لنفسه وان لم يكن المضارب قد ربح مخرج من ربحه من يعق عليه على المضاربة لعدم المنع و  
 نفقة مضارب عمل في مخرج من نفسه او مخرج من ماله او كان صغيرا او كبيرين متحدين او متعديين  
 في مال اي المضارب فان لم يخرج من ماله المضارب النفقة في ماله وان دخل في مخرجهم في ماله وان نرى  
 الاقامة خمسة عشر يوما فصاعدا كما في شرح الطحاوي ونفقة مبتدأه في ماله في سفره نفقة  
 طعامه بانهما وشرائه وادامه من ابي يوسف لم يوجب من الحسن فالكفاة كافي للجنس وكسوة واجر حارة  
 اي خاير وطباخ وعامل ثيابه وعامل ماله لا يرسل كما في الكريمان فقول وعمل ثيابه مستند في الدم  
 الا ان يراد به من ما يغسله مثل الخوض والصابون كما في الكفاية واجر فذكر كذا اي اجرة كذا وكذا  
 بالغ الموكب وشرائه اي اجرة علف كريمة والحطب في ماله اي فربس مال المضاربة المستحصلة الا ان  
 ربح فانه يوجب حكمه وانما قيد بالصحفة وهي المتبادرة لان في الفاسدة كان النفقة في مال المضارب  
 لانه اجبر كما في الخيانة وغيره وفيه اشارة الرهن الجحامة والفسد والذين ولا ادهان وما يرجع الى  
 المتداوي في ماله كما في شرح الطحاوي بالمعروف عند الخمار وبلا اسراف في الانفاق وضمن المضارب  
 لرب المال الفصل على العرف وما دون سفر اي ثلثة ايام وليا لها كسواد المهر فخذ والية اي يذهب  
 المضارب الى ما دونه غدوة ولا يبيت بامهله اي لا يكون في جميع الليل على امله كما سطر فان بات في ماله  
 فكالخمر فنفقة في ماله ونفقة الاول في ماله فان ربح المضارب بعد الانفاق من راس المال الخصال  
 من الربح ما انفق المضارب من راس المال ثم قسم الباقي من الربح بينهما فلو انفق من ماله او استدان ربح  
 في ماله في الاختيار وان دفع المضارب للمال الى غيره مضاربة بلا اذن من المال لم يخرج ضمن الاول عند كل  
 المضارب الثاني وان لم يربح ومجرد الدفع ضمن عند فروضه رواية عن ابي يوسف والقول على الاول  
 كما في الواقعات وقيل اي روى عن النبي من ان ضمن عند بيع اي الثاني ولما استدان الضمان الى الاول  
 اشعارا بانه اذا ضمن الثاني رجع على الاول فان ربح للمال الخيار في قولهم وبان المضاربة الثانية هتت  
 بينهما والربح على ما شرط كما في الواقعات وطيب الربح للثاني روى الاول لانه ملك مستند كذا وكذا  
 فان استهلكه الثاني فالضمان على الاول خاصة وعندهما يضمن الثاني ولا شهرا الخيار يضمن ايهما شاء

كل في الاختيار وهذا اذا كان المضاربان صحيحين واما اذا كانا فاسدين او احدهما صحيح والآخر  
او الشط ان شرط لعبد الملك شيء من الربح مثل الثلث ليعمل مع المضارب والشرط للمولى وان كان  
على العبدين وفيه اشارة الى انه ان شرط شيء لعبد المضارب والآخر ليعمل مع المضارب مع العبد  
الاول والشرط للمضارب والآخر الى انه لو لم يشرط عمل احدهم مع العقد والشرط للمالك  
سواء كان هو العبدان او لا وتام في النسخة وبطل المضاربة بموت احدهما اي المالك والمضارب  
وكذا يقتله ويمن نظر الى احدهما مطبقا كما في النظم ويسب لحاق المالك مع حكم القاضيه بدار  
الحرب من ثلاثة كالموت وهذا اذا لم يربح مسلما ولا لم يتطل فان ربح فهو على شرط كما في النهاية وغيره  
وفي المان العلم باحد هاهنا لم يشرط للبطلان كما في قصه ولا ان يرد المضارب لم يتطل بقاء الملك  
كما في الاختيار والى انه لو لم يربح المضارب بداره لم يتطل وفي النظم انما يتطل للملك احد هاهنا ربح  
فلو لم يربح المضارب فعمل ثم عاد مسلما كان الربح له وتصدق به عند ابعثه ولا يشرط للمضارب  
حتى يعلم بعزل اي للمالك المضارب لانه عزل حقيقة فلو اشترى بعد العزل قبل العلم نفذ كما في الاختيار  
فلو علم بعزل وفي المال عزل فلو ربح عرضها اي عزل التقدين من مال المضاربة لان الربح لا يظهر الا بوفيه  
اشعار بان لم يربح المضارب وقد وجب عليه ما ياتي فاولى باع عرضها ثم اي بعد ما باع  
هذا العرض وغيره لا يشرط المضارب بالبيع ويضوح في ثمنه اي ما باع من العرض لعدم الضيق  
ولا يشرط في نقد فض صفة بالغرم والضاد المعجزة اي حصل من بيع مال المضاربة بقا احد ما فاض  
اي يشرط حصول احدى من عند اهل الحجاز والدرهم والدنانير كما في المغرب حال كون ذلك النسخة والنقد  
واقعين من جنس راس مال اي مال عقلا للمضاربة ومن اكفى انه حال من فاضل فض فقل خطا كما  
الآن وبسبب اي يجب ان يبيع خلافة اي خلاف جنس راس ماله اي بجنسه فانه اذا عزله وان  
المضاربة من جنس راس المال من كل وجه بان كان دراهم او دنانير لم يشرط المضارب في اطلاق  
المالك من جنس كل وجه بان كان مال المضاربة عرضا راس المال احد التقدين لم يعمل عزله وتوقف  
حتى صار راس المال وان كان من جنس من وجوب بان كان احدهما دراهم والاخر دنانير فربما هو  
من جنس راس المال دون العرض وتام في النسخة ولو اقر قاعن المضاربة وفي المال اي مال الصا  
دين على احد لزم المضارب طلبه ونفقه وان نفاه راس المال عن الطلب ان كان المضارب  
قد ربح الربح كالاخوة والكلام مثير الى ان نفقة الطلب في مال المضارب وهذا اذا كان الدين في  
معه والاخر مال المضاربة كما في النسخة والاربح المضارب بكل اي يقال للمضارب وكل الملك بركي



يطلب وما في الجامع انه يقال له احد فقلاديد بالحوالة الوكالة قد استمر حتى فعل كما في البيعة الكبرياء  
وعبره لكن في شرح الطحاوي ان المضارب يكون له يحمل المال على المداين وكذا اي مثل ذلك لمضارب  
المعزول سائر الوكالات مع الوكيل الى الوكيل بالبيع اذا باع والعزل يقال وكل ربحه للمال بالطلب كذا في الكفا  
والبيع كالضرب من باع مال الناس بغير كما في العاشر وكذا لا ينفرد وليس في النهاية كماله والمضارب  
بالكسر المتوسط بين البائع والمشتري كما ذكره المحققين والمطري وابن الاثير والنفرد ابا جعفر  
المهذب كالدال عرض كسنة فتفسيره البيع بالدال فيضلع عن شيء فالمضارب على ما ذكرنا ما يكن  
في يده مال الناس بخلاف البيع لكنه العاشر المذكور ان البيع والمضارب وكيل من جانب البائع باع  
فان الناس يحملون الاشياء اليها فيبيعها وتوليدها وكيل من جانب المشتري فانه بعض الاشياء وليها  
البيعة والمضاربة على البائع والشاكر دانه على المشتري فعلى هذا يشكل التفرقة بينهما فيجب ان عليه  
اي طلب للنس وقبضه وان لم يبيع لانها كالايم ان عاذه كما في الكافي وما هلك من مال المضارب في البيع  
فان الفاسدة لم يضمن كالمضارب في البيع لانها لا تبيع فان زاد في راس المال لان المضارب يضمن فان قلم  
ثم هلك كل ما في يده المضارب من راس المال او بعضه يظل القسمة فمن البيع تحت شئ راس المال في هذا  
براس المال ثم بالنفقة ثم بالرجح الا هم كافي الاختيار فلور يدين بطل القسمة استوفى راس المال ثم يتم  
الرجح عند عقد المضاربة ثم براس المال المضارب كافي الذخيرة وان قال المالك بعد صرف المضارب  
عينت لك نوعا من المقر ودفعت له مال اليك مضاربة في الدقيق مثلا صدق المضارب على المالك  
لان الاصل في المضاربة العموم ان يحل بيعه واذا في العموم وقال دفعت الى مضارب ثوبا بالنصف ولم  
شياء وهذا يخلو عن الشعار فانها اذا ادعياها قبل المقر صدق المالك كما اذا ادعى المالك بعد المقر  
العموم والمضارب بالخصوص صدق المالك ايضا فان اقام ايمته وقتا وقتا يقضى بينه وبين المالك  
للاول وان لم يوقت البنتان او وقتا على السوا ما وقت احدهما دون الاخرى قضى بينه وبين المالك  
وقاس في الذخيرة وان ادعى كل منهما نوعا فعلا المالك عين الطعام وقال المضارب انني ابيع صدق  
المالك مع البائع لان العموم لبيان بعد انفاقها على الخصوص فان اقام البينة فالحجاب ما فصلناه و  
عن ابي يوسف اذا ادعى المضارب عموم البلاد والمالك خصوصها صدق المضارب وعلى العكس صدق  
كافي الذخيرة وكذا صدق المالك ان قال ان المال المدفوع اليه بضاعة او ديرة وقال والديت بضاعة  
اقرض لمار وكذا صدق المالك لو ادعى المضاربة وذو اليد النقص او بالعكس وانما ختم على لفظ القرض الا  
على القطع اشعار الحسن الاختتام كمال المضاربة عقد المضاربة مع اشتغال كل عاشر في شيء

الحاج وعما يتجلبب منه لئلا ينام وإنما يعنون بالمساقاة ايضاً لانها نوع من المزارعة وهي في اللغة  
 من الزرع وهو طرح الزرع بالضم وهي البذر وموضع المزارعة مثلثة الزاوية كما في القاموس  
 الا ان حاز حقيقة الامتياز ولذلك قال خط الله عليكم لا تقولوا لغيرنا اهدمكم زرعتم بل حرمنا زرع  
 البذر كما في الكشاف وغيره وإنما أثر هذه المادة على الخبارة التي هي لغة مدنية لانه من خسرانها  
 دفع مزارعة ولا اشتقاق من الجوامد قليل وهذه الهيئة لعمل احد وسببها علم ان المزارع اخذ الارض  
 لا ليعمل وان جاز ان يطلق عليه ايضاً كما في الطلبة وفي الشريعة عقد على الزرع اي عقد بزرع على  
 شريطة عقد بان يقول مالك الارض دفعتم اليك مزارعة بكذا ويقول العامل قبلت فكلنا على  
 والقبول كما في النخبة والاولى عقد حث ببعض الحاج اي خارج وحاصل ما طرح في الارض من بذر البذر  
 والشعر ونحوها والمياه متعلق بالزرع ولم ينقض بما كان الحاج كله رب الارض او العامل فانه لم يزرع  
 مزارعة اذا اولا استعان من الاول والثاني اعاق من المالك كما في النخبة ولا تصح وينفسد المزارعة حتى  
 ان الفضل ترك اجابة دعوة المزارع عند خيافته الا اذا كان البذر والالات لصاحب الارض او العامل  
 فيكون المصاحب مستاجر للعامل والعامل للمصاحب باجرة ومدة معلومين ويكون لبعض الحاج بالقرض  
 وهذا حيلة في الخبث عنه وانما يقع بدو الاختلاف فيمن الصحابة والتابعين لتعارض الانبياء  
 عن سيد المرسلين صلوات الله عليهم اجمعين الى يوم الدين كما في المبسوط وقصص ابو حنيفة بفسادها  
 بلا جد وليرى عنها اشكال انتهى كما في الحقايق وبديل عليه ان فرع عليها سائل كثيرة حتى قال محمدنا  
 من فيها ان فرع عليها وارجح في الوقف لانه لم يفرع كما في النظم وصحت عندهما للمصلحة وبه  
 اي ما عندهما من الصحة يفتى كما في الوقعات والكافي وغيرها وهذه معرضة بشرط اي صحت بشرط  
 صلاحية الارض للزرع عند العقد فلو كان فيها قوام القطن ومنعت عن الزراعة فسدت الا  
 اذا اصاب في وقت فراغ الارض لم يجوز على ما قاله الفاضل كما في الفصل الاخر من قسم واهلية العا  
 لى بشرط كونها حرة بالقبول او عبداً وصبيماً مازونين او رعتين لانه يصح عقد بدين الاملية  
 كذا في الهذلية فلم يخص به فتركه اولى وذلك لانه اكثر فان ذلك وقت لا يمكن فيه من الزراعة في  
 فاسدة وكذا اذا ذكره لا يعتبر احدهما الى مثلهما غالباً وجوز بعض وعنه محمد بن سلمة انها بلا ذكر  
 الملك حايث يقع عارض واحد او احداً النقيب كما في النخبة وعليه الفتوى كما في الصغرى وبالأول صحة  
 كل الوقعات وذكر رب البذر ولو دلالة بان قال دفع اليك لزراعته او اجرتك اياها او  
 استأجرتك لتعمل فيها فان فيها بيان ان البذر من قبله بالارض ولو قال لزراعته انفسك ففيه بيان

ان البذر من العاقل وان لم يكن شيء من ذلك قال ابو بكر البجلي بحكم العرف في ذلك ان المخلوق لا يفتقد  
 فسدت المزارعة لان البذر اذا كان من ربه لا يفسد في مستاجر للعاقل واذا كان العاقل فمستاجر للارض  
 وعند اختلاف الحكم لا بد من البيان كما في الوقعات وذكر حنيفة اي البذر كالبذر والشعير فان بعض  
 الزرع يفسد بالارض وذكر شيخ الاسلام ان ذكره ليس بشرط احتسابه او الاصول ان شرطه ان يكون مضافا  
 الا ان زرعها فانقلب جازية لانها مملوكة او اعم بان قال ما بدلى اولك كما في النخبة وذكر قسط ان  
 اي نصيب من البذر من جهة ربه نصيب للعاقل الخارج في حقه بشرط ان يكون معلوما فان ذكر  
 قسط ولم يذكر قسط صاحب البذر جازية بالاتفاق لكن لو ذكر قسط وترك قسط الاخر جازية احتسابا  
 كما في النظم بشرط القليلة بين الارض والعامل بقوله عليه في فساد ما يمنع الخطير كشرط العواطف  
 ربه الارض وجبان بقوله ربه الارض سلت اليك هذه الارض وهذا شرط المذكور في الكتاب كما في  
 الوقعات بشرط شيوع الحب اى حب خارج منها سواء كان التين بينهما او ربه الارض لربه الارض  
 غير بقية الآتي وبشكل ما اذا شرط القلب الفت لهما والبذر لآخر فانه جازي كما في النخبة من  
 الظن ان الحب اولى من الخارج لانه لا يعرف للشيوع التين والكتفاء يشير الى ان علم المزارع بالارض ليس بشرط  
 وقد وجب العلم بها فانه لا يتم الرضا بدونه كما في النخبة والى ان العقد فسد بقرينة احد هذه  
 الشروط والمشايع احتسبوا جازية بحمدان يقول المزارع اعلم اننا في ارضك مزارعون وفيه صاحب ذلك  
 فان العرف كاف في الجواز وفساد المزارعة ان شرط شيئا فيه اى باقى الشيوع كرفع البذر وناحية  
 معينة من الزرع او الخراج اى خراج وظيفة درهم وقطران سمانين فان شرط خارج مقامه جزئيا  
 الخراج كالثلث مثلا فانه يفسد للشيوع فالدام للعهد وفيه اشعار بان شرطه رفع العشر الخارج  
 والباقي بينهما جازي وهذا حيلة ربه الارض اذا اراد ان يرفع بذرهم فتم قسمه الباقي من البذر والخارج في  
 مجزئة بالكاف وانما يفسد لانه يامر بوق شيء بعد ذلك فسادا لشرط التين خبره كذا وبالعكس خبر  
 ربه الارض البذر سواء بشرط الحب بينهما او ربه البذر ولما يفسد لان التين بنما لك هو اصل <sup>البذر</sup> فاسد  
 لغير صاحب الارض يفسد سواء كان صاحب الارض او لا وجميع العقدان فخر بالتين الاخر اى ربه البذر  
 مع شيوع الحب في ظر الرواية ومن ابيوسف انه لا يعم او لم يتعرض بالتين اربع شيوع الحب والتين  
 لربه الارض ومن بعض مشايخ طنج ان بينهما كالحب لانه عظم وهو يحكم عدلا لا شتاه ومن صاحبين  
 انه لا يعم وفيه اشعار بان شرط التين بينهما وسقط عن الحب فسد لان المقصود هو الحب كله  
 النخبة والاعم وفساد المزارعة في هذه الصور السبع الا في صورتك ان يكون الارض والبذر لهما

الى المتعاقدين والبقر والعل والالة لاخرتها او الارض او العمل له اى احدهما والباقي من البذر  
 والبقر والعل والالة او الارض والبذر والبقر والالات لاخر والباقي من البذر والبقر والالات  
 منها على تهماين باخر اى كامل او اى من صورته وان هم فاجاز وباطل يعنى فاسد استجبار  
 صورت باقى وهما ان يكون الارض والبقر او البذر والبقر او البذر والبقر او البذر والبقر او البذر والبقر  
 ليست انها تخرج الا ان يكون البذر لاحدهما والباقي لاخر كفى الذخيرة ولعل ان يقول انه قد منع المحر  
 في طرفة العتمة والفساد في صورة كثيرة اما في الاول فلهذا مع ان يكون الارض واحد والبقر لاخر والبذر  
 والعمل منها والخارج نقصان وان يكون البقر واحد والعمل لاخر والارض منها والبذر اما فيها والخارج  
 نقصان اى العامل وله فلذا الخارج كفى التمة وان يكون الارض والبذر وبقر واحد واحدهما والعمل  
 وبقر لاخر كفى التمة عن نجم الائمة وان يكون البقر واحد والارض والبذر واحد والعمل لها والخارج  
 نقصان كفى التفت والباقي الثاني فانه لا يبع ان يكون كل من الائمة واحد كفى التمة وان يكون  
 البذر والبقر واحد والارض لاخر والعمل الثالث وان يكون الارض والبذر واحد والبقر لاخر والعمل الثالث  
 وان يكون الارض والعمل والبقر واحد والبذر منها كفى التماضى وان يكون البذر والعمل واحد والبقر  
 لاخر والارض الثالث وان يكون العبد او البذر والعبد او البقر والعبد او الارض والعبد والبقر  
 واحد والباقي لاخر كفى التفت فخرج بطلان ما ظن ان المحم صحيح واذا صحت المراجعة والحق البذر  
 وخرج فلما خرج بينهما على التفت اى على ما شرط عند العقل الصحة الا ان لا يأتى من اجر المثل وغيره لعل  
 ان لا يخرج شئ من الزرع لانهما اما اجازة فالواجب المسير وهو معدوم واما شركة في الخارج لا يخرج  
 الحكم من اى من المزارعين عن المخر على ما هو موجب العقد من العمل الا ان البذر فانه لا يخرج على  
 العمل لانه يلزم منه حرمان استهلاك البذر في الحال وفيه شعاع بان هذا قبل القاء البذر في الارض و  
 اما بعد فيجب ان العقد يصير لان تاس الجابدين حتى لا يملك احدهما الفسخ الا بعد كفى الذخيرة  
 فان اى رب البذر عن المخر والارض له بعد ما كرى العامل اى قلب الارض للمخر يجب ان يشترط  
 العامل باعطائه اجر مثل علم ليل يلزم الغرور وقال مسألهنا هذا ديانة واما الحكم فلا شئ فيه  
 اذا العقد على الخارج كفى المبسوط وفيه شعاع بان لم يثبت رواية في مقدار ما به الاسترضاء وان فقد  
 للارضة وخرج بعد القاء البذر فالخارج لرب الارض البذر لانه ملكه فان كان رب الارض طالب له  
 الزرع وان لا على قدر بذر واجر مثل ارضه وان كان عاملا لا يأخذ مثل بذره واجر مثل يقوم ومقدارها  
 وما يخرج من اجر مثل الارض ثم يتصدق بالفضل عند الطرفين خلافا لابيوسف كفا في التمة وانظم

وللأجر المثل وإن لم ينبت شيء أو نبت وهلك واللام في المثل للعهد أي مثل علم أن كان حيا  
 أو مثل أرضان كان صاحبها أو مثل البقر والأرض مكر وبأن كان صاحب وكل ذلك من جنس  
 النعدين ولن وجل الحاج كما في الميتة وإن كان البذر مشركا فالحاج بينهما على قدر ملكها كما في النقرة  
 ولا يزال المثل في هذه الفصول على ما شرط عند المتخصصين لأنه رخص به واج المثل بالتمام يبلغ عند  
 محمد لأنه استوفى منافعه وتبطل المزارعة بموت أحدهما أي رب الأرض والمزارع وإن كره الأرض  
 وحرق النهر وسوى المسيلات ولا يعرف ورثته رب الأرض شيئا فإن مات قبل المزارع فلا خير ينبت بعد  
 المزارع ينفسخ العقد كما في الثقة وإن مات رب الأرض بعد المزارع قبل النبات ففي بقاء المزارعة  
 اختلاف المذاهب ولو مات بعد ما نبت قبل أن يستحصل بقي العقد استحقاقا لأن يستحصل كما في النقرة  
 ويدخل في الموت لحاق أحداهما بالآخر برقائه فإنه يبطل عنه خلافا لما في النظم ويصح أن يكون  
 الجحون المطبق والجحر كذلك وتفسخ أي ويجوز فسخ المزارعة ولو بلا قضاء ومضاه كما في رواية الأثر  
 واليه ذهب بعضهم وشرط في أحدهما في رواية الريادات ويرأى أحد بعضهم كما في التلخيص لم يرد خروج  
 أي بسبب دين لرب الأرض مضطرا إلى بيعها أي لأرض غيره إشارة إلى أن لا مال سواها وإن كان لا حق  
 للمزارع على رب الأرض كحرق النهر وتسوية المسيلات وإلى أن الأرض لم تنبت وقال بعضهم أبيع في  
 هذه الصورة فإن نبت المبيع بالدين حتى يستحصل كما في النقرة وإنما يذكر ما يوجب الفسخ من جانب المزارع  
 كزحمة وخيانتها كغفلة سبابة المساقاة ومنه غربة سفره والتحول فخرقة أخرى كما في النظم  
 وإلى أنه لو باع بعد المزارعة بلا عذر توقف على إجازة المزارع فإن لم يجزه لم تفسخ حتى يستحصل  
 المدة عما قال الفقيه كما في قم فإن مضت المدة المذكورة عند العقد ولو يملك المزارع أي لم يصد  
 ففعل العامل لرب الأرض أجر مثل نصيب من الأرض حتى الفسخ إذا أريد قلعه فعيل لرب الأرض ففعل  
 المزارع فيكون بينك أو أعطى قيمة نصيبه وانقضت على المزارع وأرجع بما ينفعه في حصته وفيه  
 اشعار بأنه ليس لرب الأرض أن يأخذ المزارع بقدر ما فيه من الأرض كما في المملكية ونفقة المزارع  
 كاجرة السنة والحفظ عليها أي العامل ورب الأرض بالحصص أي بقدر نصيبها كاجر الحصاد وهو  
 من الجمع والرفع إلى البذر والدياسة والتدريسة وغيرها فإن العمل عليها إلى أن يقسم فإذا قسم ففعل  
 كل نصيبه فإنها ليست من أعمال المزارعة بل هي موزونة مشترك بينهما كما في الكافي وفيه اشعار  
 هذه الأمور لم يختص بما ذكر من النسخة السابقة بل عامة في جميع المزارعات كما في المملكية ففعل  
 الكلام جملة أعمية مستقلة ولم يكن معطوفا على شرط كالمثل بل على النسخة فإن شرط أبو الحسain



ونحوه ضد العقد على العالم صح النظر والعقد عند ابي يوسف وبقي لتعلل الناس وهو الصحيح في  
ديان كما في البسوط وفصل في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة ان صح وهو مختار اكثر من البيع ببلغ كافي في القصة  
وذكر في المبسوط والهداية والكافي وغيرها ان صح في رواية ابي يوسف فكلامة لا يخلو عن شيء وعلم  
ما ذكر من التلخيص ونحوها هو الحكم والديانة فان السلايا يفتقروا اما الطبيب فلا يعصى الله تعالى  
في كسبه ولا يذنب حيوان بفعله كما ذكره ابي حنيفة في تفسيره وذكر في ابي حنيفة عن احكام القرآن للرازي  
من اخذ ارضاً مزارعة او معاملة او زرع ارضه يحفظها على الصلوات في مواقيتها جماعة لكنه لم يفر  
صلوة واحدة عن وقتها لاستعمالها بالزراعة لا يكون زرعاً طيباً وكذا لو زرع بلا طهارة او اخر الاجرة  
بعد ما جف عرقها او اداء الثمن بعد طول الاجل او اداء متفرقاً بلمر ضاماً بالبيع وسحب ان يبذل  
على الطهارة ثم يقوم في ناحية ويصل ركعتين ثم يقول اللهم اني عبدك ضعيف وسئلت هذا اليك  
فتسلي وبارك لي فيها ثم يصط على النبي صلى الله عليه وسلم فانه تعالى يحفظ هذا الزرع عن اوقات  
وبارك فيها واذا ادرك الزرع يجب ان يكون الكيل على طهارة يستقبل القبلة ولا يكون فيه  
بركة فاذا فرغ من كيل يصط ثم يقول يا رب القيت بذرا وعطيت شيئا كثيرا فاحفظها قوة طاعة  
ولا تجعلها قوة معصية واجعلني من الشاكرين وكذا في غرس الاشجار **فصل المساقاة من الارزعة**  
كأن اشترى ثمارا او ارضاً على المعاملة التي هي لغز مدينة لانها اوفق بحسب الاستسقاء ولم يفرق بين معاملة  
الغوى والشرعى كما في النهاية وغيره فالترقية من الغن دفع الشجر الى كل نبات بالفعل والقوة يقع  
في الارض سنة او اكثر بقرينة الاتى فيتمل اصول الرطوبة والقوة ويصل الرغزان وما غرس فذرع  
في فضاء مدفوعة وغيرها مما ياتي ومن عطف الكرم والرطوبة على الشجر ففساد التعريف الى  
يصح بتطهير السواقي والسق والتلقيح والتدبيب والتدوير والحراثة وغيرها بان يقول دفعته  
اليك هذه الخلة مثلا مساقاة بكذا ويقول المساق قبلت فبعضه عاربان وكنها الايجاب والقبول  
كالشراية في الكرماني وغيره من شائع بقرينة الاتى من ثم اى ما يتولد منه فيتناول الرطوبة وغيرها  
وهي اى المساقاة كالزراعة اختلافا ونحوها حكما الا انها اى المساقاة تقع بلا ذكر المدة لانها محو  
عقود وفيه اشارة الى انها لا تقع عنده وتقع عندها وبقي في شرطها صلاحية الشجر للثمرة  
انه لو دفع غرسا لم يبلغ الا ثمار مساقاة للبحر والبيان للمدة لا يتفاوت بقوة الارض وضعفها تارة  
فاحشا كافي المدة والى ان ينفذ اهلية العاقدين والمصلحة بين العامل والشجر وشيخ الثمر  
وذكر قسط العامل فان ذكر قسط الدافع وسقط قسط العامل جاز اختلافا كما في السنة وتقع مدة

في العمل والطيب

المساقاة ح علامة اوله يخرج في هذه السنة فاطل المدة وقت العمل في الثمر المعلوم واخرها  
وقت ادراك المعلوم فيجوز فلول يخرج انتقضت المساقاة وادراكه بذرة الرطبة وهي الامست  
الرطب كما في الكرمان والبذر بالذال وفي بعض النسخ بالواو وهو اخضر اذ هو ما كان للثمن من  
الحب كما في النهاية والبذر باعل للزراعة من الجيوب كما في القاموس كما دراك الثمر اى دفع الثمن  
لا دراك البذر كدفع الثمن لا دراك الثمر بعد اذ ارفعها بعد ان تاتي ثباتها ولم يخرج من هذا فهو  
عليها يخرج البذر فهو جائز كما في الكرمان فاعلم هذا لا يدرك ما ذكره المق في الشرح من الاعتراض فان  
شئت فارجع اليه في الخبر اذا دفع الرطبة وقد بنت او دفع البذر ليدفعه فانما فاسدة فان كان  
وقت خبزها معلوما جاز وقوع على الجرة الاولى وذكرية للخروج الثمر فيها كالثمن يفسدها لانه  
الثمن في الخارج فللعامل اجر المثل بخلاف مخرج الثمر فيها وقد لا يخرج فانه يصح كالخروج للثمر  
فيها فهو على الثمن بينهما وان لم يخرج الثمر فيها بل بعد ما يفسدها فللعامل اجر المثل وان اعطاه  
ما شرط من النصف وغيره او اقل برضه او اكثر جاز وكذا الحكم في كل مساقاة فاسدة كما في التمسك وذكر  
في اراهم ان الثمر اذا لم يخرج فلا شيء للعامل عند ابي يوسف وقالوا لاجر المثل وفي التمهيد ان  
سهم وقتا قد يتاخر عنه الثمر فان خرج ما يغيب مثله في المساقاة فيصح والا فلا ولا يصح المساقاة ان ادر  
الثمر اى انتهى في العظم وقت العقد لانه لا ينال المخرج كالمراعة فانه اذا دفع الزرع وقد احتصد  
عليه ان يحصله ويذره فانه لا يصح وعن ابي يوسف انه يصح والاصل ان الثمر والزرع عنه  
كان في هذا الزيادة يصح المساقاة والا فلا كما في النظم وذكر في قم ان ارجح احتاج الى السنة او الحفظ  
جازا للمعاملة ولا فلا فان مات احدهما الى المال او للعامل وينبغي ان يكون للحاق ببلد ارجح  
كالبيت وفي البسوط اذا حاق صاحب الارض دين قاذ انتقضت المساقاة والتمري غير ذلك فان مات  
رب الارض يقوم العامل عليه كما يقوم قبله الى ان يدركه وان كان مكرها عند الورثة فان قال  
العامل انا اخذ نصف الثمن فلو ورثته ان يقسم على ما شئت او يعطون قيمة نصيبه او ينصفوا عليه  
حتى يدرك فيرجعوا بذلك في حصصه العامل من الثمر او يقوم عليه وارثه اى العامل ان مات وان كان  
رب الارض فان قال ورثته انا اخذ نصفه فلرب الارض الخياران الثلثة وان مات جميعا فالخيار  
لورثة العامل بين الثلثة فان ابوان يقسموا عليه فلو ورثته رب الارض الكل في الهبة ولا بدع  
اى يجوز فسخ المساقاة الا بعد كالدول العادح وهو يصح في الفسخ الى القضاة او ارضه قد روي  
العلل ايضا لا يقد على العمل في الثمر او صار او الاشمل خائبا كما في التمسك بخلافه على سعة

فانه قد يتصرف فيه بالحرق والنجس الذليل والمراوح وغيره والسعف بالتحريك وفي جريد النخل والخص  
 ويقال للجريد نفسه والواحدة سعفة كما في الغروب وفيه اشعار بان يحرق على العامل حرقا شديدا من  
 الاشجار والديعام والعريش والقضبان للشذبة بلا اذن صاحب الكرم لان كلها ملكه كما في  
 التقية او على ثمرة قبل الادراك عند فلك بعده يكن دفع سرقته والقسمه وفيه من الزمان يجمع اخراج  
 شيء من الثمار للضيف وغيره بلا اذنه لانها مشتركة بينهما وهذا لا يخص به فان الدافع كذلك الا ان  
 انه اذا اكل هو واهله من ثمرة بلا اذن الساقى ضمن كما في التقية دفع الى اخر فضاهاى ارضا واسعة  
 خالية فارغة ذكره ابن الاثير لغرس الاخر فيها غرسا ويكون الارض والشجر بينهما لا تنعم الساقى وقد  
 اشترط الشريك فيما كان حاصله لا يعلم وهو الارض كما في الكرماني وفيه إشارة الى انه لو دفعها للغرس  
 على ان يكون الشجر بينهما تنعم والمائة لو سطر ان الثمر والشجر والتعريف ما تنفع سوا كان الغرس لرب الارض  
 او للعامل كما في التنف فللعامل قيمة غرسه يوم الغرس واجر عمله فان كان الغرس للعامل والشجر  
 يوم يفلعه وعليه اجر مثل الارض كما في التنف وهذه المسئلة ما يشعروا لانهم ويناسبهم الكلام والسلام  
 كتاب احياء الموات عقب المراجعة الى متعلقها اشرف من متعلقها والاحياء لغز جعل الله  
 حياى في فوق حساسة او ناحية وعرفا التعرف في ارض موات بالبناء او الغرس او الزرع او الكرب  
 او البسة او غير ذلك في الخلاصة وغيره هو اى الموات بفتح الميم وضمها لغز ارض امالك لها كلف  
 القاموس وذكر في المغرب للمهلة انه فعال من الموت في الاصل لا اروح فيه وفي المجبة ارض غير عامرة  
 وشبهة ارض منبس بلا نفع اى لم يزرع لا تقطع ما بها اى ارض عنها بسبب ارتفاعها وتوهم من  
 غلبة الماء عليها او من غلبة الرماد او الاجحار او صيرورتها اوقا او كونا سبعة او غير ذلك كما في  
 وغيره ان يحد يد لغوى زاد الشرح عليه لا يعرف ساكنا بعينه سواء كان فيها اثار العمار كالسما  
 او لم يكن كما في النية لكن لو ظهر لها مالك يرد عليه ويضمن نقصانها كما في الخزانة وعن محمد لا يجر  
 مال اثار العمار ولا يورث من التراب كالتصور الخربة كما في قمع فامالك مسلم او في بوجه ليس  
 مواتا وان مضت عليه القرون وصارت خربة كما في المضرب وذكر في الذخيرة ان الاراضى التي اقر  
 اهلها كالموات وقيل لا يعرف القطعة بعيدة عن العام اى البلد والقرية فان العام بمعنى المور  
 كاف الصحاح وعند محمد اذا انقطع ارتفاق اهلها لموات ولو قسره والاول قولنا يسوسف فلا  
 الحكم على الهد عنه وهو المختار كما في الاختار وغيره وعلا لارتفاق عند محمد لا يفتى كما في تركه  
 الكلبى وموضع الرواية كافي شرح الطحاوي ثم يأتى البعد وقال لا يسمع صوت اى لا يسمع البعد

صوتا كما قال الطحاوي وذهب الجرجاني الى ان صوت على قله اذ ان الناس عادة كما في المختار ومن  
 ابي يوسف يقوم جمهوري الصوت على اعلا مكان وينادي باعلى صوت وعنده البعد قد خلق كل  
 الذئير من اقصاء اى اقصاء العام وطرفه فيعبر الصوت من طرف الدولة الاراضى العالم كل  
 التجسس وقد تسامح في اضافة اسم التفضيل الى معرفة لم يكن باسم جنس من احياء اى الموات بحرف  
 الف والسين على ما روى عن كافي الاختيار او بالكوب والسين معا على ما روى عن محمد وباحدهما او  
 بالغير على ما روى عن ابي يوسف ولو البناء او الزرع او غير كافي الهداية وغير ملكة اى ملك الحيض  
 احياء دون غير وعن ابي يوسف ان عمر اكثر من النصف كان احياء للجمع والبناء اى ملك الرقبة  
 وقيل النفع والاول اصح كما في الاختيار فلو نزعها آخر كان لان نزعها منه ان اذن الامام والاول  
 فلو لم ياذن لم يملكه عند ملكه عندهما والاول المختار فان قاضيان قلده وقد رد ذلك في اول كتابه  
 والمتبادر ان يكون المحي مسلما فان كان ذميا فلا يملكه بلا اذن بلا خلاف وان كان مستائلا فلا يملكه  
 بالاتفاق كما في النظم ومن جرحه اى اعلمها ولو بلا اذن بان يقع حولها اجمالا وحشا محصورا  
 منها او نفيها منه او يجرى شوكها او يغير حولها اغصانها يابسة او يحفر فيها بغير اذن فرفع كافي  
 الذئير وغيره فالتجسس على اعلام كائن على صاحب الاذن فلا اشتقاق بين المحرطن غير محتاج اليه ولم يجرها  
 اى لم يجرها بثلث جمع المحبة بالكل اى السنة رفعها الامام الى غير اى غير المحرط وهذا رواية فاذن  
 احياءا غير قبل هذه المدعى ملكها المحقق احياءا من دون الاول كافي الهداية وقال شيخ الاسلام  
 الحلي ينفيد ملكا سوفا بثلث سنين وعند بعض ابيه اصلا كافي الكرماني وفيه اشعار بان لو  
 المحرط تركها لم يزرع غير كان المحرط منه وهو الاصح لان ملكه بالترك لا يزرع كافي الهداية ومن  
 حفر في ارض موات في قهر الامام بلا اذن عند الكل ويعبر ارض عندها فله اى الحاف حرمها اى  
 يحيط بها ما يملك فيه القرب محبة لانه محرم تصرف الغير فيه فهو فعل محرم فاعل اسناد ومجان وفيه  
 الى انه لو حفر في ملك الغير لا يستحق المحرم ولو حفر في ملكه كان لمن الحرم ماشاء وان كان المار لو حفر على  
 ارض تركها المالك او مات او انقضوا له يجر احياءا فلو تركها بحيث لا يعود اليه ولو لم يكن حرمها العام  
 حاز احياءا كما في المضرات العطف اى لغيره وفي البر التي يستغنى منها باليد والعطف يقتضيه  
 في الاصل من ارض المار والناصح اى يبرء اى البر التي يستغنى منها بالبيع والناصح يعبر بغيره  
 والاصناف في الموضوعين لادنى مناسبة اربعون في اعامه كل سنة قبضة على قبضة اربعة اصابع  
 وقالان حرم الناصح سنون وعن محمد مقدلا وما يملك الحبل اليه ولو اكثر من سبعين ويقتضى بقول الخليل

كما في التهمة من كل جانب من الجوانب الأربعة في الأصح احتمالاً عاماً قال عشرة من كل جانب والأول الصحيح  
 لأن الماء يتحول إلى حاضر دونها كما في الهداية والحرم للعين المستخرجة في أرض موات بالأذن خمسة  
 ذراع عامة كذلك من كل جانب في الأصح كما في الميسور وغيره وقيل ثلثمائة والأول ظاهر كما في  
 الزاهد وقيل مائة وخمسة وعشرون من كل جانب وقيل التقدير المذكور في يد وعين في الواضع  
 لصلايتها وإما في أو ضيقاً في دلالة ما كيداً ينتقل الماء إلى الثاني كما في الهداية ومعهم عزم أي  
 الحاضر من الحاضر أي التصرف بخلافه من ماء وغيره فيه أي حرم اليد والعين لأنه ملكه فان حفر  
 آخر من حرم الأول فللأول أن يكسره بنفسه ويضمنه لنفسه بان يقتصر ذلك قبل الحفر  
 ويعدك في ضمن التفاوت كما في الكفاية وغيره فان حفر غير بالأذن في منتهاه أي منتهى حرم اليد  
 أو العين في جانب أو أكثر أي للغير الحريم من تلك جوانب دون الأول لسبقه فلو حفر فيه الأثر  
 على التعاقب فلا ينفك في الرابع وقيل إن يتطرق من أي شاء كما في الظهيرة وفيه شعار بأنه لو  
 ماء اليد الأول بعد فلا شيء عليه لأن الماء تحت الأرض غير ملوك لأحد كما في الميسور والفتاوى أي  
 يجري الماء تحت الأرض ويقال بالفارسية كاري كما في الهداية حرم بقدر ما يصلحها أي يحتاج إليه  
 القاء الطين ونحوه وقيل هذا عندها وأما عنده فلا حرم له إلا إذا اظهر الماء على وجه الأرض فأذا ظهر  
 فهي كالعين وعن محمد بن القنابة كالبير في الحريم كما في الهداية وذكره الاختيار في منصوص إلى رأي  
 الإمام ولا حرم عنه للنهر أي الجري الواسع للماء فإدخوله فوق الساقية وهي فوق الحدود كما في العرب فهي  
 مجرى كبير لا يحتاج إلى الكري في كل حين وأما عندها فلا حريم مقدار نصف بطن النهر عند أبيه  
 وعليه الفتوى كما في كرماني ومقدان جميعاً من كل جانب عند محمد وهذا أوفى كما في الهداية وذكره  
 والخوض على هذا الاختلاف كما في الاختيار وفيه إشارة إلى أن الجري لو كان صغيراً يحتاج إلى الكري  
 في كل وقت فلا حريم بالاتفاق كما في الكفاية وغيره عن كشف الغوامض وذكره الاختيار وغيره أنه لا  
 حريم للنهر الظاهر عند ذلك في ملك الغير إلا ببينة وكذا إذا حفر في موات خلافاً لما لكن المحققين  
 من مشايخنا قالوا إن لا حريم بالاتفاق بقدر ما يحتاج إليه لقاء الطين ونحوه وهو الصحيح  
 كما في التهمة وذكره كرماني أن الخلاف في هو ملوك له مسناة فإذ عتق فله أرض غير صاحب  
 الأرض فالمسناة له عنه ولصاحب الأرض عندها وقد سأل المصنف فانه لا نزاع عندهم أن ما لم يملكه  
 الماء لصاحب النهر وأعلم أن حريم مجرى موات خمسة أذرع من كل جانب كما في الهداية **فصل الثرب**  
 بالكسر اسم المصعد فهو لغة الماء المشروب واليه أشار بقوله نصيب الماء أي الخط المعتبر من الماء الجاري أو



الرائد للحيران والجوار وشريعة زمان الانتفاع بالماء سقيا للزراع والدواب وإنما خالف دابره  
 المعنى القوي دون الشرعي ليلامتهم انه مراد في هذا المقام والشفقة بفتحين في الاصل شفعا وشفرا  
 بديل اللام بالياء تصغيرا وشريعة عرب بنى ادم اى استعمال الماء لدفع العطش او الطبع لوالوصو  
 او الغسل او غسل الثياب او نحو مما كان في الميسر فالتعجب بالضم او الفتح مصدر من حذلم وتعجب  
 الهام اى استعمال الماء للعش وطمع ما ياسبه من الهمة فلا تطلق له وذلك لما في صوته من الالهام  
 لكن خص المعارف بأعداد السباع والطيور كما في المفردات والاكثاف شعربان الزرع والتجربسان  
 الشفة كما في الميسر ولكل من بنى ادم والهام حفتا اى حق الشفة فلم يكن ملكا له لانه غير حر وكل  
 من بنى ادم حق سعة الدواب اى دوابهم فيكون من قبل حلف الخبز وانما ذكر ليلامتهم ان حق الشفة  
 فيهم ان يشرعن بنفسهم ومن الظن ان افراده للتخصيص بالقيود فان المعنى ان يحفظ اى يواظب  
 تحريص جانب الله كما في الاختيار وغيره وفيه شعار بان العلم والظن بالتعجب لم يشترط الجمع واليه  
 الشبهة الظاهرة والمرد من الله بقرينة الاتى ما فيهم ارض مملوكة فيمثل الساقية والحدود والبر  
 والعين والحرى المملوكات كما في التتمة في كل ماء ظف الحى لم يجر بانه الاولى في انا في الاسار  
 احزن الشدة في رعاية فلوا حزن في جرة اوجب او حزن سحبت من نحاس او صفرا وحسن وانقطع حركات  
 الماء فانه يملكه وانما انحر انشأه الى انه لم يلد الدون البير لم يعد من رايه اياهم ملك ذلك الماء  
 عند الخطين اذا احرز جعل الشدة في موضع حصين والى انه لو اعترف للماء من حوض الماه بان له الحيا  
 فانه يبقى على ملك الحياى لكنه احق به غير كما في النية وغيره وفي لفظ الحق اشعار بان له من غير الجز  
 وهو يخاف على نفسه او كبره كان ان يقاتله بالسلاح لانه قصدا ملاك يمنع حقه وهو الشفة والماء  
 في هو البير غير مملوك له بخلاف الماء المحر حيث يقاتله بلا سلاح لانه ملكه وهذا اذا كان الماء ملكا واما  
 اذا لم يكن الا لاحدهما فلا بد له على ملك المالك كما في النهاية وغيره ولكل من بنى ادم حق التعجب اى  
 نصيب الماء للزراع بقرينة الماء ونصيب الرعى والدالية على جميع الاله بقرينة الاتى الا اذا احزن  
 الشرب والنصيب بالعامه بان يعرفوا منهم بشق من عظيم كد جمل المسع او الرعى او حرس الله بقرينة  
 اى غير صاحب الشرب والنصيب اى حرا مان في المقاسم اى المقسم اى مجرى ماء مملوك لجماعة مخصوصة  
 ليس صاحب الشرب منهم فلا يكون له الخفا والارضام كما في التتمة والمقسم كالمجلس موضع القسمة  
 اى موضع السكر المعهود كما ذكره الطري فالمقسم بمعنى القسمة افتر له عليه وفي تخصيصه بالالهام  
 الى انه لم يحق في ماء الجوارك اى بالعامه وفي استثناء النهر شعار بان له ليس له في البير العين

والحوصل المعلومات بالطريق الاولى فان لصاحبها ان يمنع ذائفة من الدخول في ملكه ان كان يجد  
 في ارضه بساتين فان لم يجد فاما ان يخرج الماء اليه او تبرع حتى يأخذ بنفسه بلاكس النهر كما في الهداية  
 وغيره كرى ملكه اخرج الطين ونحوه منه فاكري محقق النهر بخلاف الحفر على ما قال البيهقي  
 ان كلام المطري يدل على ان ارضه لم يملك اى لم يدخل ما في المقاسم كنبيل وفرايت وغيره من مال  
 بيت المال اى مال المسلمين بهذين نحو الخراج والمخزنة دون العشر والصدقة لانها للفقراء وفيه  
 اشعار بان اصلاح مسانته ان كيف منه فاما ان يكون فيه اى في بيت المال شئ من فطر العامة  
 اى الذين يطعمون الكرى ويوتهم من مال الاغنياء الذين لا يطيقونه وكرى نهر خاص او عام قد  
 حقه في الشفعة ملك ذلك النهر وان دخل في المقاسم على اهله الا ان في العام لو امتنع عنه كلهم او بعضهم  
 يجرى عليه وفي الخاص لو امتنع البعض منها جبر على الصميم كما في المخزنة ومنع عند الخصم الا ان  
 عن شربه حتى يورى ما عليه من النفقة كافي العيون والاكتفاء مشير الى ان ليس الكرى على اهل الشفعة  
 لانهم جميع من الدنيا وليس البعض اولى كافي الكرماني وقال بعض المتأخرين انهم يجرى عليه  
 كافي النخلة من اعلاه حتى يعالجها او ظرف للظرف وحاصله ان يبدأ في الكرى من اول النهر عند  
 اسفله عند المتأخرين كافي الظهيرة وذكر الكافي انه يتردد بعض النهر من اعلاه حتى يخرج من اسفله  
 ومن جاوره من ارضه يرى من مونة الكرى عند ما عدها فاكري عليهم جميعا من اول النهر  
 الى اخره بحصص الشرب والاراضى وهو يقول كافي النخلة وفيه اشعار بان لو كان في النهر في وسطه  
 ارض لم يزل الا بالاجاوزة عن ارضه وهذا في النهر الخاص واما في العام فقد يرى اذا بلغوا في نهر فيهم  
 وفي الاكتفاء من النهر الى ان اجاوز الكرى من ارضه جاز في فتح الماء في النهر الخاص وفيه اختلاف المتأخرين  
 وقاسم في النخلة واما في النهر العام فينبغي ان يفتح بالطريق الاولى وصح احتسابا دعوى الشرب الى  
 شرب يوم او اكثر من شهر في نهر لا ارض مع انه مجهول معدوم لما يجي ان قد يملك بدونا وعلمه  
 الوجود فلو ادعاه مع ارض صح بالطريق الاولى وانما يذكر حجة الدعوى في اخر الكتاب وهو  
 الناس على ما طعن لانه وجب عليه اثبات حجة الخصومة ليصح قوله وان اختصم وادعى قوم في نهر  
 من نهر شرب بينهم فاسم يد كيف كان شرب اراضيهم قسم الشرب عند علمائنا بقدر اراضيهم او للتقصير  
 من الشرب في ارضه وهو وقيل يقسم على قدر الخراج كافي النخلة ومنع الشرب الاعيان بالنسبة  
 الى الاسفل فنعاه الكل الا الاسفل فان في منع خلافا وهذا اذا كان الماء بحيث لو ارسل ولم يسكن  
 منهم احد في الشرب واما اذا كان بحيث لو ارسل الى الاسفل لا يمكن له الانقاع اصلا بان كان النهر شفا

لم يمت كافي النخيل من سكر الى سد النهر المشترك فلو اخذ الماء من الجبل الى وجه الارض فالتفت لامتدح  
 منه بل يكون لمن سبق اليه كافي النخيل وفيه اشعار بان يشرب بقدر ما يدخل في ارضه بدون السكر  
 كافي الهداية والسكر كالمظهر مصدر سكر النهر ويجوز كسر السين فانه اسم مد وماسد من النهر وقد  
 جاء فيه النفع تسمية بالمصدر كما ذكره الطريز وان لم يشرب ارض الاعلى بدونه اي السكر الا برضام  
 اي الشراء الباقية بان يسكن الاعلى حتى يلا ارضه او بان يستغوا عن الماء او يتفقوا على ان يسكن  
 كل في قريته فان يكن من ان يسكن بلح فلا يسكن بالطين والارض ابدا برضام كافي المسوط <sup>ينف</sup>  
 ان يدركوا لا يرخصه الشرك من ان يبدأ بالاسفل فيشرب بحصة ثم باعلاه ثم ويتر وقال شيخ الاسلام ان شئ  
 الانام اخذوا في المقام ان يقسم الانام بالايام كافي النخيل وضع كل منهم اي الشراء من نصيب <sup>لهم</sup>  
 على ما مشترك وعين كالدالية والسانية والحجر والقطعة الارضام كافي المسوط وانما يذكر <sup>شبه</sup>  
 لاشراك المعطوفين في القيد لا في ملكه الخاص لانه من اعلاه الى اسفله ملك مشترك بينهم بحيث  
 لا يطر انصب بالنهر والسكر صفة ولا بالارض طي من يانه او باستفاده فانه لا يمنع لانه لا يكون الا للنفق  
 فلا يلتفت اليه ومنع كل منهم من النهر بالنهر او الشرب كترسيم في النهر او تحريم القوة اي منع الماء  
 الى الزرع من الاسفل الى الاعلى او بالعكس او تباخرها من في النهر بهذه الصورة <sup>من</sup> او تسلبها  
 او ترفعها والاصح عند الامام الحلواني انهما لا يمنعان او يراهما او نقصانها او ترفع القطعة ان كان <sup>حيا</sup>  
 لزيادة اخذ الماء او التسميم بالايام مثل ان يقال يجعل لكم اياتا معلومة فسد فيها كراما او سوق غيب  
 ارضه الى ارض الشرب لها او سوقه حتى ينتهي الى هذه الارض او سوقه الى الخيل في ارض اخرى الكل في  
 المسوط ما كان قديما الارضام كافي الجوارم لكن في التهمة انما جاز والشرب يورث كالنقص  
 والدين والحس ويوصى اي يصح الرخصة من الثلث بالانقضاء به اي بان يسه ارض فلان يوم ما  
 شهر من شوبه كالرخصة بالانقضاء ثم تخلفوا لا يباع في ظا الرواية شرب يوم او اكثر ويفسد بعض  
 عليه يحمل كافي النخيل بل ارض لا مجهول لا يخرجه بلوك والابطال وفيه اشعار بان يجوز بيع ارض  
 اخرى وهو الصحيح كافي التهمة الا عند اكثر شايخ بلع للتعامل والقياس يترك بوم يجوز عند  
 الفقيه في جعفر واستاذ ابي بكر البجلي وغيرها اذا القياس لا يترك بتعامل ملكة واحدة كافي النخيل  
 وكذا لا يصح ويفسد الاجارة اي اجارة الشرب سواء كان في ارض فلو باعته ولجوع مع الارض  
 جاز ويدخل الشرب في البيع والاجارة بتسعة ارض كافي النخيل والتبعة والصدقة والعدوية والار  
 والقرض والمروبة لا الخلع والصلح ومن سعة ارضه ولو كراما من شرب غير بعض بان ينظر كم شرب

انما يسمي الارض بغيره ما فيه من الشرب  
 والارواح والنفوس اسمها في الشرب  
 ويجوز ان يكون من الارض ما فيه من الشرب

الشرب لو جاز به سوا مكان مثلنا او قريبا فان الماء مشي في رواية وقيل في اخرى وبالضمان لا يحد  
 في الاسلام الميم بعمل البردوى في اثبت المغايبة بينهما فقد اخطا ولعل تأخير الآية من سهو النسخ  
 او الكلام من قبيل الخجائب فتكون بايحاء لفظا وبيد ما قبله ومنه فان الاكثر من منهم الوقاية والعلامة  
 وغياها ان لا يضمن وعلمه الفتوى كافي التهمة والخصاصة وذكر ان الهدى من سبق من شرب غير يفتح  
 الى السلطان ليؤذيه بالضرب والحبس في التهمة ان المذوق في كره زاهل من غير نية امر بقلعه  
 ومن بعضهم انه طرح منه التراب المبلول وقال الفقيه لا كرمه ولو صدق بتركه كان حسنا وهذا  
 افضل لبقاء الماء الحرم فيه بخلاف اكله المصوب فان الدابة اذا شرب به انعدم وصار شيئا  
 اخر لا يضمن من سبق ارضه فزنت ارضه ارضه او صارت ذاتها لكسر يقال بالنارسية ذهاب كافي  
 الطلبة وهذا اذا عني في نية مقدار حقه واما الدابة في غير نية او زاد على حقه يضمن على ما قال  
 الامام اسمعيل الزاهد كافي النخبة وذكر في التهمة انه اذا سقى سقيا غير معتاد فقد عني ضمن عليه  
 الفتوى ولا شك ان ارض ذات نية لا تقطع عنه لا ارتفاق فيلايم ختم الكتاب كما لا يخفى على اولي  
 البلب كتاب الوقف عقب بر اجزاء الموات لان موات بلا عي لم الان دنيا افترينا ودين في  
 بالحق هو لغة مصدرة وقفه اى جسده في واقف ومم وقوف ويطلق على الموقوف فيجمع على الله  
 ولا يعم او قفت لافى لغة ردية على ما قالوا كما في المغرب وفيما اشعار بان التضييع ضعيف في اللد  
 المصون ان اوقفه ايمع عند ابي عرو وسمع عند غيرهم علان التعديدية بالتمه قياسية انتهى وروى  
 عند حسن العيين ومنع الوقفية الملوكة بالقول عن تصرف الغير حال كونه مقصورا على ملك الواقف  
 فالوقفية باقية على ملكه في جوت وملكه وثمة وفاته بحيث يباع ويوهب الان ما ياتي من الملك  
 بالمنفعة ياتي عنه ويشكل بالبعد فانه حبس على ملك الله تعالى لا يجمع اللهم الا ان يقال انه تعريف كلف  
 المختلف فيه ولا يقيده بالقول لانه لو كتب صورة الوقفية مع الشرايط لم يلفظ ايمع وقفا بالاعتقاد  
 كافي الجواهر وجسها على التصديق او في التصديق على غير المنفعة منها فيكون من قبيل الاستثناء  
 ويجوز ان يرفع ويكون حكمه كما انزل في التهمة ولا يشك ان الواقف على عتقه حال الله عليه وان في  
 حوازه ووليتين كالعارية في الحبس على الملك والتصدق بالمنفعة وفيما اشار الى انه لو قال ارضي هذه  
 موقوفة على المساكين صار وقفا لا لقبول ليس ما لا بد منه وهو كمن في التبرعات كالصدقة  
 والى ان طبيب زيادة في الحقيقة عند ربه الاعلى وما شطه العام فكونه عاقلا لا بالغوا الخاص  
 فالضمان الى ما بعد الموت او الوصية خلافا لما وقوله قولى من حيث العن وغير مخالف للثان فانها

محملة على الاضافة او الوجبة كما في المبسوط وشريعة عندها هو غير محتاج اليه جسد العاين وانما انتم  
المالك المجازي مفتوحة على حكم ملك الله الملك الحقيقي تعالى وتعالى والتصدق بالمنفعة بقرينة  
العطف فلا يصلح بعد ان يكون ملكا لاحد من المخلوقين ويكون منفعة للمؤمنين وانما في الحكم لا  
لم يصير ملكا لاحد ولا يظن في الشرع كالمجد الذي يظهر الكعبة كما في النهاية وبليغتي كما في الحقائق وغير  
ولان قال ابو يوسف لم يزل في حجة فقد ظاهرا لنا الشيخ في الوقف كما في المستصفى وقال بعد ان الشيخ اخرج  
ولذلك وجلا فيه كما في النظم فلا يزل ملك المالك المجازي عن عندا يعينون على موتة على الصحيح  
مخون مستفاد وقفت داري على كذا كما في النهاية الا اي كذا في صورة ان يحكم براهي جواز الوقف  
حاكم على فانه يزل ملكه ويصير لغيره فلم يصير ملكا لاحد وهذا اذكر الواقف شرط الزم والام  
يزل ملكه الا اذا حكم بزمه كما في الجواهر وصورة المرافعة ان يسلم الواقف الوقف الى المتولى ثم يرجع  
عنه محتمل لعدم الزم فيخصمان اليد فينقض بزمه في يزل ويلزم لانه قضاء بالمختلف فيه فاما ان يكون  
ابطال كما في الظهور ولا يشترط المرافعة فانه لو كتب كاتب من ازال الواقف قاضيا قضاء السليان  
قضى بزمه صار لازما وهذا ليس بكتب مبطول الحق ومع غير صحيح فانه منع المبطول من الابطال  
فلا باس وهذا يختص بالوقف فان كل موضع يحتاج فيه الى حكم حاكم يجهل فيه كاجاز الشاع وغيره  
جز في مثل هذه الكتابة كما في الجواهر ونظير في الضلالت وغيره الحاكم شعرا به لو حكم به حكم لا يزل  
ملكه ولا يرتفع الخلاف على الصحيح فلقا نحن ان يبطله كما في الحقائق والا اي كذا في سجدة فانه يزل  
عنه بالشرط الانية عند الطرفين ونفس القول عند ابو يوسف ولم يشترط الاضافة او الوجبة فيه  
عند احد منهم كما في المحيط وغيره والا في الموضعين المنقطع كما اشرنا اليه والا لا يصح التوقيع كالا  
يخفى في التخصيص شعرا به انه لو جعل ارضه مقبرة او خانة او سقاية او حوضا او بيتا او قطعة لا يزل وعنده  
وكذا لو اضيف الى ما بعد الموت وهو الصحيح كما في الخلاصة بقرينة فانه لو كان سماحة ذاك ملكه بحد الاموال  
فيها ذكر الابد ولا كما في المحيط واقره اي يزه من ملكه من كل الوجوه فلو كان العلو مسجد والسفل  
حوائت لو بالعكس لا يزل ملكه لتعلق حق العبد به كما في الكافي وفيه خلاف كما اذا جعل تحت حوض  
ونائية النهاية بطريقه اي مع طريق الجحافل ان يجعل على سبيل اعامه في لو اذن الناس بالصلوة في  
وسطه وان لا يزل ملكه لانه لا يفرق في الطريق لنفسه فامضاه الله تعالى واما ذكره في التوقيع  
القيلا السابق رد ما روي عن النخعيين ان يزل ملكه كما في الهداية هذا لكن الصلوة شرط في المجد ولو  
صل على هذا الوسط زال ملكه عنه كما في الرجعية واذن للناس اي كل الناس بالصلوة اي لكل صلوة وفيه



فلو ان بقوم او الناس شهر او سنة مثلاً لا يزول ملكه كما في المحيط وحاصله وان لو يكن باذان وقلمه  
واحد سواء كان باذان او غيره فلو حط بجاعة او باذان واقامة صار محطاً بالاخلاف كما في النخبة وفي الا<sup>كتفاء</sup>  
بالاستثناين اشعار بان في غيرهما لا يزول وفي الصغرى وغيره ان لو اضاف الى ما بعد الموت فقال في  
هذه صدقة موقوفة مائة حال حيوتى وبعد ملكى زال ملكه عنها بالاجماع وذكر شيخ الاسلام انه لو وقف  
في مرض الموت لوفى رواية وقال الشيخ ان المباشرة المرض كالمباشرة في الصحة على الصحيح كما في اللغة  
وعند محمد بعد القول تسليمه الى الموقف الى المتولى في المجلس كما في كتاب جامع النظم وقبضه الى  
المتولى اياه بما يليق به كقبض الخان بزول ما و فيه باذنه والسقاية والنحو والبيع والاستقانة  
فالتسليم والقبض للموقوف عليه بشرط ان زال ملكه عنه كما في قمع فلا يحسن الاكتفاء بالمتولى وهو  
كالقيم من كان وكذا للواقف في التصرف في الوقف ولذا انزل بموته الا اذا فرض حال حيوته  
ومائة فانه وكيل حال الحيوة ومحال المائة كما في المحيط وغيره والتسليم الى الشرف ليس بشيء فانه  
الحافظ لا غير هذا اذا اشترط الولاية لنفسه والافقده سقط شرط التسليم لانه شرطه اعمى كما في  
النهاية قبل الفصل وعند ابى يوسف يزول ملكه بنفس القول اعمى ان يقول وقتى على كذا والكلام يتر  
الى انه لو كتب شرط الوقف باجماع بلا تلفظ به لم يهرق فاعند الطرفين الا اذا كتبه وقال  
لشهود اشهد على مضمونه فانه اقربى بانى وقتى كما ذكرت فيه او كلاما هو مخير وقفا وتامة في  
الجواهر ويكفى عنه الاشهاد كما في المغنى وغيره وقوله اقوى من حيث انه اقرب من العقب وقوله محمد  
افى لكونه اقرب من الاثبات كما في الكرماني وذكره الخلاصة الوجيزة قد ضيق كل الضيق ولذا اخذ  
أكثر الاصحاب بقولهم او ابو يوسف قد وسع كل التوسيع ولذا اخذ بقوله كما في الظاهرة والمضرات محمد  
وسط بين القولين ولذا اخذ به عامة الشايخ كما في الخلاصة ويغنى كما في الكبرى ثم شرح  
تزييع قوله ابو يوسف فقال ارفع عنه وقف الشاع وقت القبض محتمل القسمة واليذهب هلال  
ولم يصر عند محمد لان لم يقبض في اشاع وقت العقد فقط او لم يحتمل القسمة اصلاً يصح وقفه<sup>بالاشاع</sup>  
الا للجد والمقرة فانه وان كانا صغيرين بحيث لا يصلحان للصلاة والوقف بعد القسمة لا يصح  
وقفهما اشاعاً بالاخلاف كما في النهاية والاطلاق دال على ان الشيوع الطارى والمقارن في سواه  
فالتسديد المقارن ظن فلو وقف جميع ارضه ثم استحق بعض معين منها كهذا النصف لم يبطل في الباقي  
اصلاً ولو استحق بعض شاع كضف منها لم يبطل في الباقي عند ابى يوسف وبطل عند محمد كما في المغنى  
وبما اخذ شايخ بخار وعلية الفتوى كما في المضارب وشايخ بلخ اخذوا بقوله ابى يوسف وبما افق المتأخرين

كما في المختار وهو المختار عند المصمح عنه وعليه الفتوى ولم يجمع عند محمد جعل الغلة أي منافع المثل  
 كذا أو بعض نفسه مدة حوته ولا يفرق مدة مائة فإذا مات صارت الغلة لهم والتخصيص بالنفس ليس  
 بمقيد فإنه لو وقف وقفاً موقلاً واستغنى الغلة لنفسه وعياله وحتم مدة حوته حله ولو وقف ولو شرط  
 عند أبي يوسف فإذا انقضوا صارت للمساكين كما في المغني وفيه إشارة إلى أنه لا يجعل الواقف إن ياكل  
 من وقفه إلا بالشرط كما في المختار وإلى أنه لو شرط لنفسه الأكل فإن وعده معاليق من غير أن يترك  
 إلى الوقف وأما أن كان خبر البر فلو رزقه هو له عند أبي يوسف وأما عند محمد فليس فيه رواية ظاهرة بخلاف  
 الشافعي على قوله كما في المحيط وجمع عنه ويوافق مشايخ بلج جعل الولاية بالكسر والفتح أي أولى الأمر  
 كالغلة والنصب وغيره لنفسه ولم يجمع عند محمد الوقف والشرط لأن التسليم شرط وبالله الصلح التمسك  
 كما في الخلاصة وجمع عنه للتحويل إلى أفضل شرط أن يستبدل الواقف به أي الوقف وتضمنه إذا بيع أو إذا  
 أخرى إذا علم فيكون وقفاً ما كان على شرطه وليس أن يستبدل ثانياً إلا بالشرط في أصل الوقف وعند محمد  
 وهذا أصح الوقف وبطل الشرط لأن الوقف يتم بدونه ولو شرط البيع فقد بطل الوقف عند محمد وفي  
 أبي يوسف إن جاز بطل الشرط كما في المغني وفيه إشارة إلى أنه لو شرط الاستبدال لم يستبدل وإن كان  
 أصل الوقف صحيحاً لا ينتفع به كما في فقه وذكره الظهري أنه قال أبو يوسف يجوز الاستبدال وإن  
 المشايخ من لم يجوزوا في الخلاصة قالوا الخدم من جوزه الاستبدال فقد أخطأ وقال المصمح الاستبدال من غير  
 شرط إذا ضعف الأرض من الأربع وعشرين لا تفتى به وقد شاهدنا في الاستبدال من الفساد ما لا يعد ولا يحصى  
 فإن خلة القضاء جعله جلة على إبطال أكثر أوقات السنين وفعلوا ما فعلوا وهذا في زمانه ونعم  
 الزمان هذا وهو مثلك عنه وأما ما أنا فليس فيه في إثبات الوقف فيستبدل ولا من الوقوف على الاستبدال  
 به عليه ومع هذا نكح الله تعالى أن يحدث بعد ذلك أمر أو جمع عنه تركه ذكره صرف سبيل لأن الوقف  
 يقع من ذكره فالتأيد بشرط بالإجماع وأما ما ذكره فخط عند الظهري خلافاً لأبي يوسف كما في الهداية  
 وغيره وذكره فقه أن ذكر التأيد بشرط عند أصحابنا خلافاً لأبي يوسف المتيقن بالسكن فلو وقف على  
 يتوهم انقطاعها بان وقف على أولاده مثلاً فماذا انقطع ذلك المصنف صرف ذلك الوقف إلى الغير  
 وإن لم يكن كرم فإن المقصود هو القرب إلى التمتع وإذا حصل بذلك ولم يجمع عندهم إلا إذا جعل الأمر للمساكين  
 وقال أبو بكر سعيد جمع ذلك بلا ذكره وقوامه هو المختار كما في المختار وجمع عند محمد وقف منقط  
 من مكان إلى مكان ومحول عن هيئة إلى هيئة وإن لم يكن تابعاً للعقار ولم يجمع عند أبي حنيفة وإن كان تابعاً  
 وجمع عند أبي يوسف إن كان تابعاً كما في الزاهد وغيره وذكره في الخلاصة جمع بالتبعية بالإجماع منه

نقل الى تعارف كالحصن الوقوف على اهل الجند ويقرأ فيه او غيره او على جيرانه او المارة ونحو  
 كالكتاب والعتاس والنفار والعتس والحجاة وشياها والسلاح والنبيل والجمار والعبيد والبيوت  
 وآلات الزراعة والتجر والتربيع مع الارض المملوكة مع البرج والخلع مع الكورة فلو لم يتعامل كالتباعد  
 والمجور ان لم يجز الا بالاتبعة كما في المظفر وغيره وذكر في الزهدى ان الوقف لا ينقل الا من عند محمد ولم  
 يتعامل وعليه الفتوى اي يقتصر ما يحسنه عند محمد لم حاجة الناس واليه وقيل لا يجوز وقف المصنف والكتب  
 على السجد والمدسة وغيره وعليه الفتوى كما في المصنفات والاول الصحيح كما في فقه ولا يملك من التملك  
 الوقف بالبيع ونحوه ولو احياء الباقي فلا يبدل ارض باخرى لقصور الدين وقيل يجوز دفع غرض من ممتلكات  
 نظام طبع فيه لحفظ الباقي كاذي الجوامع وعن الحلواني يجوز ان يساع ويشتري عند تعدد الاستقلال  
 وجاز بيع المصنف للوقف وشراء اخر منه وعن شمس الاسلام اذا افتقر الوقف جاز للقاضي ان يبيع ولو  
 بطلبه كما في المحيط ولا يملك الوقف بوجه وان ملكه الواقف لانه ثم من الظن ان النظم اكتفاء  
 بالاول لكن يجوز قسمة المشاع عند يوسف استحقاقا لانه جعل القسمة في الوقف اقرا وان  
 غلب فيها البداية في غير المثليات نظر للوقف فلو كان العقار بينهما فوقف احدهما نصيبه  
 جاز عند الله بقسمه ولم يجب على الواقف ان يقف ثانيا ولا قضاء المقتضى يجوز ان الا اذا اراد  
 رفع الخلاف وبذلك اي يجب على القيمة البدلية من ارتفاع الوقف الى حاصلا به بما تراه بالكر  
 مصداق ما يعبر المكان بان يصر في الوقف عليه حتى يخط على ما كان عليه دون الزيادة  
 وان لم يشرط ذلك كما في الزهدى وغيره فلو كان الوقف غير انحاء القيمة هلا كان له ان يشتري  
 من غلة فضيلة فيغزوه لان الثمر يفسد على امتداد الزمان وكذا اذا كان الارض سبعة لا يست  
 فيها شيء كان لان بصلحها ما في المحيط واعلم انه اذا لم يكن في يده ما يعبره لا يستدين الا بالاموال  
 كما في النية ان وقف على الفقراء فلو فضل عن العارة صرف او لا الى ولد الفقير ثم الى قرابته ثم الى  
 مواليهم الى غير ذلك ثم الى اهل مصر من كان اقرب الى الواقف من لا قال ابو بكر الاسكاف انه لا يعط  
 احدين او يار شيئا كما في المحيط ومن الظن ان يرجح بالفضل وقيل بالحاجة بان موضوع هذه  
 المسئلة ما اذا وقف على العلماء كما فيها نقل عنه من القنية وان وقف على جميع او واحد معين من  
 الفقهاء فيمضي العارة بقدر ما كان عليه في مال اهل المعين وان لم يشرط فلا يواحد من الارتفاع  
 فان اشبع المعين عن العارة او كان فقيرا لم يقد عليه اجماع اي الوقف الحاكم القاض او القيم استحقاقا  
 صيانة للوقف وفيه شعار بان الواقف لا يجوز له ان يبيع الوقف في غيره من الكافي وغيره باجره ثم اي جعل التعبدية اي

باقي الوقت الى حرفة العيين وفيما اشار الى ان امتنع بعضهم عن العارة ابرحتهم رد  
 والى ان الخان الخايج الى المنه ابرحت او سبتا وانفق عليه لمن عليه وفي رواية يرون  
 للناس بالنزول سنة ولوج سنة اخرى ويرى من اجرة وقال الناطق القياس في السجلان يجوز  
 اجازة سطحه لم يمتد كافي المحيط ونقطة اي نقض الوقف من هدم من بانيه من الاجر والخف المحر  
 والتقرب وغيرها فان نقض بالضم والكسر البناء المنقوض كافي المغرب فلو اعم من النقض بالفتح  
 بصرف الحاكم او القيم الى عارة وان احتاج اليها بالفعل او يدعى اي يحبس الى وقت الحاجة اليها  
 ان لم يحتج اليها بالفعل وان تعد جهته اي صرفه عن النقض اليها الى العارة بان لا يصلح لذلك  
 بيع اي باع نحو القيم النقض وصرف ثمنه اليها لا يبدل النقض ولا يقسم النقض بين مصارقه  
 اي يستحق الوقف لانه جزء من العيين وحقق في النفعة وهذا كما اذا بقي اصل الوقف واما اذا  
 او استغنى عنه فان عرف الواقف يعود اليه او الى ورثته وان لم يعرف فلفظ حرف الى الفقه يوجب  
 العرف بان ذلك القاطن الى عارة حرم ونحوه وهذا عند محمد وعليه الفتوى كافي فقه واما عند الشافعي  
 فقد عرف الى اقرب يعرف من جنس ذلك الوقف بالرباط الى الرباط والير الى الير او الحوض ونحو  
 وعليه اكثر المشايخ كافي الراشد ويرى في ان الوقف عطف في الاصل كافي للخطيب ولا يخفى على  
 مسئلة النقض من حسن الزام وكما لا يدخل في استحسان التمام كما انكره في او بعد الوقف  
 لانه اخذ بالافق والكرامة مشتملة عليه الا ترى ان الاصل سر كل المرأة وقد خرج كنف بعضها لولا  
 صاه محمد بالاستحسان وما يحتج من غير الكراهية استطراد في وفي الاصل منسوب الى الكراهية  
 فقبه وعرف الالف عن احدى اليانين واستعمل كل كلمة مصدرة كما لا يشك بالكرام اي لم يرد  
 كان وشي كره كره وجل كره كره كافي القاسوس وغيره وشرعا ما كان تركه اول وهو على  
 نوعين كراهة تقييد وكراهة تنزيه ثم ذكر التقييد على المذهبين فقال ما كره اي فعل اطلق عليه  
 هذه الالف شئ علم اي كره في العقوبة بالنار عند محمد وفي رواية عن الشيخين ولا يفتي  
 اي لم يقبل لجهالة حكم لعدم وجوب الدليل القاطع على حرمة فالجرام ماسع عنه بدليل قطع وكذا في  
 كسر الجرم والمكره ماسع في تركه واجبة كل الضب واللعب بالشرط كافي للكشف والبدعة  
 مراد في المكره عند محمد كافي العيان وكراهة كراهية عند ما في الشيخين الى الجرم اقرب من الحال الى  
 ما يمنع عنه وعوب فاعلم وهو المختار كافي الخلاصة والمطرب والكبرى والخمس وغيره وهو  
 الصحيح كافي الجواهر والاهل تقديمه على قول محمد وفيه اشارة الى ان ما كره تنزيها عند ما لم يمتنع

الا انه عند ما كان الى الحل اقربا يثيب تاركه اولى ثواب لما كرم عجا وتزينا عند ما تزيه  
 عنه كما في التلويح وغيره وانما يصح بالتزنية لان التزيم في الباب اكثر ولا اهتمام اولى والاصل  
 الفصل بين الكراهتين انه ان كان الاصل فيه حرمه اسقطت لعموم البدوى فتزنية ولا تخريم  
 كقولهم ولم يخلو وان كان اباحته غلب على الظن وحرم المحرم فحريم والافتنية كقولهم لم يخلو  
 الجلالة وسوء مباح الطير كما في الجواهر واعلم انه اذا ترك سنة من السن العبادي قيل بكونه  
 يباح واذا ترك سنة من السن الزايدة قيل لا باس به واذا ترك واجبا قيل بعيد كما في كنف  
 النار ومن يمان كان دليل جوان ارجح قيل لا باس به وما كان دليل فساد ارجح قيل يحرم وما كان  
 الدليلان قيل بكونه كما في زيادات البقالي وذكر في ذيل العبادات ان في الحل لا باس وفي الحرة  
 بكونه اولى بكل الاكل للغذاء والشرب للعطش ولومن الحرام فرض ثواب عليه بحكم الحديث  
 ان دفع الاكل به ان بالاكل هلاك فلا استع من التداوى حتى مات لم يأنم لان الشفاء غير يتقوى  
 بخلاف ما لو استع عن اكل الميتة كما في الاختيار ومغذاهما ما يسد قعره واختلف انه حلال احرام  
 رافع الاثم وقيل لو ضعف عن اداء الفرض حل الاكل منها كما في الكهل للفقيه وذكر في الحرة انه لو  
 خاف عاتقه الجوع والعطش قتل بالسيف والاكل من البياح فوق الفرض ما جرد ومثاله عليه  
 ان يمكنه اى اكل من اداء صلوة الفرض ومن صومه الفرض قايما وفيه اشعار بان جاز تغليل الاكل  
 بحيث يضعف عن الفرض لكنه يجر كما في الاختيار ومباح غير مكره فيكون حلالا غير حرام فان  
 كل مباح حلال بلا عكس كالبيع عند النداء فانه حلال غير مباح لانه مكره كما في طلع النهاية الى الشيع  
 بكسر الشين وفتح الباء وسكونها اسم ما يذهب ويقتوى بلنه ليزيد الشيع الاكل فتمفعول الشيع  
 ويجوز رفعه فانه جاء لازما وفيه اشعار بان لكل المسمى كونه عما قال ابن مقاتل وعن ابن مطيع  
 لا باس باكلها خبز اسكوا في الماء البار والمسمى كما في فطر ولا شيء من ورقي بطنا عظيم خلقة  
 وقوله عليه السلام ان الله يبغض الخبز المسمى معناه اذا تعمد ليس من نفسه فلو اكل الوان <sup>الطعم</sup>  
 ثم تقيا فوجده نافع فلا باس به كما روى عن انس لانه علاج كما في الخجس والاكل من البياح  
 حرام كما في المحيط ومكره كما في فقه فرقته اى الشيع وهو اكل طعام غلب على ظنه انه افسد معدة  
 وكذا في الشرب كما في الحرة الكرماني وغيره واستثنى ما استثنى المتأخرون فقال لا قصد عرض  
 صحيح مثل قوق صوم الغداء وليلا يستحيض فيه الحاضر والا فبعد ما اكل قله حاجته فانه غير حرام في  
 وفي المحيط من الاسراف الاكثر في الوان الطعام فانه منهي لا اذا قصد قوق الطاعة او وجوه <sup>طبايف</sup>

قوما بعدت وحمل ولم يكن على الرجل والمرأة استعمال الفضة أي الخمرين بالفضة من الأمان والسكن  
 والسري والكرسي واطراف المرأة والمجرة والمكحلة والركاب والمجاهد النفر وغيرها والتفصيل في  
 كرون كافي الكرياني وفي حكمه الذي قب من هذه الأشياء والفضة أي الخمرين بالذهب والمشدود  
 بالفضة أي الخمرين منها فلا حسن الذهب فانه المعلم لا خيرة حال كون المستعمل للأمان والسري  
 ونحوه متفيا ومجتبا بالغم واليد وغيره من الأعضاء موضع الفضة فلا ينفرد منها ولا يأخذ ولا  
 إلا على هذا الوجه وكره استعمالها لان استعمال الخمر كالكل وإن الفضة تابعة ولا اعتبار  
 للتابع وهو الصحيح وهذا إذا تميز الفضة منها بالأداة وما إذا تميزت بأن يظهر ما فيها فلا بأس به  
 بالأجاء كافي المضرب وقيل شعاع استعمال الخمر حرام على الرجل والمرأة وسباق وحمل عليها الأمان  
 بأن يجعل الخناس أو الرصاص أو الصقر أو الشبه أو الحديد أو الزجاج أو البلور أو العقيق أو  
 أنية مثلا فينتفع بها بالوجه كافي المضرب وغيره وذكر في القيد والشرعة أن أكله في الخناس والصبر  
 مكروه وفي الاختيار أن الخمر أفضل قال صلى الله عليه وسلم من اتخذوا إلى مني خرفا زادته الملائكة  
 لا يجعل ويجوز استعمال الذهب والفضة للرجال بأن يوجد أنية منها ويستعمل في الشرب <sup>هنا</sup> وأكل <sup>هنا</sup> والأدوية  
 والتوضي والاختيار فلا يدخل فيه فيها وأخرج منها شيئا فلا بأس به كافي المحيط فينبغي أن يعمل الأكل  
 على الخمر وعنه يذكر كافي الخلاصة وفي الاستعمال الشعاع لا بأس بالتحذير الأولى منها الخمر ويستثنى  
 من استعمال البضعة والخمر منها في الحرب لا نظيره وما ذكره شامل للنساء أي كافي الراية السابق  
 ويخرج في الحلة وغيره وذكر الرجال الاستعمال لأن الاستعمال الخمر منها على هيئة خمر لا رجل فإرجل  
 عليهم ولما إذا كان الرصاص أو أكثر فحرام كما إذا كان من الذهب فانه حرام عليه عند عامة العلماء  
 وقالوا إن قصد بالتختم الخمر فكرهه كافي الكفاية وفي الاختيار سن أن يكون الخمر على قدر مثقال  
 فمادونه وحالته يجعل فضة فضة أو عقيقا أو فير ورجا أو ياقوتا أو زردا أو غير وفي التخييل لا يفتقر  
 صورته انسان أو طير أو هوام ونقش اسمه أو اسم أبيه أو اسم من له ما يشاء وفي البستان لا ينقش محمد  
 رسول الله وكان ذلك نقش خاتمة خط الله عليه وسلم بثلثة أسطر كل كلمة سطر ونقش خاتمة أبي بكر رضي الله  
 عنه نعم القاد الله وعمر رضي الله عنه كفي بالموت وأعطا ياعمر وعثمان رضي الله عنه ليصبر أو ليعتد  
 وعلى رضي الله عنه الملك لله وخاتم أبي جعفر رضي الله عنه قل الخير والأفاكت وعمر أبي يوسف  
 من عمل راية فقد ندم ومحمد بن حمر ظفر ولو نقش اسمك أو اسم نبي خط الله عليه وسلم استحباب جعل  
 الفضة كذا إذا دخل الخمر ذلك يحصل في عينه إذا استخفى وفي المحيط جاز أن يجعل في اليد الأربعة



الحزب في الغايق وغلظ نجاسة تبرز في غلظ نجاسة الحزب والظلام كالبول كافي الهداية وفي بيان  
 نجاسة الظلام خفيفة في رواية وهو مختار الامام الرضا والفتوى على الاول كافي الكبرى وفيه  
 اشعار بان الحزب نجس العين كافا لولا ان الكرماني وغيره ان حرم الحزبان عصرا طاهرا ثم صار نجسا  
 باعتبار صفته الخفية فلم تكن نجس العين والاول ترك بيان نجاسة الحزبان كتاب الطهارة بعينه  
 وكان عليا بن ابي بصير يمان نجاسة الظلام لانه لا يكون نجسا الا اذا استندت ويكون ان يتم انزقدها  
 بان نجاسة النقيع عين خفيفة كما هو مختار الرضا في البسوط وان كانت الهداية انما غليظان في رواية  
 وشمل نقيع التمر والسكر ونقيع الزبيب يتبين اي غير مطبوخين فانها حرامان ولو قليلين والنقيع  
 اسم مفعول من التزبد او التلذذ في المغرب يتم انقع الزبيب في الخاية ونقعها اذا التذذ فيها ليل  
 ويخرج منه الحلاوة وقال ابن الاثير انه شرب يتخذ من زبيب وغيره من غير طبخ واليه اشار في الصحاح و  
 الاساس فلا حاجة الى قيد يتبين والسكر مفتحتين مخضن بعير الرطب فيكون التمر لياس كالزبيب  
 مجازا عن الرطب بعلاقة الكون بقرينة التفسير لكنه يوم فساد ظاهر اما الاول اما الثاني ونقيع  
 البسر والرطب والتمر والزبيب في النخلة واما ان يترك التفسير مختارا في ربه الكافي ان التمر ارجس  
 من حين يعتقد صورته الى ان يدركه والمخضن بعير البسر النضج بالصاد والحاء المعجمين من النضج  
 وهو كسر الشدة الجوف اذا غلبت لظلام والنقيع والظفر تتعلق بحرم واستندت فان كلها  
 اذا كان حلوا حل اتفاقا واذا استندت فكل ذلك عند خلافها لها واذا قذفت بالزبد حرم اتفاقا ورواية  
 عللا القيد لانه اعتمد على السابق وحرمه الحزبان قلت اقوى من حرمه هذه الثلاثة وان كثرت للقطعة  
 والظنية فيكون سطحها لانه دخل في الايمان بتصديق مجموع ما انزل عليه عليه السلام فاذا وجد حلوا  
 كان حراما كافي الكرماني فيفسق شاربها ويجعل شرب قطرة منها ولا يجوز بيعها ولا يضمن متلفها  
 قيمتها اذا كانت لملم فقط فلا يكون مستحق هذه الاثرية ولا يفسق شاربها ولكن يضل ولا يجد الا  
 الاسكر ويجوز بيعها ويضمن متلفها قيمتها عنه وقال لا يجوز البيع ولا يضمن المتلف وعن  
 ابي يوسف يجوز بيعها اذا طبخ فذهب اكثر من النصف واقل من الثلثين والفتوى على قوله في البيع  
 وكذا الضمان اذا قصد المتلف الحسية واما اذا قصد ما هو يعرف بالقرين فالفتوى على  
 قولها الكل في المضرت وفيه اشعار بحرمه الانتفاع بالحزب من كل وجه كافي المنية ولو خاف العطش  
 الملك حل شربها فان سكرها لم يجد الا اذا شرب زائلا على قدر الحاجة كافي الزاهد وحل العير  
 الثلث الثلث سكر كرماني يطبخ بالنار والشمس حتى يذهب ثلثاه ولا يعتبر باخرج من اللذ

من شاة الغليان من الزبد فلو طبخ عشرة اصوع من العير فذهب صاع بالزبد طبخ الباقي حتى  
يذهب ستة اصوع ويبقى الثلث فيعمل كافي الكافي وينبغي ان يطبخ موصولا فان انقطع الطبخ  
ثم اعيد فان كان قبل تغيره مجد حلا الماء وغيره اصل والاحمر وهو الخنا والتقوى وان يكون  
سفل قدم مستويا كاشلا عروا وان ينقسم ارتفاع القدر لثلاثة اقسام متساوية ويجعل اصل علامة  
فتملاو يطبخ الخنا يجمع الى العلاقة السفا كافي خزانة الفتان العينة احتراز عن العير القوي  
والتمري فانها جملان بارد في طخه وفيه اشعار بان الثلث ما عنب فالص وكر في الكثرة اذا  
ثلثاه بالطحخ ثم دق بالماء وزله حتى استند ليس مثلثا الا انه يخالف لعامة الكتب فان يسم بالصلو  
اخر كالجورى الاستعمال الجورى والمجدى منسوب الى الجيد فانه صفة ابو يوسف ويعقوب في الاستدلال  
للمهرون الرشيد والنجع معرب بخه وفي الروضة الطلبة انه مثلك حسب علي بن الامام بقدر ما ذهب  
عن من العير ويشتد بعضهم ان طبخ بعد صبا الماء واليه ذهب الفضل وعليه الفتوى كافي الام  
مشتد وقادقا بالزبد كافي الحقايق وغيره فادام حلا اصل شير بل اخلاف واذا فلف بالزبد حلا عند  
الشيخين ما لم يسكر ويحرم عند محمد وان لم يسكر مستحله كافي النظم وعنه مثل قولها وعنه يذكر وعنه  
انه موقوف كافي الهداية وبهذا الفقه وهو الصحيح كافي شرح مجمع البحرين والاول صحيح كافي الهداية  
والظاهر في وقص والكبرى وفتاوى اهل بيته قند والمجد كافي خزانة الفتان وهو الصحيح لان المهر  
موجودة في العقيد فينبغي ان يعمل من حنطة الدنيا انما زجارت غيبا كافي المظنات وليلما يلزم فيبقى  
الصحة و كان عمر بن الخطاب عنده استشار الناس فيما يستمرى الطعام وفتوى على الطاعة في الياء فلف  
ليعطى الفقراء فقال رجل من الصاري انا نضع شرايا في صومنا وان بالثلث فصب الله  
عليه ماء فشرب ثم ناول عبادة وامر العار ان يخذه للناس للاستدلال في الكرماني وحل بيده التمر  
اسم جنس كما مر في تناول اليباس والوطب والبسر ويحذر حكم الكل كافي الزاهد والنبذ شرب  
يحتل من الزبد او التمر او العسل والبر او غيره بان يلق في الماء ويترك حتى يستخرج منه مشق من  
البند وهو اللقاة كما اثير البيضة الطلابة وغيره وينبذ الزبد حلا كوني نبذ ما سطو حلا في طخه  
فالزق بينه وبين النقيع بالطحخ وعنده كافي النعمة وان استند لك النبذ وقلف بالزبد وفيه  
خلاف المثلث كافي النظم وغيره ولا يجهل انما السابفة فلم يتعلق بالمثلث فلم يغن عما سبق في قوله  
مستل كما ظن وعن البيهقي لا احمر ديان ولا اشرب مروة وعن وكيع انه كان يشرب في ليالي صفا  
للتقوى على العبادة كافي الكرماني وعن ابن مقفال لو اعطيت الدنيا بحلاية ما شرب سكر

اذنت بحرية النبيذين مطبوخا وقال ابو يوسف في نفسه من النبيذ مثل الجبال وكيف لا وقد  
 فيه العجائب كما في التجسس ومن الشيخين ان نبيذهما لا يحل الا اذا ذهب ثلثاه بالطبخ كما في الكنف  
 انما شرب طوط حل بالمسكر اي يغلب المذاق من النبيذ والثلث والثلثين فلهذا فلا يشرب طوطا  
 السكر الموجب للحمد عنده وما السكر من الفتح الاخير هو المحرم عنده لانه العلة معفو كما في النكاح  
 وغيره وذكره النتن ان الفتح المسكر حلال مكره عند ابو يوسف فالحرام هو السكر فحرام شرعا  
 بلانية له هو ولا طرب او خمر فتجد لثمة السرور فان نوى بالشرب واحدا منهما فالجلوس و  
 الشتم حرام كشر قطرة والنية وحده وان لم يسكر كما في الصغائر وغيره وفيه اشعار بان عينه حلال  
 كما في الزاجية فان قصد به استزاد الطعام او التقوى في الليل على القيام او في الايام على الصيام  
 او على القتال لاعلاء الاسلام او للتداوى لدفع الآلام فهو المحل للخلاف بين علماء الانام وفي النفس  
 قال محمد كل مسكر مكره ولم يلفظ بالحرام ويقتضي ان يكون مثل الخمر مستقرا عن ذلك العام وحل بالاناء  
 الخليلان اي ماء الزبيب والتمر والوطب والبسر المحتملين المطبوخين او في طبخة فتجتمع بين  
 ماء العنب والتمر والزبيب لا يحل ما لم يذهب منه بالطبخ ثلثاه كما في الكافي وانما ذكره مع اندراج  
 فيما قبل ليكون ردا على اصحاب الظواهر فانه لا يحل عندهم وحرم عندنا لحد نبيذ العسل يستخرج  
 بكمه الباردة نقطة وفتح التامة ونبيذ التين ونبيذ البرسيم بالذرة بكمه الميم كما في المغرب ونبيذ  
 الشعير بالحمة بكمه ونبيذ الذرة بيسم بالسكركة بضم السين والكاف وسكون الراء كما في المغرب  
 وغيره ومن الظن ان نبيذ البروان لم يطبخ اذا قرب الخليلان والنبيذ وان استند ذلك وقذف  
 بالزبد وسكر بلانية لهو وطوب فالخليلان مقيد به وفيه اشارة الى انه لو شرب وحل منها بالهرم  
 بلا خلاف وحاصل ان شرب نبيذ الحبوب والحلاوة بشرط حلال عند الشيخين فلا يحد السكران  
 منه ولا يقع طلاقه وحرام عند محمد فيحد ويقع كافي الكافي وعليه الفتوى كما في الكفاية وغيره وفي  
 الاكتفاء ونزل الى ان لبن الابل اذا اشتد لم يحل وهذا عند الشيخين ومحمد وعنه ابن مكره واما عند  
 فحل السكر منه حرام بلا خلاف والحد والطلاق على الخلاف وقاس في الترتيب والى ان لبن الراكدة  
 اي الذريرة اذا اشتد لم يحل وهذا عند علي ما قبله والاصح انه يحل كما في الهداية وذكره في الترتيب انه يحل  
 فحل عند الصالحين ويكره كراهة تنهي عن عامة المشايخ على قوله وعندنا هذه قنينة وقاس في الترتيب  
 والى ان اللبن احدى نوعي القرب حرام لانه في العقل وعليه الفتوى بخلاف نوع اخر منه فانه  
 مباح كالاجون لانه وان احتل العقل لكنه لا يزيل وعليه يحل ما في الهداية وغيره من اباحة البغ

كافي في علاج السباب وتما في شفاها الجبر ان للعامة القابض وحل خل خل ولو القلاج اي عمل القلما للم  
 والماء والسك وايقاد النار عندها ونقلها الى الشمس عند بعضهم والصحيح انه لو لم يكن لها  
 ضرر من وقوع الشمس عليها بل انقل كرفع سقف لا يحمل نقلها فلو صب خمر في غلة اساء ولم يفسد  
 كما في الم ولو خلط الخمر بالخل وصار حامضا جعل وان غلب الخمر واذا دخل فيه بعض الحموضة لا يغير خلا  
 عنده حتى يذهب تمام المراق وعند ما يغير خلا كما في المطبوت فلو وقعت في العصفرة وان فاحت  
 قبل التفسخ وترك حصار خل ثم تخللت او خلطها بخلوب اخضر بعضهم كافي الداجنة ولو وقعت في  
 خمر في جرة ماء ثم صب في جبر لم يفسد وعليه الفتوى ولا ينبغي ان يتعد ترك العيم خل ثم يورده  
 خلا والصحيح انه لا بأس به لان وجود الخمر ليس ببيع واما القبيح لا تنفع فلا يكون باعنا الخمر فاصد  
 القبيح وكان بعض السلف اذا ارادوا اتحاد الخل صبوا اسفل الحاية خلا لكي يحض ما يخرج منه وهذا  
 زيادة احتياط غير واجبة في الحكم كافي الثقة ولما ذكرنا النية المشتد حلال ويحكم ان زيادة الاستد  
 الحاصلة بسبب الادعية الثلاثة يوجب حرمة ان لا ذلك النعم فقالوا وحل الاستد اي اتحاد نية الخمر  
 والذرة ونحوه بان يلية في الذبارة بالضم والذرة والحنتم يفتح الحاء والماء وسكون فون قبلها  
 جرة خمر والمرفق بالضم والتشديد جرة او خاية طلعت ولطخت بالزيت بالكسر اي القان حمر  
 كما في الزاهد وغيره ضرب درويش لم يفتق بخرها فيه ودرويش الختم ما يفتح اسفله والاستطاطا  
 الاستماع وان كان في الاصل موى شانه كرون به اي يدره بها كالا حقان ورواها في المشاط في المش  
 واما اثر الحرمة على الكراهة الواقعة في عبادة كثيرة من المتون كانه لا اد التنية على المراء الدلال على كلام الله  
 ولا يحمل شأنه اي الدردي بلا سكر لعلبة النقل وفي الزاهد لوشب ما فيه خمر عند الدراق  
 والعبة للطعم عند الكرخي واما ختم على حكم الدردي لانه مناسب لان تمام الكلام لا يخفى على السافر  
 في المرام والله اعلم كتاب الذبايح او رد بعد الاشارة لان حرمة ما فيه غلط والذبيحة ما يذبح  
 من النعم فانه منتقل الى الاممين الوصفية اذا الذبح ما ذبح كافي في الذبح وغيره فليس الذبيحة المذابة  
 كما ظن والمذابيح الذبايح بالفتح فانه لغة الشق كافي المفردات وغيره وشريعة قطع اللحم من بين  
 عند الفصيل وهو مفصل يابن العنق والراس وهو عتق الطريز لكنه مخالف لما ياق وقد اشكل  
 بالقفينة التي رجحت من القفاد والشهور انه قطع الاوداج السائل الخمر فلا حاجة الى الجواب عما  
 العنوان من القفصيص حرمة ذبيحة لكل بقرة في المقام فخرج سباع البهائم والطيور وغيرها وكذا انواع السمك  
 والجل ولكن لم يتناول ما بين من الخي وان ظنة اللحم لم تترك من الذبيحة وهي ذبيحة الذبح والاسم الذوة

وفي الشبهة فببطل الدم المحض كما في جسد البسوط فيخرج المتروية والمنطوية من الظن انما يريد  
بالذبيحة مقطوع داس وبالتذكية قطع الاوداج فانه لا معنى له ولا قيمة عليه لزكاة الضروية وعقسم  
من التذكية ولقلة مباحته فلهذا فقال وزكاة الضروية اي الاضطرار وهو احسن ولذا اختار  
الطحاوي جرح بالغنح اي في جلد بشر ان كان اي في اي موضع من البدن اي بذلك الذي يجرد  
زكاة الاختيار ليج اي قطع الاوداج بين الخلق والنبوة اي مبداء من العقدة الى مبداء الصدقة  
ما ياتي وعليه يدل كلام النهاية والكفاية والكرمان واللبنة بالغنح المخو والخلق في الاصل الخلق  
كما في القاموس ولكن ما في وغير استعمال في بعض العنق بعلاقة الجزية بقرينة رواية البسوط والنبوة  
وكلام الخففة والعتابي والكافي والمطهر يدل على ان الخلق يستعمل في العنق بعلاقة الجزية بقرينة  
رواية الجامع فالخمس مبداء الخلق واللبنة فالذبح عند الاولين من العقدة وعند الآخرين من اصل  
العنق فمن الظن انما ساد كلام الكفاية بناء على كلام الآخرين مع انهم على خلاف ما راجع حيث نقل  
هكذا مقتضى رواية الجامع ان الذبح لو وقع في اعلى الخلق كان الذابح حلالا وكلامه هكذا هذه  
الرواية تقتضي ان يجعل وان وقع الذبح فوق الخلق قبل العقدة ولو جعل بين معنى في كافي الكرماني  
ليست كما لا يخفى وعرفه اي الخلق بمقتضى المذكور في المغرب الاوداج عروفي الخلق في الذبح وكونه الغير  
للذبح الاختياري على ما نقل بعد من وجهين وفيه تغليب فان الاولين ليسا بعروفي الخلقوم اصل  
الخلق زيد الواد واليم كما في المقاييس مجرى النفس لا غير الذي على فعله هو للدم مجرى لا طعام ولا شراب  
اصل من المعدة المتصل بالخلقوم كما في التهذيب والديوان وغيرهما لكن في الطلحة ان الخلقوم مجرى  
الطعام الذي مجرى التراب وفي العين ان الخلقوم مجرىها وفي البسوطيين انهما عكس ما ذكرنا  
لما في الهداية من الظن ان شمل الكايت والوردجان تهيئة لوجع بفخمين عرقان عظيمان في جاني  
قدام العنق بينهما الخلقوم والذي وعن الشيخين عروفي الخلقوم والوردجان كما في الزاهد في كل  
الذبح يقطع اي يقطع منها اي الاربعه عنده ويقطع الاولين واحدا والآخرين عند ابي يوسف ويقطع  
اكثر كل واحد منها عند محمد فلو قطع النصف كره في كافي الثانية وغيره والاول اصح كما في المطهرات  
وعند محمد يقطع الاولين واكثر الآخرين وهو اصح على ما قال مشايخنا كما في المحيط وفي الاكفاء ما اشعار  
بانه لا يشترط خروج الدم ولا الحركة لكن ان يعلم جوية بشرط احدها كما في الظاهر وقال بعضهم العبرة للدم  
على حاله وقال بعضهم للمراحم كما في النظم فلم يخرج من الذبح فوق العقدة الواقعة بين العنق و  
نظم ظاهر لوجع على خلاف الظن بان يذبح على ذكاه الاختياري على ما ذهب الاولين تفريع غيظهم

لرجل على خلاف الظاهران يفرغ على الحمار لان الادراج مبتدأ من القلب الى الدماغ وقيل اي فالامام  
 المستغنى يجوز فوق العقد لقطع الادراج وبإخذ استاذ السفناني وقال ان المستغنى المأمور  
 في القول والعمل فلو اخذنا به يوم القيمة اخذناه كما في النهاية وفيه انه اذا كان المستغنى عندها  
 على ذلك مخطيا وكذا التابع لو ان لم يكن مجتهدا لم يجز ان يؤخذ به كما في قوله رجل الذبح بكل ما فيه حكمة  
 كقصب وذهب وصفه وجر وخلاف رقيق وخشب محله الاسنان وظفر قايماين غير مزوعين فانه  
 قطع لم يجعل اذا الذبح بميتة بالنقض فلو كان مزوعين على السكين محل عندنا وان كره  
 وتذكر الحصة على التغليب فان السن مؤثثة وفيه شأن الى ان يجوز بخلافه انما كان في الميسر  
 والى انه لو كان الذبح على المذبح وانقطع العروق لم يجعل عاما قال بعضهم وحل عند بعضهم كما في بيان  
 الاحكام والاول السبب بالصواب كما في الاصل وكذا لم يحرم الخلع بفتح النون اي بلاء الذبح الخلع  
 مثلته هو خيطا يفتح في جوف الفم فيختر من الدماغ يقال بالعربية خيط الرقبة وبالعربية حريم  
 مغزوان كره كراهة تارة ولا فيل ان معصف فان اصله حرم المغز من العظم وقيل الخلع انما هو  
 حتى يظهر من الجرح وقيل ان يكسر عنقه قبل ان يكسر عن الاضطراب فان الكل مكره لما فيه من تعذيب  
 حيوان بلا فائدة كما في الهلاية فابعاء معنى عنه واعلم ان الرخصة قاله الكشاف والعاين والما  
 وغيرها ان المعنى الاخير انما هو الخلع بالبدن دون النون وصوبه المطاري وغيره لان الكراهة رده بان  
 الخلع بالبدن لا يوجد في اللغة وقال ابن الاثير في طالب البحث عنه كسب اللغة والطب النسخ فلم  
 يخرج من الفاضل التفتا زلفي لذلك ليس بشيء وكره السخ اي نزع الجلد بالفتح دون الكسر فانه الجلد  
 قيل ان يبرأ اي يسكن عن الاضطراب فان بعك لا يكره الخلع والسخ كما في الهلاية فالظنون متعلق بها  
 وقال بعضهم السخ قبل لم يكره كما في الخفة وفيه شعاريان لو بان عضو قبل كره كما في بيان الاحكام كره  
 كل تعذيب للميتة بلا فائدة نعم بعد تخصيصه كالجرح الى المذبح والذبح من القفار وقطع الراية  
 واحدا لا الشفرة بين يديه بعد لا ضجاء فانه قال خط الله عليه لم اهتمت به ايام الاعى اربعة خافها  
 وازقها وسفادها وحققها ولان عمر رضي الله عنه علاه بالذبح حرم كراهة حرمه كراهة حرمه كراهة حرمه  
 لا يخلو عن شعاريان ضربا للذبح حريمها يكره كراهة تارة وشوط لحل الذبح كون الذبح مسلما او قاتلا  
 حرميا او تغلبيا او ذميا ولو كان الثاني حرميا لم يكره الذي كره الذبح الا برص بلا كراهة تجزئ وطهوان  
 كان غير اكل كما في الميتة او كان الشخص الكسائي امرأة حايسة او نفسا او حيا كما في النفس او مجنونا  
 او معنوها او صبيها ولو احدا بوجه حرميا يعقل يعلم التسمية او يكون الحل بها كما في الكراهة او كان الحل



ينقطع الاوداج كما في المحيط ويضبط اي يقدر على قطع الاوداج من ضبط اي حفظ بالجر كما  
 في الكرماني واعلم ان كلا من العطفات السابقة واللاحقة يقيد بقيد التعليق اذا اشرك اصل  
 في القيد كما تدرى في الظن انهما قيدان للصبي ويعلم حكم الباقي بالمقابلة او كان الدارج اقلت اي حجاب  
 قلته وجليده قطعها الخائن واحترقته عما تشتمل عن ابن عباس رضي الله عنهما في وجهه او اخرس اي اكم  
 فانه معدود في ترك التسمية لان حار من سلمه فانه اسم غير محصل يجعل لا يجزء فان اخصصته بكذا  
 ذكره الرضي فليس من التسليم في شمس كاهن لا كتاب له كالشوي والجري والجوسي واما ديج الصابي  
 فيعبر كروه عنه لانه ممن يقر بعينه ويكره وعندها لان منهم من يقر بنبى وعبد الشمس عما ذكره  
 الكرخي وفيه لم يقرول الا بانه ليس لكن عضوا للملازمة كاتمين اعتقادهم فوقع عنه ان تعظيم  
 تعظيم استقبال وعندها تعظيم عبادة واعتنان اولى لان التوراة تغلب عند الاستباه كما في البسوق  
 او مردابان صار حريا او كتابا فانه لا يقر على ملته ولا انك التسمية اي ذكر الدارج اسم تعال الجود  
 عازيعة عند الذبح لله تعالى عملا لانسيانا وفيه شعار بان التسمية شرط للحل ويدخل فيه كل اسم  
 من اسماءه فلو قال الله واغفر مريدا جاز كما في الميتة ولو سمى ولم ينو الذبح لم يجعل كافي الكبرى والحين  
 باسم الله كما في التفت والسج عند البقال باسم الله والله اكبر وكذا عند الحواشي الا انه كره مع  
 الواو كما في المحيط قال البقال هو المتداول منقول عن ابن عباس كما في الهداية واما قلنا ذكر الذبح  
 لانه لو سمى غيره لم يجعل كافي المحيط واما قلنا الجود لانه لو قال اللهم اغفر لي لم يجز لانه دعاء كما في الهداية  
 واما قلنا على الذبيحة لانه سمى عند الذبح لا فتاح على لم يجعل واما قلنا عند الذبح لانه اذا فصل بين  
 وبين التسمية بعمل كثر لم يجعل وقال الرعاني لو جاز الشفر لم يجعل لانه سمى على ذبيحة وذبح غيرها  
 لم يجعل واما قلنا الله تعالى لانه لو سمى وذبح لقدم الامير او غيره من العظام لم يجعل لانه ذبح فاعظم الله  
 تعالى ولهذا لا يضع بين يديه ليأكل بل يدفعه الى غير مختلف ما اذا ذبح للضعفانة لله تعالى ولهذا  
 يضع بين يديه ليأكل الكل في الزامه وان سمي التسمية عند الذبح صح اكله لانه معدود وحرره  
 الذبح ان عطف على اسم الله غير هو اسم الله واسم فلان لان تجريد التسمية ووضعه كما في الميتة وفيه  
 اشارة الى ان لو رفع الغير لم يجز وكذا لو نصب وفيه اختلاف المشايخ كما في الترتيب والى ان لو قال  
 بسم الله ومحمد رسول الله بالجر لم يجعل كافي الهداية لكن في الترتيب انه مكروه والى ان لو اعد الجار وقال  
 وقال بسم الله وسلام فلان لم يجعل كافي المحيط وكره الذبح كما في النهاية او الدعاء كما في المحيط ان  
 وصل الذبح بالتسمية الدعاء وغيره والحال ان لم يعطف ذلك الغير فهو بسم الله اللهم تقبل من فلان او

اللهم اغفر لي اولسم الله صل الله عليه وسلم وحمل الذبح ان فصل عن التسمية عنها صوة ومعنى كالذبح  
 قبل الاضجاع وقبل التسمية فهو اللهم تقبل منه ثم اجمع وجهه وفيه رزق الى انه لو دعا بين الاضجاع والتسمية  
 او بعد التسمية كره وفي الحنفية ينبغي ان يدعوا قبل التسمية او بعد الفراغ عنها باستفصال عنها او بعد  
 الذبح لو روي الاثر ونابى من هو الاصل اى قطع عن وقتها الثانية في اسفل عنقها عند صدورها  
 لان موضع الفرع هو اللحم عليه وما سوى ذلك من الحلق عليه لم يخلط بالحلق من الذبح كما في اللب  
 وكره ذبحها لمخالفة السنة كما في الهلاية وغيره وهذا باطن ضروري لمعرفة الكراهة فاحفظه وق  
 البقر والغنم عكسا اى ذبح ومن ذبحها وكره نحوها فان اسفل الحلق واعلاه سواء في اللحم منها الذبح  
 ايسر في المضرب السنة ان يذبح الجوزا ويذبح الشاة مسطحة وكذا البقر كما في الخلاصة وذكره  
 الشافعي ان ذبح الذبح ان يذبح بالرفق وعلى اليسار ويوجه الى القبلة ويشد ثلث قوائم فقط ويذبح  
 باليمين ويحذف الشفرة ويسرع في الذبح واجراء الشفرة على الحلق وكفى في الحلية الجرح والري ولم يوص  
 العمران في نعم اى كل حيوان النسي والمكين ليدان والرجلان كالاجاج والمحامة والابل والبق والغنم  
 والحمار والوحش والظبي والنم بالمضرب وقد يسكن في الاصل الاصل والشاة او الاصل لا يذبح كما في القاسوس  
 وتحش اى صار وحشيا وشعر اى لم يكن ذبيحا لكان الضروفه فلو علق ذباجه فهو لا يوجد فربما هو  
 وفيه اشعار بان لو قتل بنية الذكاة بعلم عليه ولم يكن اخاه حل كما لو قتل الولادة عاقبة فادخله  
 في ذباجه ارجاء الولد بلا قدره على ذبحه كما في المحيط وغيره او سقط الذم في بئر وكل هرة ولم يكن ذبيحا مثل  
 للشر اى قطع او داحر ولم يقدح على فان وجهه وقلا شكل عند انمات مثلا فان علم انه لا يموت  
 منه فمات لم يترك كما في الذبحة فلو سقط شاه في بئر فطعن حل خلافا للحسن كما في الحلية لا يذبح الجرح  
 بل يذبح للحل في صيدك شاة لانه لاحقة اليه الا اذا تحش ولا يحل عند جبين ميت وان بنت شعرة  
 وجد في بطن امه من شاة او بقرة او ناقة او غيرها وقالوا اذا تم خلقه يحل لانه يصل به حتى يفصل بالشرع وتغلق  
 بغليها وينفس بنفسها قلنا لا نسلم بل سقية الله تعالى بلا غزاة او الغذاء يوصل اليه كيف شاء كما في  
 الكرماني والاول هو الصحيح كما في المضرب ولا يحل ذنوب وحلب اى كل حيوان يصيد بالسرقة  
 خلف الرباعية وبالخيل الذي هو ظفر كل سبع من الماشية والطاير كما في القاسوس وانما قلنا يصيد  
 احقر الاعم البعير والنعامة فان الهاميا والحمليا من سبع بطنين وسكون ابار وضها هو حيوان  
 من الارض يختطف عن الهواء جرح قاتل عادة فيكون شاملا لسباع الهاميم والطيور فلا حاجة الى قوله  
 او طر جمع طائر وقد يطلق على الواحد لانه ههنا ولعل ذكره لوافقة الحديث ف سبع ذنوب كالسند

والفرو والنبه والكلب والضبع والفيل والسنور لا هي والوحش والضب والحزير والحياب  
والسمور والغنق والدلي والقرود واليربوع وابن عرس وابن اوى وطيرى ومخلب كالعقاب  
والنسر والصفور والمبارى والباقى والشاهين والخلابة والنعات ولا باس باليس بنى غلب  
كالخطاف والمقرى والسوراني والفردوس والعصافير والفاخته كما فى قم وكالديس وسويحدر  
فى راي كما فى المحيط والعنق كما فى الهمايه واليوم فى رواية عن ابي يوسف كما فى العتاني والهدل  
والثلق والطاوس كما فى المضرب والنعامة كما فى النخى وذكر فى النظم ان يكون العقاب و  
القلق والفاخته ولا الخرشات الصغار من الدواب جمع الخرشى مركبة فيها كالفارة والوزغ  
ابرس والقنقل والحية والضفدع والذنبور والبرغوث والقل والذباب والبعوض والقراد  
ولا باس بدود الذى نور قبل نفع الروح لان ملا روح له لا يسميه كفى قم وما قيل ان الخرشات  
هوام الارض كاليربوع وغيره فبيد ان الهامة ما يقتل من ذوات السم كالعقارب واعلم ان الخرشات  
محرمة عندنا حال كبره عند غيرنا كما فى النخى وان الشاة لو حملت من كلب ولا يها رس  
الكلب كل الاكل من اكل العلف دون اللحم او صاع صياح الغنم لا الكلب او ان بالصوتين وكان  
لا الكرش لا الامعاء كما فى النظم ولا الحر اهلية دون الوحشية وان صارت اهلية ووضع عليه  
الاف فلونز احدهما على الاخر فالحكم للام كما فى النظم ويدخل فيه لحم وليس وشعره الا ان ينفع به على  
الصحيح كما فى النخى ولا البغل عنده وكذا عندها ان كان الناري فربا وما ان كان حمارا فلا حرام  
لو كان كما فى المضرب ولا الخيل عندنا بغيره وفيه اشار الى ان لحمه حرام وقبل ان يرجع قبل موت ثلثة  
ايام من منتهى عليه الفتوى كما فى كفاية البيهقي ثم انه مكره كراهة تنزيه في ظاهروا به وهو الصحيح  
على ما ذكره في الاسلام وغيره او كراهة تحريم هو الاصح كما فى الخلاصة والهملاية وهو الصحيح كما فى النخى  
وقم والعماد وغيره لا نه عليه السلام نهى عن لحم الخيل والبغال والحمير كما فى الاكرمان وغيره والى انه  
حل عنده غير كراهية من وفى المضرب انه يمكن عندنا مكره عنده وهو الصحيح وما فى الجناح  
انه لا ياكل بالاتفاق قبل بعض على ما نقله القاضى الامامى على انه لا ياكل كراهة تحريم عنده والى ان لبنه حلال  
لان متولد من اللحم والاصح انه يحل كفى قم وغيره والى انه شحم لا يحل خلافا لها والضبع بضم الباء وسكو  
واليربوع الذى بالفارس بيموش دشتى وهذا يخص به التميم وذا على الشافعى فانها بحلال عنده  
ولا يقع مجازر سل عن الغراب فانه ثلثة انواع الا يقع ما فيه سواد وبهاض ولا سود والاربع الذى  
ياكل الجمل لا ياكل الا الجيفة وحشة الميت وفيه شعرا يانه لو اكل من كل من الثلثة الجيفة والحب جميعا